قاسيون

العدد 411
السبت 4 تموز 2009
12 صفحة . الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (9.323.556) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَهدة اتحدوا!

دمشق . ص . ب (35033) . تلفاكس (3349208) . أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) . بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)



• هل تريد واشنطن من هندوراس أن تكون الخاصرة الرخوة لوقف مد اليسار البوليفاري؟

الافتتاحية

رفع الأجور.. كم؟ ومن أين؟

يكثر الحديث في الآونة الأخيرة عن رفع متوقع للأجور.. والسؤال المشروع: كم يجب أن تزداد الأجور كي تؤمن حياةً كريمةً للمواطن؟

إذا ابتعدنا عن الأرقام التي يقول بها الاختصاصيون خارج الحكومة حول الحد الأدنى لمستوى المعيشة، فإن الحكومة نفسها اعترفت بأن الحد الأدنى للمعيشة هو ٢٥ ألف ليرة سورية في الشهر، حينما قررت أن دعم مادة المازوت النقدي لن يُصرَف إلا للعائلة التي دخلها تحت هذا الحد المعلن.. وبذلك يتبين أن وسطي الحد الأدنى للأجر، لكي يكون مساوياً للحد الأدنى للمعيشة، يجب أن يساوي ١٩,٧١١ ل.س (تسعة عشر ألفاً وسبعمئة وإحدى عشرة ليرة سورية تماماً)، آخذين بعين الاعتبار أن متوسط عدد أفراد العائلة السورية هو من أربعة إلى خمسة أفراد، وحدّ الإعالة ٤,١، وإذا قارنّا هذا الرقم مع الحد الأدنى للأجور، لتبين أنه أكبر بـ ٣,٢ مرةً، أي بـ ٣٢٠ ٪.. وإذا افترضنا أنه تجري سنوياً زيادة ٣٠ ٪ على الأجور، فإن هذه الهوة ستردم بعد عشر سنوات، وإذا افترضنا أن الأسعار ستبقى ثابتةً خلال هذه المدة منتظرةً وصول الأجور إليها، وهو ما لن يحدث طبعاً.. فهل من المقدر للمواطن السوري البسيط أن ينتظر العمر كله لحل هذه المشكلة؟ وهل لا حلّ لهذه المشكلة فعلاً ؟

كان من الممكن الموافقة على ردم هذه الهوة خلال عقد أو عقدين من الزمن، إذ كانت هناك ظروف استثنائية تجبر البلاد على هذا الوضع، ولكن أن يجري هذا الأمر في وقت تتكدس فيه الثروات بأيدي قلة قليلة من الناس خلال فترات زمنية قصيرة جداً، فهاذا أمر غير مقبول، ولا يجوز التساهل معه..

إن لدى سورية كل الإمكانيات لكي يعيش مواطنوها الحياة اليومية التي تليق بهم، والتي استحقوها بفضل تضحياتهم الوطنية على مر التاريخ، وخاصةً في الأوقات العصيبة.. ناهيك عن أن الضرر الذي يصيب المستوى المعيشي للمواطنين يخلق توتراً اجتماعياً مستمراً يمكن أن يستفيد منه العدو الخارجي ويوظفه لمصلحته في منطقة تغلي وتفور، ولا تنفك المخططات الأمريكية- الصهيونية عن استهدافها بشكل دائم..

إن الالتفات الجدي إلى الوضع المعيشي لأوسع الجماهير الكادحة هو جزء، ومكون رئيسي من الوحدة الوطنية التي يجب صيانتها وتوطيدها باستمرار.. وليس صحيحاً ما يقال بأن موارد الدولة لا يمكن أن تفي بحل هذا الإشكال خلال المدى المنظور، لأن موارد البلاد الفعلية قادرة على حل هذه المعضلة إذا وُظّفت بالاتجاه الصحيح، وإذا لعبت الدولة الدور المطلوب منها في هذا المجال..

إن إزالة الخلل بين نسبة الأجور والأرباح في الدخل الوطني كفيلة بحل جزء أساسي من هذه المشكلة، فنسبة الأجور من الدخل الوطني لا تتجاوز بحال من الأحوال ٢٥٪ مقابل ٧٥٪ للأرباح، وإذا علمنا أن جزءاً هاماً من هذه الأرباح يذهب فساداً كبيراً، وإذا أضفنا إلى ذلك تواطؤ أصحاب المال الكبير مع الفاسدين في جهاز الدولة الذين يهرّبون كميات هامة من ثرواتهم خارج إطار التكليف الضريبي، ما يسبب فاقداً كبيراً في موارد الدولة التي يمكن أن تغذي بها صندوق الأجور، لتبين لنا أن الحل ليس ضرورياً فقط، بل وممكن أيضاً في حال توفر الإرادة الضرورية لذلك..

إن الوضع أصبح يتطلب السير الحثيث نحو ردم الهوة بين مستوى الأجور والحد الضروري لمستوى المعيشة، خلال فترة زمنية قصيرة لا تتعدى العامين أو الثلاثة، وذلك ممكن تماماً بتصعيد الضربات الجدية ضد الفساد الكبير وضد التهرب الضريبي لأصحاب الأرباح، أي أن الأمر يتطلب رفع الأجور الفعلية، وليس الاسمية فقط بنسبة ٣٠٠٪ على الأقل، وخلال المدى القصير المنظور..

إن سياسة الخطوة- خطوة في تصحيح الأجور لم تعد تجدي نفعاً، لأن الأسعار كانت أسرع دائماً في سباقها مع الأجور.. وليس صحيحاً أن رفع الأجور بهذا الحجم سيسبب أي تضخم إذا أخذت الزيادات من مصادر حقيقية ،وهي الضريبة على الأرباح، والحد من التهرب الضريبي، ومحاربة الفساد الكبير، ناهيك عن أن إجراءً كهذا سيحرّك الطلب، وسيدفع عجلة الاقتصاد الوطني رافعاً معدلات نموه، إضافةً إلى المناخ الاجتماعي والسياسي الإيجابي الذي سيخلقه..

إن لدى سورية كل الإمكانيات لتصحح وضعها الاقتصادي والاجتماعي، والظروف الخارجية الضاغطة تستعجل هذا الأمر ولا تؤجله، وفي ذلك ضمانة لكرامة الوطن والمواطن.. ■

◄ المجلس العام لاتحاد عمال دمشق:
آن الأوان لوضع حد لما يعانيه عمال القطاع الخاص.. 3

◄ حكومة لبنان «الحريرية»..
سليمان «يكلّف» وبترايوس «يؤلف»!.. 9

محكمة دوما تعج بالمتسولين

لم يعد أحد يتفاجأ بالانتشار الواسع للمتسولين في شوارع المدينة، وأصبح حضورهم المزري وهم يملؤون أركانها وزواياها ومفترقات طرقاتها أمراً شبه طبيعي، اعتاده الناس ولم يعودوا يتحدثون عنه كثيراً أو يستغربونه، فعظمهم باتوا يدركون أن تعاظم ظاهرة التسول هي نتيجة طبيعية للتحولات الاقتصادية التي تجري في سورية باتجاه اللبرلة والانفتاح، وهي شقيقة ظواهر أخرى نتجت عن هذا الفخ العصري للدول والمجتمعات والاقتصادات لا تقل اتساعاً وانتشاراً كالبطالة، والجريمة، والدعارة... وغيرها من الأوبئة الاجتماعية الخطيرة..

والجديد في هذه الظاهرة الطاغية، أنها أصبحت مثل شقيقتيها: الجريمة والدعارة، منظمة وممنهجة، وأول ما نتج عن هذا التنظيم اختراق المتسولين لبعض المؤسسات الحكومية، بما فيها قصور العدل، وكأن ما تذخر به هذه المؤسسات من فساد ورشوة وتحايل على القانون وسرقة للمواطنين بصور وأشكال مختلفة، لم تعد ترضي مناصري العولمة الحكوميين!!

فمن يضطر لزيارة محكمة دوما لتسيير معاملة ما، أو لأي سبب آخر، سيفاجئه الأعداد الكبيرة للمتسولين المنظمين الذين يتوزعون في أرجاء المبنى، فيستلبسون المواطنين الذين يقضون مصالحهم (بصعوبة بالغة)، ولا يخلون سبيلهم إلا بعد أن يسلبوا منهم قسطاً مما في جيوبهم..

فأين رجال الأمن والعدل من كل ذلك، والمتسولون يسطون على الناس أمام أعينهم، وفي كنفهم؟ وهل كان هؤلاء ليتجرؤوا على دخول مبنى كهذا دون أن يضيء لهم أحد المعنيين الضوء الأخضر؟

أحد المواطنين أكّد لقاسيون أنه رأى بأم عينه واحداً من المتسولين يقتسم ما اقتنصه بالاستعطاف والدعاء و(الغلاظة) من جيوب الناس مع أحد العاملين في بوفيه المحكمة جهاراً نهاراً.. والله أعلم مع من سيقوم عامل البوفيه باقتسام حصته.. وهكذا دواليك..

هذه القضية نضعها برسم كل أصحاب العلاقة، سواء في الداخلية، أو في العدل، وهي بالدرجة الأولى برسم المعنيين في محكمة دوما.. ■

تنويه

تحتجب قاسيون عن الصدور يوم السبت ٢٠٠٩/٧/١١ بسبب عطلتها الصيفية، على أن تعود لقرائها في ٢٠٠٩/٧/١٨..

كوهين.. ذراع واشنطن لاستغلال «النيوميديا»

يشكل العالم الإسلامي وخاصة منطقة الشرق الأوسط بؤرة ذات وضع خاص في السياسة الخارجية الأمريكية، وذلك بالنظر إلى حجم مصالح واشنطن في المنطقة وإلى المسافة الذهنية والحضارية الواسعة بين الكتلتين الثقافيتين.

وقد بذلت الخارجية الأمريكية منذ مطلع القرن الجاري جهودا كبيرة في سبيل تحسين صورتها في المنطقة والوصول إلى عقول وقلوب سكان المنطقة بمبرر ظاهره تأهيلهم لتفهم سياساتها وباطنه توفير أرضية مناسبة لتنفيذ خططها في المنطقة.

وظلت آليات اشتغال الخارجية الأمريكية مواكبة لمتطلبات كل لحظة. فبعد سياسات التدخل المباشر أو عن طريق بعض الوكلاء في بعض الملفات والقضايا الساخنة، عادت واشنطن لامتطاء صهوة الإعلام الذي كان جبهة لمواجهة المعسكر الشرقي وأسست منابر إعلامية موجهة للعالم العربي والإسلامي.

وعلى إيقاع التطور السريع في العالم الرقمي والإنترنت سارعت الخارجية الأمريكية لاستغلال ما توفره وسائل الإعلام من إمكانات واسعة للتواصل مع أوساط واسعة من الناس والتأثير فيهم وحشدهم وتوجيه الرأي العام وحتى التلاعب فيه أحيانا.

وتعزز هذا التوجه داخل الخارجية الأمريكية عام ٢٠٠٦ بتعيين جاريد كوهين وهو في ربيعه الـ٢٥ في قسم تخطيط السياسات الخارجية مباشرة بعد تخرجه من جامعة أكسفورد وتكليفه بمكافحة ما يسمى بالإرهاب والتطرف بالدبلوماسية العامة في العالم الإسلامي وبقضايا الشباب وتكنولوجيا الإعلام الجديد.

لكن ما فتح أبواب الخارجية الأمريكية على مصراعيها أمام كوهين في عهد كوندوليزا رايس ليس فقط مؤهله العلمي، بل ما عاشه من تجارب ومغامرات خارج الولايات المتحدة خلال فترة الجامعة.

فقد سافر كوهين إلى كل من إيران وسورية والعراق ولبنان وعاش هناك تجارب مثيرة حيث التقى بشباب من مختلف المشارب والخلفيات السياسية وتعرف عن كثب عن طموحاتهم وأحلامهم ونمط عيشهم اليومي.

ومن تلك التجارب ألف كوهين كتابا بعنوان «أطفال الجهاد» حظي باهتمام إعلامي واسع وبإشادة وجوه سياسية أمريكية بارزة ما أهله ليصبح نافذة الخارجية الأمريكية في التواصل مع شباب العالم الإسلامي باستغلال إمكانيات الإعلام الجديد (النيوميديا) الذي ازدهر مع مواقع عالمية مثل «فيس بوك»، و«يوتيوب»، و«ماي سبيس»، و«تويتر».

وقد سطع نجم كوهين عندما تداولت وسائل الإعلام الأمريكية مؤخراً أنه هو من اتصل بالمشرفين على موقع تويتر، طالبا تأجيل أعمال صيانة بالموقع حتى يتمكن الإيرانيون من تبادلِ المعلومات بشأن احتجاجاتهم على نتائج الانتخابات الرئاسية التي جرت مؤخرا.

وقبل ذلك أشرف كوهين على زيارة لعدد من كبار الخبراء الأمريكيين العاملين في مجال الإعلام الجديد وبينهم جاك دورسي- وهو أحد مؤسسي تويتر- إلى العراق ليبحثوا مع المسؤولين العراقيين إمكانية تعزيز «الإعلام الاجتماعي» هناك.

كما أشرف كوهين العام الماضي في نيويورك على لقاء لقيادات شبابية من مختلف أنحاء العالم مع مجموعة من رموز عالم الإنترنت و«الإعلام الجديد»!!

■ نقلاً عن «الجزيرة»

اتحاد العمال يطالب بإنصاف العمال

◄ حكمت سباهي

أخيراً وبعد أن أنهكت متطلبات الحياة وغلاء المعيشة عائلات العمال الشرفاء المصروفين من الخدمة الذين كانوا يعملون بمديرية الشؤون الصحية في محافظة حمص، قام الاتحاد العام لنقابات العمال (مشكوراً) وبناء على طلب خطي من اتحاد عمال حمص بتوجيه كتاب لرئيس الوزراء يطلب فيه إنصاف هؤلاء الذين صرفوا من الخدمة بناءً على قرار رئيس الوزراء رقم /١٣٨٠/ تاريخ ٢٠٠٨/٣/٣١ والذين سبق لـ«قاسيون» أن قامت بعرض مشكلتهم في أعداد سابقة تحت عنوان «لماذا عدوني فاسداً» وبمناسبة صدور هذا الكتاب نوضح الحقائق التالية:

إن مصير عائلات كثير من العمال الشرفاء المصروفين من الخدمة ظلماً وعدواناً في جميع أنحاء الوطن، وفي وزارات الدولة كافة هو قضية عمالية وطنية بالدرجة الأولى، يجب على اتحاد العمال والحكومة حلها لأن هذه العائلات أصبحت بلا مورد رزق، وتعيش في ظل العوز والبطالة.

إن خطوة اتحاد العمال مضت بالاتجاه الصحيح، ولكنها غير كافية، لأنه يوجد العشرات من حالات الصرف التعسفي تتطلب حصرها من اتحادات العمال في المحافظات لرفعها للاتحاد العام بدمشق ليقوم بدوره بمناقشتها في الجبهة الوطنية التقدمية والقيادة القطرية عبر ممثليه في هذه المؤسسات.

إن حقوق العمال خط أحمر لا يقبل المساومة، والدفاع عن هذه الحقوق واجب وطني على ممثلي اتحاد العمال في مجلس الشعب الذي أعطاه الدستور سلطة الرقابة على أعمال الحكومة (سؤال، استجواب، حجب ثقة)، وكل الأمل معقود على هؤلاء النواب ليصحوا من الغفوة ويمارسوا واجبهم الدستوري، لأن حقوق العمال تؤخذ ولا تعطى، مذكرين بأن عودة رئيس مجلس الشعب عن وعده للنواب بتشكيل لجنة تحقيق حول هؤلاء العمال الشرفاء لا يخدم الشعب ولا حقوق العمال، وهذا التصرف يسيء لموقع رئيس مجلس الشعب الذي يجعل حسن العلاقة مع السلطة التنفيذية أهم من تحقيق مصالح الشعب والعمال!

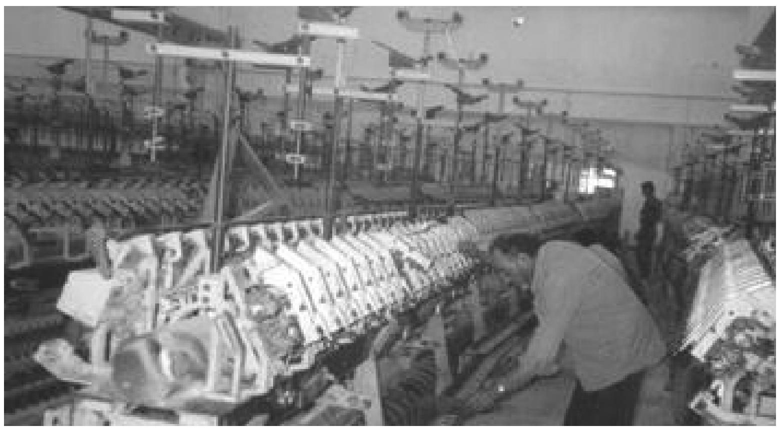
إن إصرار الحكومة على عدم إعادة هؤلاء العمال الشرفاء إلى عملهم رغم علمها ببراءتهم مما نسب إليهم يثير الشكوك، فالرجوع عن الخطأ فضيلة، والخطأ من طبيعية البشر.

في الوقت الذي تقوم به الحكومة بتعديل وإلغاء عشرات القوانين والقرارات الصادرة لمصلحة التجار والمستثمرين وأصحاب اقتصاد السوق الاحتكاري، فإن هؤلاء المنتفعين والمستغلين لم يراعوا مصالح الوطن وقام كثير منهم بالتحايل والتزوير والغش والتدليس للاستفادة من مزايا قانون الاستثمار، وجني مبالغ خيالية على حساب أموال الشعب، كان من الممكن للحكومة استخدامها لإعادة بناء القطاع العام الصناعي، والمساهمة في حل مشكلة البطالة بدلاً من زيادتها عبر صرف عمال شرفاء من عملهم، أو تقديم بيانات مزورة من المستثمرين عن مشاريعهم الوهمية.

وأخيراً فإن «قاسيون» ستبقى وفية لحقوق هؤلاء العمال، حتى يعودوا لعملهم ويرد إليهم اعتبارهم، لأن في ذلك مصلحة للوطن والمواطن. ■

٧٠٪ من عمال القطاع الخاص خارج المظلة التأمينية

◄ حسان منجه



يعد عدم تسجيل العاملين في مؤسسة التأمينات الاجتماعية والعمل، واحدةً من المشكلات العديدة والمتشعبة التي يعاني منها أغلب العاملين في سورية، وخصوصاً عمال القطاع الخاص، وهذا ما جاء ليؤكده التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، حيث أوضح أنه يوجد حوالي ٣ ملايين عامل خارج مظلة مؤسسة التأمينات الاجتماعية والعمل، بينما قدرت المؤسسة ذاتها عدد العاملين الإجمالي في القطاعين العام والخاص بنحو ٦ ملايين عامل.

لا بد من الإشارة بداية إلى أن حوالي ٧٥٪ من العاملين في سورية هم من العاملين في القطاع الخاص (٤,٥ مليون عامل)، وهذا يعني أن ثلاثة ملايين منهم خارج مظلة التأمينات الاجتماعية، لأن العاملين في القطاع العام كافة هم مسجلون سلفاً ضمن المظلة التأمينية، والتي تشكل ضماناً حقيقياً لأي عامل أينما كان.

هذا الرقم المخيف، رغم عدم تعبيره إلا عن جزء بسيط من الحقيقة، إلا أنه يمثل اعترافا رسمياً بكارثة إبعاد غالبية الطبقة العاملة السورية في القطاع الخاص من سجلات مؤسسة التأمينات، بدءاً بعمال المطاعم والفنادق الذين يجبرون على تقديم استقالات مسبقة تحسباً لأي «كبسة» لفريق التأمينات الاجتماعية، مروراً بالعاملين في أكبر شركات القطاع الخاص الخدمي، والذين إذا ما سجلوا في التأمينات الاجتماعية، فإن تسجيلهم يكون في معظم الحالات بجزء لا يتعدى ٣٠٪ من الراتب الفعلي الذي يتقاضونه... وصولاً إلى أغلب العاملين في القطاع الخاص الصناعي والنسيجي في سورية غير المنضوين تحت مظلة التأمينات الاجتماعية. فهذا التهرب من تسجيل العاملين في القطاع الخاص لا يعتبر مشكلة العامل وحده الذي يحرم من أولى حقوقه التي نصت عليها بنود قانون العاملين والتأمينات الاجتماعية، لأنه في الوقت ذاته يمثل تهرباً من واجب هذا القطاع الخاص تجاه المؤسسة العامة للتامينات، التي تقوم باستثمار هذه الأموال حتى يحين وقت سدادها وإعطائها لأصحابها في مشاريع مختلفة تعود بدورها بالنفع على الاقتصاد الوطني والموازنة العامة. كما أن المادة الأولى من قانون التأمينات الاجتماعية أعطت المؤسسة حق ممارسة الحقوق المخولة للسلطات المالية، بموجب قانون جباية الأموال العامة، لتحصيل المبالغ المترتبة لها من المشتركين والمتخلفين عن الاشتراك، بموجب قانون التأمينات الاجتماعية وتعديلاته، في الوقت الذي يؤكد فيه تقرير سابق للاتحاد العام لنقابات العمال أن القطاع الخاص لا يساهم بمجمله نشاطاته إلا بحوالي ٧ بالمئة من الضرائب المباشرة المجباة على الدخل، رغم أنه يساهم بـ ٦٠٪ من الناتج المحلي، ويحوي ٧٠٪ من مجموع العاملين في سورية. والسؤال: ما أسباب هذا الفارق الكبير بين نسبة المساهمة في الدخل ومقدار الضرائب المباشرة المجباة؟!

كما أن القطاع الخاص خالف عبر تهربه وانتهاكه الضريبي المفضوح المادة ١٨ من قانون التأمينات الاجتماعية التي تنص: «يكون التأمين في المؤسسة إلزاميا بالنسبة لأصحاب الأعمال والعمال، ولا يجوز تحميل العمال أي نصيب في نفقات التأمين إلا فيما يرد به نص خاص»، فهذه المادة تفرض بشكل صريح وواضح تسجيل كافة العاملين في منشآت القطاع الخاص لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. والسؤال الأهم: لماذا تتهاون مؤسسة التأمينات الاجتماعية والعمل، إن لم نقل تتخاذل، في الحصول على حقها؟!! رغم معرفتها الواسعة والمشرعنة قانوناً بحجم الحقوق التي تمتلكها في ذمة عشرات الآلاف من مؤسسات القطاع الخاص (١٠٠ ألف منشأة حسب تقرير صدر في وقت سابق عن الاتحاد العام لنقابات العمال!!) وهذا ما أوضحه تقريرها أيضاً!!

ولماذا لم تعمل المؤسسة على تنفيذ ما ينص عليه القانون، رغم امتلاكها القدرة والنص القانوني الداعم؟!! أم أن «تعباية الجيوب» هي الأكثر راحة للرؤوس والأكثر دفئاً للجيوب...

كما أن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية يأتي في الوقت الذي أقر فيه مجلس الوزراء منذ أيام قليلة قانون العاملين الأساسي، الذي شكل بصيغته الأولى محاولة لتغليب مصلحة رب العمل على العامل عبر مادة العقد شريعة المتعاقدين، كما أنها تمثل ظلماً معلناً عبر إباحة التسريح التعسفي دون إنذار مسبق.

ويضاف إلى ذلك مشكلة حرمان العاملين في القطاع الخاص من زيادة الرواتب والأجور ، على الرغم من الرفع النظري لرواتب وأجور العاملين في هذا القطاع من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، حيث أظهرت نتائج استبيان أجرته مجلة «الاقتصادي» السورية أن ٨٠٪ من العاملين السوريين في القطاع الخاص غير راضين عن أجورهم، وأوضحت الدراسة أن ٣١٪ تتراوح رواتبهم مابين ٢٠-٢٥ ألف ليرة سورية، و٢٪ رواتبهم تزيد عن ٥٠ ألف ليرة، بينما ٦٧٪ المتبقية تقل رواتبهم عن ٢٠ ألفاً، علماً بأن العينة التي اختارتها المجلة تشمل: ٥٪ مديرين، ٨٪ مديرين فرعيين، ١١٪ رؤساء أقسام، ٢٨٪ موظفين إداريين «مكتبيين»، ٤٨٪ عمال على آلة أو جهاز، ٥٠٪ منهم يعملون لمدة تتجاوز عشر ساعات في اليوم، أي أن هذا الاستطلاع يبين بوضوح انخفاض سوية الرواتب قياساً بالمطلوب، على الرغم من أنه لا يعبر عن شرائح واسعة في القطاع الخاص تتقاضى رواتب تتراوح بين ٥-١٠ آلاف ليرة سورية مقابل ساعات عمل تزيد عن ٩ ساعات يومياً.

وفي السياق ذاته لا بد من الإشارة إلى مزاجية أرباب العمل في منح الحقوق القانونية للعاملين لديهم، بدءاً بالإجازات السنوية التي لا يحصل أغلب عمال القطاع الخاص حتى على جزء بسيط منها، كما أنهم لا يحصلون على أي تعويض مقابل حرمانهم منها، وهذا ما أشار إليه تقرير الاتحاد العام لنقابات العمال من أن معظم عمال هذا القطاع محرومون من الإجازات السنوية والطبابة المجانية والتعويض العائلي والتدفئة على عكس القطاع العام. ■

القامشلي.. ممارسة السمسرة جهاراً نهاراً..



كانت الهندسة (ومنها المهندس) في هذه البلاد اسماً يجمع بين المكانة الاجتماعية المرموقة، والحد المعقول من الدخل، مما جعل الكثير من الشباب يتجه نحو دراستها، ولكن مع الأسف لم تبق تلك الصورة الأخّاذة عن المهندس التي ترسخت في وعي المجتمع، بعد أن لوث الفساد كل شيء.. ابتداءً من الماء والهواء، مروراً بشرف العمل وآداب المهنة، وانتهاء بتلويث الوجدان والضمير..

ومختصر الكلام إن أحد المهندسين في بلدية القامشلي، تجاوز كل المحرمات بدءاً من القانون ومروراً بنظام مزاولة المهنة، وانتهاء بالأعراف والتقاليد الاجتماعية المعروفة في المدينة، وبكلام أوضح إن المهندس عبد الحميد رئيس قسم الطبوغرافيا سابقاً، ورئيس قسم التخطيط حالياً في بلدية القامشلي، يستغل موقعه الرسمي ليس لمصالحه الشخصية فحسب بل إن ممارسته تأتي على حساب زملائه من أصحاب المكاتب الهندسية، إذ إنه وانطلاقاً من موقعه في البلدية، ودوره في منح التراخيص يحول المخططات -وعن طريقه حصراً- إلى مكاتب هندسية محددة لإعدادها، ويحرض ضد مكاتب أخرى، أو التصديق بأسماء مهندسين غير موجودين في المدينة، ولا نعتقد إن المذكور يقوم بكل ذلك حباً بأحد بل مقابل حصة متفق عليها من القيمة المادية، أي أنه يلعب دور السمسار، وكل من لا ينفذ رغباته يغرق في دوامة العراقيل المصطنعة التي تعترض سبيله لانجاز معاملته لدى البلدية، والأمثلة أكثر من أن تذكر... إن مثل هذه الممارسة عدا عن أنها تجاوز للقانون وإضرار بالمصلحة العامة، فإنها تسيء إلى الدخل الشهري لكل الزملاء المهندسين إلا من شارك السيد عبد الحميد طبعاً.

طبعا يجري كل هذا رغم إعلام رئيس البلدية ومدير المكتب الفني اللذين لم يحركا ساكناً، ورغم إعلام النقابة بذلك التي أجابت بالشكل التالي: «لا نستطيع إصلاح الناس».

وفي هذا السياق نذكّر بأن المادة ٢٣ من نظام مزاولة المهنة تنص على ما يلي: «تعتبر الأمور التالية مخالفة لكرامة المهنة وروح الزمالة، ويحظر على المهندسين المسجلين في شعبة المكاتب الخاصة ارتكابها:

- مزاحمة زميل على عمل وقبول تعرفة دون الحد الرسمي.
- دفع عمولات أو تقديم خدمات مجانية بقصد الترغيب في الحصول على عمل.
- مزاحمة الزميل على عمل بعد قبول عرضه وخلال إجراء العقد معه.
- تعديل مشروع قام بدراسته زميل دون الاطلاع على معطيات وفرضيات التصميم، وكذلك عدم تبليغ المصمم نسخة عن التعديلات الجارية على مشروعه.
- تعاطي أي عمل هندسي دون إبلاغ الفرع خطياً عن هذا العمل.

... وبعد إننا نضع الموضوع بين يدي نقابة المهندسين لإنقاذ سمعتها ومصالح أعضائها الذين يشتكون منذ فترة من مثل هذه الممارسات، مع إدراكنا سلفاً بأن المذكور ما كان باستطاعته القيام بهذه الممارسات لولا تمتعه بحماية من هم أعلى منه نفوذا، ممن تنتجهم بشكل يومي آلة الفساد الدائرة في البلاد !!

■ القامشلي- مراسل قاسيون

عمال للاستثمار بالمزاد العلني

◄ علي نمر

لم تعد كلمة «الاستثمار» كما كانت سابقاً، فقد تغير معناها لتصبح الكنز الذي لابد من الظفر به طالما هناك قطاع عام، وهو القطاع الذي تحول إلى حقل تجارب، حيث لم يعد الاستثمار يشمل الشركات الخاسرة فقط، بل وصل الأمر ببعض المسؤولين في الحكومة إلى تسليم الشركات الرابحة أيضاً «للاستثمار»، وهذا ما حصل بالضبط لتجمع مباقر مسكنة الذي طرح للاستثمار مؤخراً لمصلحة إحدى الشركات القطرية، وأصبح جلياً أن كل نداءات الإغاثة والإصلاحات التي كانت ينادي بها البعض كانت مجرد إبر مهدئة إلى حين الانقضاض النهائي على هذه الشركات، كما ذكرنا في أكثر من مناسبة.

لكن الطامة الكبرى جاءت في الشروط المتعلقة بالعاملين المؤقتين في هذه المنشأة، والذين يبلغ عددهم حوالي /٩٠/ عاملاً وعاملة، مضى على خدمتهم بين /٥ ـ ١٠/ سنوات، والشركة المستثمرة وإدارة المبقرة متمثلة بالحكومة لم تحاولا تسوية أوضاعهم، أسوة بزملائهم الدائمين الذين لا يقلون عنهم عدداً، وهكذا أصبحت تسوية أوضاع هؤلاء العاملين وعائلاتهم في خبر كان، دون أن تتحرك شعرة ضمير في من كانوا وراء هذا «الاستثمار».

ويبدو أن الطريقة المتبعة عند أصحاب الشأن هي الاستثمار بأي شكل من الأشكال مهما كان مصير العمال، رغم أنهم لم يتوانوا يوماً في تقديم وبذل كل الجهود من أجل أن تكون المنشأة رابحة، وهذا ما تؤكده كل الأرقام، فالشركة لم تقل إنتاجيتها مهما كانت الظروف عن /٨٠٪/ من الخطة الإنتاجية، وقد وصل الإنتاج في بعض الحالات إلى/١٠٠٪/ من الخطة، وفي حال الطلب يسعى العاملون فيها إلى تحقيق إنتاج يبلغ نسبة /١١٠٪/ من الخطة، وهذا بكل تأكيد يؤكد حرص العمال الدائم على أن تبقى المنشآت رابحة بكل المقاييس، حيث وصلت أرباح عام ٢٠٠٨ وحده إلى /٤١/ مليون ل.س، وهي نسبة أرباح عالية في ظل الجفاف وصعوبة تأمين الأعلاف.

إن الواقع الحالي للمنشأة يفرض علينا أن نطلق العشرات من الأسئلة على الجهات التي وافقت على «الاستثمار»، خاصةً وأن هذه المبقرة تشكل ثلث المؤسسة العامة للمباقر، ونحن متأكدون أن أجوبة الحكومة لن تقنعنا مهما قدمت حججاً، لأن عملية الاستثمار هذه مشكوك فيها مهما كانت المبررات، فهل ستستخلص الحركة النقابية العبر مما يجري؟ أم أنها ستوافق على بقاء العمال رهناً «للاستثمار»؟!! ■

عمال «بردى» و«الإنشاءات المعدنية» يستغيثون

علمت «قاسيون» من مصادر موثوقة في الاتحاد العام لنقابات العمال أن اللجان النقابية في كل من شركتي بردى والإنشاءات المعدنية، قد فوجئت بأخبار تؤكد أن إدارتي الشركتين لم تتمكنا رغم كل المحاولات من تأمين رواتب العاملين لديها لشهر تموز ٢٠٠٩ ، وخاصةً بعد انتهاء فترة تمويل الرواتب من وزارة المالية، بموجب إجراء الحكومة المتخذ في مطلع ٢٠٠٩ .

وأكد المصدر أن اللجان النقابية والعمال بعد سماعهم للخبر أصبحوا في حيرة من أمرهم مما سيفعلونه في حال كان الخبر صحيحاً، وأنهم الآن بصدد التوسط عن طريق الاتحاد العام مع الجهات الوصائية من أجل العمل على تأمين رواتب العاملين من أي مصدر تراه مناسباً، لسد حاجاتهم الأساسية، وتأمين الجزء اليسير من تكاليف معيشتهم.

وأضاف المصدر أن اللجان النقابية في كلتا الشركتين ستخاطب اتحاد عمال دمشق، ومن ثم الاتحاد العام لنقابات العمال بمضمون المذكرة المتعلقة بعمال الشركتين.

والسؤال: ما الدور المفترض أن يلعبه اتحاد عمال دمشق في هذه الحالة؟ وماذا سيكون مصير عشرات العائلات العمالية في حال عدم صرف الرواتب؟

«قاسيون» بانتظار أن يلعب الاتحاد الدور المنوط به في الدفاع عن العمال أينما وجدوا، وتتمنى أن تلقى المذكرات الصدى المطلوب.

في المجلس العام لاتحاد عمال دمشق

آن الأوان لوضع حد لما يعانيه عمال القطاع الخاص

عقد مجلس العام لاتحاد عمال دمشق اجتماعه الدوري في دورته الجديدة بحضور معظم أعضاء المجلس، حيث شغلت النقاشات حول أوضاع العمال في القطاع الخاص، والمشروع الجديد لقانون العمال ثلثي وقت الاجتماع، ولم يخل الاجتماع من المناقشات الحامية بين أعضاء المؤتمر.



• جمال القادري (رئيس اتحاد عمال دمشق):



بعد تقديمه للعرض السياسي العام، تطرق إلى التنظيم النقابي الذي يجب أن يلعب الدور الرئيسي في المرحلة القادمة، مع الأخذ بعين الاعتبار كافة وجهات النظر الداعية لتحسين أحوال العمال، ومواجهة كافة القضايا التي تهم العمال والتشخيص الصحيح لكل المشاكل وطرح الحلول البديلة لتفاديها، وأكد القادري على وجود تحديات كبيرة أمام النقابات لابد من مواجهتها، وخاصةً قضية تنسيب عمال القطاع الخاص إلى النقابات، بعد أن فتحت أبواب الاستثمار للشركات الكبيرة، مما يرتب على النقابات مهمات كبرى ضمن الخطة القادمة. ووعد القادري بأن قضية تنسيب هؤلاء العمال ستكون ضمن جداول الاجتماعات القادمة كلها.

• شفيق طبرة (عضو مجلس):



تحدث عن مشروع قانون العاملين الذي طرح مؤخراً، وخاصة قضية تشكيل المحكمة التي تنظر بقضايا العمال، مؤكداً أنها ليست كفيلة بإصدار كل القرارات، وأقترح طبرة في موضوع الاستثمار أن تحول بعض الشركات للجهات المستفيدة منها، مثل شركة كونسروة التي تزود الجيش والقوات المسلحة بمنتجاتها، والتي ستثبت النتائج بأنها شركة رابحة /١٠٠٪/، أي من الأفضل تحويل هذه الشركات إلى وزارة الدفاع، حتى لا نخسرها هي أيضاً وتحول للاستثمار.

وفي موضوع التحولات الجديدة أكد على أن الوضع إذا بقي على ما هو عليه، فإن مصير باقي الشركات سيكون كمصير الـ/١٤/ شركة التي وضعت ضمن قوائم الشركات الخاسرة في القطاع العام. وتساءل طبرة في ختام مداخلتة عن أسباب عدم تأمين مؤسسة التجارة الخارجية للمواد التموينية تحت حجة عدم توافر السيولة لديها.

• أيهم الجرادة (رئيس نقابة عمال الصناعات المعدنية):

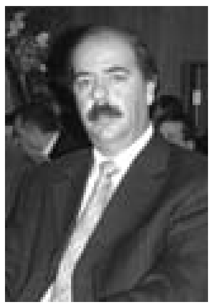


تناول شركات القطاع العام، ونوه إلى إجراء وزارة المالية التي وافقت على تسليف الشركات الخاسرة من أجل إعطاء رواتب عمالها، كإجراء مؤقت ومرحلي لابد منه، ولكنه تساءل في الوقت ذاته: أين هو إصلاح القطاع العام الصناعي، بعد أن بات الإسراع في هذا الاتجاه ضرورة لابد منها، نتيجة الهواجس التي تراود العمال بأنهم أصبحوا قاب قوسين أو أدنى من «الشحادة» في طريقة طلبهم لرواتبهم من الإدارة المعنية.

• جمال المؤذن:

لن يأتي أي عامل في القطاع الخاص إلى النقابات دون تقديم مزايا ومكاسب له، فالجذب لا يكون بأسلوب «أهلية بمحلية»، أو بالتمني في المحافل المختلفة. وقد بات الاتحاد العام يبدو وكأنه لا يمثل كل العمال بل بعضهم فقط، ولهذا انعكاسات خطيرة في الوقت الحالي.

علي مرعي (رئيس نقابة عمال النفط):



أكد على أن ضم شركة الغاز إلى شركة المحروقات قد فاجأ النقابات، مضيفاً أن أحداً لا ينكر أو يختلف على مسألة الانجازات التي تقدمها الشركة، لكن مجرد التفكير بالدمج سيؤدي إلى مشاكل كبيرة، خاصة أن فكرة الضم جاءت دون اتخاذ مرسوم بذلك.

وأكد مرعي أن تنفيذ الأحكام القضائية يتأخر كثيراً، وفي أحيان أخرى لا تنفذ السلطات التنفيذية هذه الأحكام، دون أن تقدم أية مبررات بذلك، وكأنها الآمر الناهي الوحيد، وبخصوص الوجبة الغذائية قال مرعي إنها مازالت تعطى حسب مزاج إدارة كل شركة، وليس وفقاً للقانون الذي يضمن للعمال ذلك الحق.

وفي حديثه عن المادة /٣٢٣/ قال مرعي إنها ما تزال غير مفهومة، فالعامل لم يعد يعرف أين موقعه من هذا التقييم، أي قبل حدوث الترفيعات النهائية، بعد أن تم تسليم خطط علامات التقييم للجان المركزية.

وفي موضوع عمال القطاع الخاص، رغم أن القطاع النفطي لا تنشط فيه مؤسسات القطاع الخاص، أكد مرعي على ضرورة تعديل إحدى المواد في قانون العمل، والتي تجيز لرب العمل وحده ترفيع العمال أو عدم ترفيعهم، مما يخلق مشاكل كثيرة بين العمال وأرباب العمل حول مسائل هي في الحقيقة حقوق مكتسبة للعمال.

• غسان السوطري (رئيس نقابة عمال الصناعات الكيميائية):



تناول في مقدمة مداخلته موضوع العمال في القطاع الخاص الذي أصبح هماً مقلقاً وكبيراً، وقال: إننا نأخذ دائماً بالنتائج دون تبين الأسباب، فعندما نحاول المقارنة بين أوضاع العمال في القطاعين الخاص والعام، لا يمكننا أن نجد أي وجه.

وتساءل السوطري: أين وصل قانون تثبيت العمال المؤقتين في ظل عدم الاستقرار في أوضاعنا الحياتية اليومية؟ إن المسؤولين يتعاطون مع قضية العامل بأسلوب يرضي رب العمل، على حساب حقوق العمال ومكتسباتهم، والسؤال: هل يحق لمجلس الوزراء أو أرباب العمل النظر إلى العمال كقطعة أساس فقط؟

إن دور النقابات في السابق كان حماية العامل، أما الآن فقد أصبح دور النقابات يقتصر على تقديم الخدمات للعامل، ولذلك أقترح تشكيل مجموعة نقابية على سوية معرفية جيدة لدراسة واقع العمال في القطاع الخاص، وإيجاد الحلول من أجل قوننة العلاقة بين العمال وأرباب العمل، الذين ليسوا مؤهلين بالأصل لتفهم حقوق العمال، لأن مهمتهم هي تحقيق الأرباح وتشكيل الثروة بأي شكل من الأشكال، ولو على حساب خسارة الوطن والخزينة العامة، والظاهرة الخطيرة التي تجري الآن هي قدوم أرباب العمال ومعهم الأيدي العاملة الرخيصة من المحافظات النائية التي نزحوا منها تحت وطأة الظروف الاقتصادية القاهرة.

وفيما يتعلق بالقطاع العام أكد السوطري أن المسؤولين لم يعودوا يعرفون ما هو المطلوب منهم، وكأنهم يريدون أو يعملون على التخطيط لموتنا مع قطاعاتنا الإنتاجية، ولكن بشكل بطيء!!

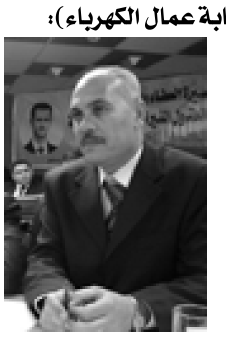
وأضاف السوطري أن التشاركية بحاجة إلى إعادة النظر في مشاكل الاختصاص، حيث طالب بأن يعامل خريجو المعاهد كافة بالسوية نفسها.

• سامي حامد (رئيس نقابة عمال الصحة):

تحدث عن موضوع تنسيب عمال القطاع الخاص إلى النقابات التي لا يمكن أن تتم دون تقديم مزايا لهم، أو إقناعهم بالتعويض المعنوي والمالي، وتساءل حامد: أين نحن من كل هذا؟ وكيف هو تعاملنا مع العمال في القطاع الخاص؟

وفيما يتعلق بموضوع تخصيص السكن العمالي لعمال القطاع الخاص، أو إعطائهم الشاليهات الموسمية على البحر، أكد حامد على ضرورة متابعة الاتحاد العام لموضوع الفساد الذي تم الحديث عنه سابقاً في مديرية صحة ريف دمشق بعد التعاميم التي صدرت في هذا الاتجاه، وعلى الرغم من أن النقابات قد حققت العديد من الانجازات في سبيل المصلحة العامة، فإن بعض الزملاء في اللجان النقابية تنبهوا إلى أن الطريقة التي يتعامل بها مدير الصحة في ريف دمشق مع العامل هي التهديد والوعيد فقط. فلماذا لا تتم محاسبته؟

• حسام إبراهيم (رئيس نقابة عمال الكهرباء):



تحدث عن نقطة واحدة، ولكنها تعتبر من النقاط الهامة، وهي كلمة «يجوز» التي وردت في القانون حوالي /٥٩/ مرة، مما أدى إلى إنهاء العديد من الكلمات أو المعاني التي يمكن تحقيقها، وطالب إبراهيم بأن يعاد التفكير في استخدام كلمات مثل هذه في القوانين أو التعاميم، من قبل يجوز أو يحق... الخ.

• أسعد حمدان (رئيس نقابة عمال الثقافة والإعلام):



أكد أن الفترة السابقة كانت دسمة لنقابته، بعد حصول العاملين في الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون على حقوقهم كافة (أحقاً هذا ما حصل؟!!- المحرر)، إضافةً إلى إعادة الوجبة الغذائية للعاملين في جريدتي الثورة والبعث، وبخصوص عمال القطاع الخاص أكد حمدان أنهم يلاقون صعوبة بالغة في انتسابهم للنقابات بسبب تعنت أرباب العمل، وأكد على ضرورة استفادة النقابات من بعض الكراسي في الجامعات الخاصة، وفي مشاكل القوانين المتعلقة بالسلامة المهنية أكد حمدان على أن الحال مازالت على ما هي عليه.

• حسام منصور (رئيس نقابة عمال المصارف والتأمين):



تحدث عن التصريحات الأخيرة لوزير التربية على التلفزيون السوري التي أدخلت الرعب والخوف لدى كل أولياء الطلاب، فالتعليمات الأخيرة صدرت وأكدت على أنه لا يحق للطلاب التقدم للمفاضلة سوى مرة واحدة، وهذا يعني فيما يعنيه توجيه الطلاب للتسجيل في الجامعات الخاصة التي ليس بمقدور أي من عمالنا تسجيل أبنائهم فيها.

أما فيما يخصُّ عمال القطاع الخاص فقد أكد منصور أن الهاجس المادي أصبح الشغل الشاغل لكل عامل، فعندما نتوجه إلى أي عامل يسألنا: «ماذا سنستفيد إذا انتسبنا للنقابة» وأعتقد أن هذا السؤال مشروع في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها معظم أبناء الشعب السوري.

• بشير حلبوني (رئيس نقابة عمال الدولة والبلديات):



تحدث عن قضية التشكيل التنظيمي في اللجان النقابية، وأكد أنه لم يتم حتى الآن تحقيق أي استقرار في تلك اللجان، وبالتالي فإننا لم نصل إلى النتائج المرجوة، وأصبحنا في حيرة من أمرنا في طريقة الدفاع عن حقوق هؤلاء العمال.

أما بخصوص التعميم الذي صدر حول السكن العمالي فلا شك أنه جيد، ولكنه فقد الكثير من الثقة، وبشأن عمال القطاع الخاص وتنسيبهم إلى النقابات أكد الحلبوني أن عمال شركتي الخلوي «سيرتيل و MTN» كانوا سابقاً من جنسيات عربية مختلفة، ورغم ترفيد الشركتين بالعمال السوريين، وأغلبهم تابعون للمؤسسة، ومندوبون بطريقة الندب، فقد ظل بقية العمال يعانون الكثير من الصعوبات والقرارات المجحفة بحقهم.

وتساءل حلبوني عن موضوع التقارير الطبية التي ألغاها محافظ دمشق، وطالب الاتحاد العام بمخاطبة رئاسة مجلس الوزراء من أجل إلغاء قرار المحافظ وإعادة هذا المكسب للعمال.

• جمال المؤذن (رئيس نقابة عمال السياحة):



أكد على ضرورة إيجاد منهجية للعمل ضمن القطاع الخاص، حيث لا توجد حتى الآن أية منهجية في ذلك، وهذه المسؤولية تقع على عاتق الاتحاد العام، والمشكلة أن الجميع يعمل على قاعدة التوكل التي لن تؤدي إلى النجاح ضمن المعطيات الموجودة، فالنقابات لا تملك أدوات ممغنطة لجذب العمال إليها، والسؤال المهم الذي يطرح نفسه بقوة هو: من هم العمال في القطاع الخاص الذين شاركوا في القرارات التي صدرت من أجلهم؟ وخاصة قانون العمل الذي سيكون بحجم وصمة عار على النقابات في ظل ما قيل عنه. ولن يأتي أي عامل في القطاع الخاص إلى النقابات دون تقديم مزايا ومكاسب له، فالجذب لن يكون بأسلوب «أهلية بمحلية» أو بالتمني في المحافل الأخرى، وقد بات الاتحاد العام يبدو وكأنه لا يمثل كل العمال بل بعضهم فقط، ولهذا الأمر انعكاسات خطيرة في الوقت الحالي.

• إنعام المصري (عضو المكتب التنفيذي):



قالت أن تنسيب عمال القطاع الخاص هي مسؤولية الجميع، وهي بحاجة إلى ورشات عمل لإيجاد الحلول المناسبة لهم، إن الاتحاد العام كما ناقش القانون /٩١/ وضع بعين الاعتبار كل القضايا المرتبطة بحقوق مكاسب العمال، ولكن عندما تم عرض القانون على وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تم تبديل الكثير من مواده أو بنوده على ما يبدو، لأن النقابات وافقت على أساس ما، وما صدر ووافق عليه في مجلس الوزراء قام على أساس مخالف، خاصة بعض النقاط المهمة فيه، وأكدت المصري أننا بحاجة لدراسة كل هذا القانون من البداية حتى نتوصل إلى كل التجاوزات التي حصلت في أي من مواده، والمشكلة أن النقاط التي كنا نخاف منها قد تم تمريرها، وستكون كارثة إذا تم هذا دون أي حساب من مجلس الشعب.

وفي موضوع مكاتب التشغيل أكدت المصري أن العمال المنتسبين إلى تلك المكاتب أصبحوا الآن مهددين بأية لحظة بالفصل، وأشارت المصري إلى أهم النقاط الخطيرة في القانون الجديد، وخاصة في المادة الأخيرة منه «المادة ٢٧٧»، وهو يعني العودة إلى القوانين كافة التي صدرت وإعادة النظر فيها، مع أن كل القوانين هي تعميم لخطة إقراره، وطالبت المصري اتحاد عمال دمشق والاتحاد العام أن يكونا متكاتفين وموحدين للوقوف ضد كل ما يصدر من قوانين تنتقص من حقوق العمال.

وفي موضوع مشروع قانون الأحوال الشخصية قالت المصري إن أكثر من /٢٠٠/ مقالة صحفية كتبت ضده، ولابد من دراسة كل تلك المقالات، لأن تمرير مثل هذا القانون يعتبر استخفافاً بعقول كل مواطن سوري، وهذا بحد ذاته جريمة لا تغتفر. ■■

جامعة الفرات.. وسياسة الاستيعاب الجامعي

انتهت الامتحانات الإعدادية والثانوية لهذا العام بمآس طلابية انعكست أيضاً على أولياء الأمور والمدرسين، وكان الجميع فيها مجرمين قبل أن تثبت إدانتهم، بعكس القاعدة القانونية الشهيرة «المتهم بريء حتى تثبت إدانته»!! وقد تناولت قاسيون الممارسات التي قام بها بعض رؤساء المراكز والمسؤولين في المحافظات، لكن الخطورة أن الممارسات نفسها مارسها أرفع المسؤولين في وزارة التربية، كمعاون وزير التربية للشؤون الفنية في الحسكة، معاون الوزير للتعليم الأساسي في دير الزور: من تفتيش بطريقة إرهابية، وكشف عورات الطلاب النظاميين لتفتيشهم بما يتنافى مع القانون والأخلاق والقيم التي من المفترض أن تقوم الوزارة بغرسها وليس ممارسة نقيضها.

وقبل صدور نتائج الامتحانات الثانوية، ننوه إلى سياسة الاستيعاب الجامعي التي تحرم أبناء الفقراء بالدرجة الأولى من متابعة تحصيلهم الجامعي، وتدفع باتجاه الخصخصة، وصولاً إلى إلغاء الجامعات الحكومية، أي رفع الدّعم عن التعليم العالي، بالتعليم الموازي والدفع باتجاهه واتجاه غيره.. كما جرى مع المازوت في الزراعة والصناعة والخدمات، وفق سياسة الليبراليين الجدد الذين يخربون البلد .. دون أن يحاسبهم أحد!!

وهنا نتوجه إلى جامعة الفرات التي تغطي المنطقة الشرقية أولاً (دير الزور والحسكة والرقة)، وهي المنطقة الأحق بالتنمية الحقيقية لأنها تنتج أكثر خيرات الوطن، وكانت ولاتزال مهملة على مدى العقود السابقة، وليس التنمية على طريقة هؤلاء الليبراليين بعرضها للبيع باسم الاستثمار والإيجار!!

لقد استبشر الأهالي خيراً بافتتاح الجامعة لما له من انعكاسات ايجابية عليهم وعلى أبنائهم، ومن تخفيف لأعبائهم المادية، وهي خطوة ايجابية ولو أنها جاءت متأخرة بل متأخرة جداً، عملاً بالمثل القائل: أن تأتي متأخراً أفضل من ألاّ تأتي أبداً!!



لكن آمال الأغلبية منهم تحطمت أمام سياسة الاستيعاب الجامعي حيث باتت درجات القبول في بعض كلياتها أعلى من بقية جامعات الوطن!! وفي هذا السياق نذكر أن الطاقة الاستيعابية للجامعة لم تستثمر بشكل يتوافق مع الحاجة والإمكانات المتوفرة، ففي العام الماضي كان مقرراً استيعاب ٤ آلاف طالب وطالبة، ونتيجة المطالبة تم رفع العدد إلى ٦ آلاف، وقد فرحنا كثيراً في هذا العام بأنه سيتم افتتاح أربع كليات جديدة منها: طب الأسنان وهندسة العمارة، لكن كما أكد لنا المهتمون والمطلعون على الأمور، فالطاقة الاستيعابية لهذا العام يجب رفعها إلى حوالي ١٠ آلاف والإمكانات موجودة، فهل تتجاوب الوزارة ويتجاوب رئيس الجامعة مع الحاجات والإمكانات، فكل جامعات العالم يبدأ الدوام فيها من الثامنة صباحاً إلى الثامنة مساءً وبعضها إلى العاشرة ليلاً، وهذا ما يفتح مجالاً للاستيعاب أكثر، وخاصة أن الكادر التدريسي متوفر من أساتذة الجامعات من أبناء المنطقة الشرقية الذين يعملون في جامعات الوطن الأخرى ويرغبون بالمساهمة في العمل فيها، ولتوفر الحوافز المشجعة لهم المادية والمعنوية كأذون السفر والمهمات وغيرها، لكن عميد الجامعة أيضاً يعيق ذلك لأسباب خاصة، كما ذكر لنا البعض منهم، وبعض المهتمين الذين يعرفون «البير وغطاه»

وهنا نتوجه إلى رئيس الجامعة، وإلى وزارة التعليم العالي بالذات: إن مصلحة الوطن وأبنائه فوق كل المصالح، ونطالب بإعادة النظر بدرجات القبول وسياسة الاستيعاب ككل، وبرفع الطاقة الاستيعابية لجامعات الوطن عامة ولجامعة الفرات خاصة، بما يتناسب مع الإمكانات والحاجات والقدرات المتوفرة، لمصلحة الوطن والمواطنين الفقراء وليس لمصلحة الأغنياء ومن يريدون الخصخصة والربح المادي فقط، أو وفق مصالح ذاتية أخرى !؟ فكرامة الوطن وأبنائه تبقى أولاً وأخيراً فوق كل اعتبار!

◄ **زهير مشعان**
ديرالزور/ المكتب الإعلامي

الرقة.. بدء موسم الحرائق!؟

الحرائق.. والرقة!! نعم.. وهذا ليس عنواناً لفيلم خيالي، بل هو تعبير مكثّف عن واقع مؤلم يتمُّ ليس بفعل (مجهول مفترض) كحرائق الغابات في الكفرون ومشتى الحلو وغيرهما من مناطق الجبال الساحلية المشهورة بغاباتها، وإنما بفعل الأهالي من الفلاحين أنفسهم، حرائق تذكرنا بالحرق المتعمد الذي قام به نيرون لمدينة روما، أو تجعلنا نظن أنفسنا في أجواء معركة حامية الوطيس!؟

ما يدفعنا للكتابة والتنبيه هو حجم المساحات المحروقة في حقول محافظة الرقة ونتائجها البيئية الشديدة السلبية، حيث تزيد الأراضي المروية المزروعة قمحاً عن مائة ألف هكتار، والمزروعة شعيراً حوالي ستة آلاف هكتار، ومع قرب انتهاء موسم الحصاد كل عام، بما فيها هذا العام طبعاً، يقوم الأهالي بحرق بقايا الحصاد في الأراضي نتيجة عادة قديمة غير صحيحة، إذ يعتقد من يقومون بذلك أنهم يقومون بأفضل خدمة لأراضيهم ومواسمهم القادمة، دون أن يكون هناك من يرشدهم لخطورة هذا التصرف، ويبين لهم مضاره وسلبياته على البيئة والبشر معاً.

وهنا نتساءل أين الإرشاد الزراعي، وأين دور الإعلام بكافة أشكاله المقروء والمسموع والمرئي، ولماذا هذا الإهمال والتساهل في قضية ستكون أضرارها كبيرة في المدى القريب والبعيد، أم أن هناك من يتعامل مع القضية على مبدأ اللهم أسألك نفسي، ولتذهب مصلحة الشعب والوطن إلى الجحيم!؟

ولتوضيح خطورة الحرائق نبين بعض نتائجها:

- تلوث البيئة، وتحديداً الهواء، بغاز الكربون وما ينبعث من غازات ومواد سمية أخرى.
- حرق جميع مكونات التربة السطحية الملامسة للنار.
- حرق الحشرات والبكتريا النافعة.
- إن بقايا القمح والشعير من قش وسفير هي مواد عضوية قابلة للتحلل في التربة بعد الحراثة، وتتحول إلى سماد طبيعي يقوي التربة مع الزمن، ولكن عند إحراقها تخسر التربة، وبالتالي الفلاح، هذه الميزة.
- طبقة التربة المحترقة لا تقل عن ٢سم، فإذا ما تكرر الحرق تصاب التربة بالإنهاك وتصبح ضعيفة للغاية، مما يتطلب في الموسم التالي مزيداً من السماد لتعويض ضعفها، وهذا ما يزيد تكاليف الإنتاج ويؤثر على كمية المحصول ونوعيته أيضاً.
- تصبح التربة ذات نفاذة عالية مما يستهلك كميات أكبر من المياه، في وقت المنطقة برمتها أحوج فيه إلى كل قطرة، وخاصة في فترات الجفاف وتناقص كميات المياه على المستوى العالمي، مع ملاحظة أن فلاحينا لا يزالون يتبعون طرق الري التقليدية، وهي الري السطحي للشرائح الواسعة.

إن ما يتم من حرائق يجري على مرأى الجميع، وأولهم المسؤولون عن الزراعة، وعناصر المحافظة، فلماذا هذا الإهمال والسكوت!؟

إننا في قاسيون نطالب الجميع بتحمل مسؤولياتهم، وألاّ يكونوا مشاركين في هذه الجريمة. وإذا كان الفلاحون يقومون بها عن جهل وقلة وعي زراعي وبيئي، فالساكتون من المسؤولين هم مجرمون عن عمد، أو على الأقل شياطين خرس.. ولم يبق لأي واحد منهم حجة بعد الآن!؟

■ **الرقة - محمد الفياض**

لقطات جزراوية..

بلدية القامشلي.. دائماً

ما زالت مظاهر الروتين والفساد والإهمال سيدة الموقف في تقديم الخدمات للمواطن لدى بلدية القامشلي.. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن طلب تزفيت شارع في أحد الأحياء الفقيرة يستوجب مراجعة البلدية عشرات المرات، كما حصل مع أبناء التجمع السكني المقابل لجمعية المعلمين في حلكو، حيث مازالوا يراجعون البلدية منذ أكثر من سنتين، وقدموا العديد من الطلبات، لكن أكثرها ضاع في أدراج دائرة الطرق، مما يستدعي من المواطنين تقديم طلب آخر، وهكذا.. وتتكرر الوعود من رئيس البلدية، إلا أن قسم الطرق على ما يبدو له رأي آخر يخالف رأي رئيس البلدية ومطالب المواطنين الملحة والمحقة ... فلماذا؟ سؤال نضعه على طاولة رئيس البلدية بانتظار الإجابة..

من ينقذ جيان؟

جيان رضوان خليل شابة في ربيعها التاسع عشر، طالبة في كلية الحقوق، تعاني من مرض خبيث في الدماغ، وهي بحاجة ماسة إلى إجراء عمل جراحي في مركز متخصص بالجراحة العصبية مع وجود شعبة عناية جراحية عصبية متخصصة، وهذا ما يمكن القيام به في مشاف أوربية فقط، لكنها تكلف مبالغ باهظة.. والسؤال أليس من واجب الدولة ووزارة الصحة تحديداً التدخل في مثل هذه الحالات الخاصة، سؤال نضعه بين يدي أصحاب القرار ولاسيما أن حالة جيان ليست الوحيدة في البلاد؟

أتاوات شرطة المرور!

يشكو أغلب سائقي السرافيس في مدينة القامشلي من شرطة المرور، فكل سائق سيارة سرفيس مضطر أن يدفع لشرطة المرور الموزعين في التقاطعات الرئيسية في المدينة مبلغاً لا يقل عن خمسين ليرة سورية كحد أدنى يومياً تهرباً من أية حجة يمكن أن يتذرع بها الشرطي ليخالف السيارة، وهذه الأتاوة أصبحت تقليداً يومياً، تُمارس جهاراً نهاراً دون أي خجل، ودون خوف من محاسبة أحد.. فإلى متى؟

■ **مراسل قاسيون**

دير الزور.. حكايات الفاسدين و(حصص) المؤلفة قلوبهم

حكايات الفساد، أصبحت كحكايات ألف ليلة وليلة لا تنتهي .. ننام عليها، وتأتينا كوابيس في النوم، ونستيقظ كل صباح على حكاية جديدة، أو جريمة جديدة، لمغتصب جديد أو قديم لأموال الدولة والشعبً!!

وحكواتية الفساد، ما عادوا يصادفون العقداء والزكرتية وصرختهم الاحتجاجية: باطل!! بعد أن نابهم سهم من توزيع الغنائم في الحارة التي أصبح بابها مشرّعاً على الفساد.. فائتلفت قلوبهم.

حكاية مضمار الخيل!!

قال الراوي: إنّ هناك مساحة ٣٠٠ دونم خُصصت من أملاك الدولة في مديرية الزراعة بدير الزور لتكون مركزاً للتربية وللتدريب ومضماراً للخيول بجانب المدينة الرياضية على طريق تدمر - دمشق، وبعد توسعة مخطط المدينة أصبحت تابعة لمجلسها الموقر، وقد استولى بعض (الزعران) والواصلين على كثير من الأراضي في المنطقة، وباعوها قطعاً وقبضوا ثمنها، ومنها قسم كبير من مضمار الخيل ذاته. وقد وجه مدير زراعة دير الزور كتاباً إلى قيادة الشرطة عن طريق المحافظ برقم ٩١٧٤ تاريخ ١٦/٨/١٢/٢٠٠٨ لإزالة التجاوزات، فحمل العاملون في دائرة الخيول وثائقهم ومخططاتهم مع مجلس المدينة ودورية من الشرطة ومساح لاستلام الأرض وإزالة التجاوزات عليها، وفعلاً تمّ جزء من ذلك. ولكنهم عادوا بخفي حنين ولم يستلموا الأرض لأن البعض قدم سندات تمليك خاصة على حدود المنطقة، وشكل المحافظ لجنة من ثمانية أعضاء من ضمنهم مدير الدائرة الفنية بمجلس المدينة، وبعد مضي فترة ليست طويلة فوجئ (الخيالة) أنه تمت تسوية ٥٠ دونماً من الأرض لتكون مشروعاً (خيرياً) تموله شخصية غنية من (المدينة) في السعودية..!! وبمراجعة رئيس مجلس المدينة تبين أنها ١٥ دونماً فقط، لكنها أصبحت ٥٠، ولم يبين هل هي بيع أو تخصيص، كما نفى علمه أن الأرض مخصصة للخيول، وكذلك كان حال رئيس الدائرة الفنية، وهذا مستغرب لأنه عضو في اللجنة التي شكلها المحافظ بالقرار ٢٣٥٢ تاريخ ٦/٤/٢٠٠٩ لتحديد الأرض وإزالة التجاوزات. وعندما تكشفت الأمور أوقف رئيس مجلس المدينة ما سمي المشروع الخيري مؤقتاً، وعاد العاملون بدائرة الخيول على أمل أن تقوم اللجنة بعملها..

ولما تنته الحكاية بعد لأن قسماً من الأرض التي سويت خاضعة لدائرة الأحراج في مديرية الزراعة بدير الزور، واقتلعت منها الأشجار. فلماذا السكوت عن ذلك؟ هل هو علامة الرضى رغم العلم بذلك، أم تجاهل متعمد!؟ وقبل أن ننهي حكايتنا نتساءل مع العاملين في مديرية الزراعة والعالمين ببواطن الأمور: لماذا لم ينفذ قرار إزاحة مدير دائرة أملاك الدولة!؟

حكاية فلاحي المريعية في ناحية موحسن!!

اعبس .. أنت في المريعية.. بدل ابتسم، لماذا؟ لأن التجاوز على حقوق الفلاحين لم تقم به على الأرض شركة نماء للهندسة الزراعية ومن يحمونها فقط، بل تعدى ذلك إلى اتهامهم بحرق سيارة مدير ناحية موحسن، وتعرض للسجن والتعذيب إثر هذا الادعاء نحو ١٨ شخصاً، ولولا كشف الجناة بالمصادفة لكانوا ذهبوا قرابين للفساد والفاسدين. فبناءً على ضبط شرطة دير الزور اشتبه مدير ناحية موحسن المؤازر للشركة بالفلاحين، أما ضبط شرطة الرقة فهو الذي بين الفاعلين الحقيقيين لحرق السيارة..

قدم الفلاحون دعوى قضائية على الاثنين مدير الناحية ومدير الشركة، على أمل أن تعاد لهم كرامتهم المستباحة ظلما وعدواناً، وكذلك حقوقهم في الأرض المنتفعين بها والتي لا تزال شركة نماء تسيطر عليها، بل وتستمر بمخالفة كل الأنظمة والقوانين بزراعة الأشجار مخالفة بذلك قوانين الاستصلاح مجدداً، وتسيطر على أراض أكثر مما استولت عليه ولا أحد يحاسبها، رغمً كل اللجان والكتب والتوصيات، والقضية اليوم في أروقة المحكمة!؟

فهل سينصف القضاء هؤلاء الفلاحين، أم يجب أن يحيوا تاريخهم، ويقوموا بانتفاضة جديدة ضد الإقطاع الجديد ومن يسانده!؟

أبناء مسؤول يعتدون على مواطن أعزل!

لايزال المتنفذون، المستقوون بمراكزهم أو علاقاتهم أو ثرواتهم، يتجاوزون القانون بشكل سافر دون أي وازع أو رادع، يساعدهم على ذلك غض البعض الطرف عن ممارساتهم اللا أخلاقية، مما يزيد من غزوهم وتسلطهم وتجبرهم، ويثبّت قناعة بين المواطنين الذين يشهدون سلوكهم أو يتضررون منه، أن البلاد تحكمها الفوضى لا القانون..

في هذا السياق وردت إلى «قاسيون» الرسالة التالية من المواطن محمد رسلان العلي، مرفقة بالثبوتيات والوثائق يقول فيها:

«صدر بتاريخ ١٧/٣/٢٠٠٨ قرار قضائي قطعي عن لجنة التوزيع الثانية في حوض الفرات الأعلى بتوزيع الأراضي في المزرعة /٢٦/ مسكنة غرب (قريتي الجنيد والقبتين التابعتين لمنطقة السفير بحلب)، بناء على الملكية المثبتة في الصحيفة العقارية، نظراً لكون هذه الأراضي على الشيوع. ولكن هناك من تضررت مصالحه غير المشروعة من هذا القرار، ممن يضعون أيديهم على أراضي الغير، ومن بين هؤلاء السيد عبد الرزاق العبد الله عضو الاتحاد العام للفلاحين وإخوته الذين استعملوا المال والنفوذ لإيقاف تنفيذ القرار القضائي منذ صدوره حتى الآن، بالتواطؤ مع مديرية حوض الفرات الأعلى بحلب، ومدير منطقة السفيرة العميد أحمد محمد بشير.

وبتاريخ ٣٠/٦/٢٠٠٩ ذهبت لجنة التوزيع إلى قرية «القبتين» لتسليمي قطعة أرض مساحتها /٤/ دونمات، وبعد انتهاء التسليم، توجهت إلى سيارتي ففوجئت بدراجات نارية عليها مسلحون قاموا بالهجوم علي، فهشموا وجهي ورأسي بأخامص مسدساتهم الحربية، وأصبت في عيني اليمنى إصابة بالغة أدت لفقد البصر فيها، كما قاموا بتكسير سيارتي وسلبي مبلغاً من المال، وقد استطعت التعرف عليهم، وهم أبناء عبد الرزاق العبد الله عضو الاتحاد العام للفلاحين، وأبناء إخوته، فتقدمت بشكوى إلى شرطة منطقة السفيرة، موثقة بتقرير من الطبيب الشرعي عن وضعي الصحي، ومع ذلك لم يتم جلب أو استدعاء أي شخص من المعتدين!!

وبعد عرض الموضوع على محافظ حلب، وجه كتاباً إلى مدير منطقة السفيرة طلب فيه جلب الفاعلين بالسرعة القصوى، فامتنع مدير المنطقة، وقال: «لن أجلب أحداً وليقل المحافظ ما يشاء»!! وبعد ثلاثة أيام من الحادث أقفل الضبط، مع أن التقرير الطبي مفتوح ولم يتم جلب أي معتد.

لقد اغتصبوا أرضي لسنوات طويلة ومنعوا استلامي لها بمالهم ونفوذهم، وعندما استلمت جزءاً يسيراً منها تعرضت للاعتداء ومحاولة القتل والسلب بقوة السلاح، فهل أنا تحت القانون وهم فوقه؟ وهل يحق لأحد مهما كان منصبه أن يعتدي على أراضينا ومن ثم على كرامتنا وحياتنا؟ وكيف يستطيع مدير منطقة السفيرة تعطيل القانون وتشريع ما فعله هؤلاء دون خوف أو وجل؟

يبدو أن ثقة المعتدين بأنفسهم وبمدير منطقة السفيرة الذي يحميهم، جعلتهم يتمادون في فعلتهم، حيث قاموا بتهديد أبنائي بالقتل إن هم استمروا في تقديم الشكاوى وإثارة الموضوع، وهذا أمر طبيعي فمن اغتصب أرضاً ولم يحاسبه أحد، واستطاع السلب ومحاولة القتل دون حساب أو عقاب، يستطيع أن يفعل ما يشاء في ظل غياب القانون والمحاسبة!!»

«قاسيون» تضم صوتها إلى صوت المواطن المعتدى عليه، وتطالب الجهات المعنية بتحمل مسؤولياتها في حماية المواطنين من كل المتطاولين على القانون مهما كانت مناصبهم، لأن تركهم يتصرفون وفق شريعة الغاب يسيء للدولة والمواطنين.. وقد علمت قاسيون أن المعتدين يتجولون الآن في المنطقة بحرية تامة، ويصرحون علناً أن من سيقف في وجههم سيكون مصيره مشابهاً لمصير محمد رسلان العلي.. فهل هذا مقبول يا وزارة الداخلية؟؟

مشفى الباسل بطرطوس.. وسرطان الاستثمار!

مرة أخرى، نرفع الصوت عالياً لنسمع من يعنيهم الأمر.. نرفع الصوت هذه المرة لربما نلقى من يصغي لنا، ولنلغي نهائياً احتمال أن تكون المشكلة بخفوت أصواتنا لا بتجاهل من يسمعنا!

من المعروف أن الفساد أصبح وباء متفشياً، ولم يعد مجرد ظاهرة يشار إليها ويقرأ عنها هنا وهناك، إنه أمر واقع نعيشه كل يوم في حياتنا، من لحظة الخروج من المنزل صباحاً وحتى آخر النهار، وللأسف فنحن أنفسنا نضطر لمجاراته وممارسته قسراً في كثير من الأحيان.

ولعل الحديث عن الفساد بشكل عمومي لم يعد يستوقف القارئ كثيراً، بل أصبح الفضول في هذا الأمر، إن وجد، يدفع أصحابه للتعرف على أوجه جديدة للفساد لم تأخذ نصيبها من الشهرة بعد، وهذا ما يدفعنا نحن المكتوين بنار الفساد والمحاربين له، لتسليط بعض الضوء على تغلغل الفساد في أحد أهم المرافق العامة وأكثرها حساسية وهو قطاع الصحة، وتحديداً المشافي..

هذه الأماكن العامة أو (الحكومية) التي يناط بها أن تقدم خدماتها للناس، أصبحت في حالة كبيرة من التردي الطبي والخدمي والإنساني، وتحولت إلى مجرد مشاريع استثمارية مربحة على حساب المواطنين.. مشاريع يُتاجَر في أروقتها بحياة الناس وبصحتهم بأبشع وأشنع الصور؟

يكفي المضطر للزيارة اليوم أن يصل إلى أحد المشافي الحكومية والتجول ببصره فيها، والاستماع لأحاديث نزلائها من مرضى ومرافقين ليقف على الحقيقة البائسة، وربما يصاب بالإحباط واليأس قبل أن يقع على كل الأسرار..

وعلى سبيل المثال لا الحصر، عند دخول المواطن إلى مشفى الباسل، هذا الصرح الطبي الضخم في محافظة طرطوس، الذي يلجأ إليه مئات، بل آلاف المواطنين العاديين الذين لا يملكون القدرة على قصد مشفى خاص، تبدأ رحلتهم مع مراحل الاستثمار. في مشفى الباسل الطرطوسي لا يمكنك أن تختار من الأطباء، أو بالأحرى التجار بكل أسف من تريد، فأنت في مشفى حكومي، لكن بقدر مالك يعلو مقدارك. فكل طبيب له سعره المحدد، مع وجود ظاهرة التنافس (الشريف) فيما بينهم من حيث التسعيرة: (هيدا بياخد ٥٠٠٠ ل.س، وهيدا أشطر بدو ١٠٠٠٠ ل.س)! يمكنك أن تسدد الفاتورة مسبقا لدى الطبيب الذي تريد في عيادته الخاصة، فتضمن منه أن يؤمن لك الخدمة الممتازة في المشفى.. وتبقى مبتسما يا أيها المواطن، فأنت ما تزال مرحوماً من فاتورة المشفى الخاص، وما من داع للاعتراض أو الصراخ..

ثم.. عليك أن تتجاهل حالة البلاء التي يظهر بها المشفى.. فهذا مصعد معطل، وهذا مخصص فقط للموظفين. الإنارة رديئة، والأسرة بالية، مع ازدحام مرعب بالمرضى. أيعقل أن يصل مشفى كهذا إلى هذه الحالة من التردي رغم رأس المال الهائل الذي رصد لاستحداثه؟ أين هي أعين المراقبين والمعنيين بمتابعة أمور هذا المشفى؟ لماذا هذا التردي وهذا التدهور السريع بعد انطلاقة مميزة على مستوى القطر شهدتها في البداية؟ أم أن البعض مستفيدون مما يحصل، وبالتالي ما هم في الواقع إلا شركاء في هذا الاستثمار الذي يحدث فيها، ولكل حصته؟ ما هذه المصادفة العظيمة أن تتفاجأ بغياب أغلب الكادر الإداري، وعلى وجه الخصوص التمريضي منه، الذي كان له الفضل الأكبر في انطلاق هذا المشفى؟ وأين هم هؤلاء اليوم؟ أليس الأمر الطبيعي تواجدهم في المشفى، أم أن ذلك يتنافى ومبدأ الشخص المناسب في المكان المناسب؟ كيف للأجهزة الطبية في هذا المشفى أن تهلك رغم مواصفاتها وهي في أوج عمرها الإنتاجي؟ من المسؤول عن الخلل أثناء التنفيذ ليصير البناء بحاجة إلى هذه العمليات الترميمية الضخمة بكل ما يعني ذلك من كلف وهدر للطاقات والثروات، أم أن المال العام لا رقيب على طرق إنفاقه حتى وإن كان بعشوائية ودون دراسة مسبقة؟!



أليس هذا ما حدث عندما اتخذ القرار بهدم المشفى العمالي لإعادة إشادة مشفى أطفال، رغم أنه كان من السهل جداً على أي شخص عادي أن يلحظ بأنه بناء صالح ومعد أصلاً كمشفى، فما الحاجة للتكلف على هدمه ومن ثم التكلف لبناء جديد وتجهيزه من جديد؟ ألم يلحظ المشرفون بأن حديد المبنى مع الأنقاض لم يصدأ بعد؟ أما كان الأجدر بأن يتم هدم مبنى دار التوليد المجاور للمشفى العمالي، هذا البناء الذي أنفقت عليه مبالغ ترميم طائلة ما تزال إلى اليوم تنفق وتنفق، أم أن الاستثمار على هذه الصورة وبهذا الشكل، يعود بالريع الأكبر والأسرع على هؤلاء التجار؟

اليوم، اخترق الفكر الاستثماري كل شيء، كل الأماكن والمواقع، وكل الرؤوس (العامة، والخاصة).. حتى الأماكن المخصصة للشؤون الإنسانية، فأصبح المرء يتخوف من فكرة مرضه، فيمضي الوقت بالدعاء لله أن يمن عليه بدوام الصحة، لكي لا يقضي حياته محاولاً تجميع ما يمكنه اقتناصه من دخله الزهيد ونفقات الاستهلاك اليومية اللا متناهية، مخافة دخوله المشفى أو زيارة الطبيب، فالعملية مكلفة، وليست بالأمر اليسير، وهو استثمار خاسر فيه لا محالة.

إلى أين ستصل هذه الأفكار الاستثمارية الحديثة؟ وما هي المشاريع الجديدة التي ستطرح؟ كم ستبلغ التكلفة الكلية لبلوغ الاستثمار مرحلته النهائية؟ وهل من مستفيد غير ركن رأس المال؟ ولربما السؤال الأهم هو: هل سيستمر البعض في تحويل المواطن إلى سلعة، فيكون قولاً وفعلاً رأس المال الحقيقي المهدور والمدفوع في هذه المشاريع الاستثمارية لمصلحة المستثمرين الذين ينهبونه ويمتصون دمه؟!

■ لميس بيروتي

مواطن من يحمور: الشكوى أمام المسؤولين مذلة!

◄ صلاح معنا

كل يوم نسمع قصة هنا وأخرى هناك عن معاناة جديدة لمواطننا السوري الفقير المتعب، فهذا يشكو الغلاء، وآخر يعاني من الظلم، وذاك من البطالة.. والجميع يشكون من الفساد والإهمال والتسيب... إلخ.

وأما الشكوى التي تقدم بها المواطن جميل شبلي إلى جريدة قاسيون، فكانت صرخة من مواطن عادي ومزارع منتج في وجه المهملين والفاسدين، حيث جاءنا المواطن شبلي متحدثاً بحرقة عن معاناته مع مديرية الري في طرطوس، ومديرية البيئة، ومع بلدية يحمور..

يقول المواطن شبلي: «إنني أشكو حالي لهذه الجريدة المحترمة بعدما يئست من الشكوى والتظلم والمراجعات لمديريتي الري والبيئة وبلدية يحمور دون أن أحصل على أية نتيجة، ففي كل هذه المؤسسات لا يسود إلا التبرّم والصمم، ولا حياة لمن تنادي.. لذا فضّلت أن أرفع صوتي عبر هذه الجريدة المحترمة لأنني سمعت عن جرأتها وعدم مهادنتها للفساد»..

وتابع المواطن: «إنني أملك أرضاً زراعية في منطقة عين الدولاب - المنية السفلى، والتابعة إدارياً لبلدية يحمور، وقد قامت مديرية الري بفتح قناة تصريف للمياه الزائدة عرضها أكثر من /٨/ أمتار، (رغم تأكيد بعض الفنيين لي بأن عرضها بالمخطط /٤/ أمتار فقط)، وهذه القناة المكشوفة تسير بإزاء مجرور الصرف الصحي الذي يعبر قريتنا قادماً من بقايا أربع قرى، فأصبحت هذه القناة مرتعاً للروائح الكريهة والبرغش والحشرات، وأدت إلى انتشار حبة حلب التي لم تكن موجودة أو معروفة في منطقتنا سابقاً.. وبما أن الإهمال وسوء التخطيط غالباً ما يذهب ضحيته المواطن السوري البسيط المنتج، فلقد تحولت هذه القناة إلى مرتع لتلويث الآبار الارتوازية التي يشرب منها الكثير من الأهالي»..

ويضيف المواطن جميل شبلي: «إنني باسم أهالي المنطقة، والتي لا تبعد عن البحر ومنطقة عمريت السياحية أكثر من /٢/ كم، ليس لنا سوى مطلب واحد، وهو تغطية هذه القناة المكشوفة والتي لا يتعدى طولها بضع مئات من الأمتار بالأنابيب الأسمنتية، التي تحمي من تلوث البيئة، وتساعدنا على كسب الكثير من الأراضي الزراعية المهددة بالبوار.. وإننا نتمنى على محافظ طرطوس الجديد سماع شكوانا، لأننا عندما نذهب لمديرية الري يرد علينا المدير بتعال وتكبر قائلاً: (شو نحنا ما عندنا غيرك)؟! ويتهم بلدية يحمور بالمسؤولية عن ذلك، وعندما نلجأ إلى مديرية البيئة، يقولون لنا: (سنشكل لجنة لدراسة الموضوع) ويبدو أن هذه اللجنة لن توجد إلا بالحلم..

إننا، بعد عشرات الشكاوى، لم نجد أمامنا إلا جريدة قاسيون لتنتصر لنا.. فالشكوى أمام المسؤولين أصبحت مذلة»؟!

■

ردّان من ريف حماة.. وتعقيب

وصل إلى قاسيون ردّان متفاوتا النبرة حول الشق الثاني من مقال (قضيتان من ريف حماة) المنشور في العدد الماضي (٤١٠ ص١)، الذي يتناول تعطل مصالح أبناء مدينة السقيلبية نتيجة عزل رئيس مجلس المدينة القديم، وتكليف آخر بهذه المهمة.. الرد الأول جاء هادئاً، أقرب إلى الموضوعية، وموقعاً باسم المواطن حكمت سنكري، ولعل أهم ما جاء فيه بعد اللوم تارة والثناء على الصحيفة تارة أخرى، أن هناك: «أموراً فنية وقانونية لاندركها ولا تدركونها قد تمنع أي مسؤول كان من التوقيع، أو التأجيل والاستمهال.. يكفينا في هذه المدينة تناول الأسماء النزيهة قبل أن يمضي على مدة عملها الفترة الزمنية التي تؤهلنا للحكم عليها»..

أما الرد الثاني فحمل توقيع المواطن فريد الياس نسب، أكد فيه مرسله بنبرة حادة أن مقالنا «لم يحمل في تركيب حروفه إلا الخطأ.. مقالة غير موفقة للتيار.. في غير مكانها من حيث المسؤولية والصدق.. لم يتريث قلم التحرير في التحقق من مصادرها.. ناقلاً عن قلم حقود وعقل عفن.. طائفي عشائري.. له في الفساد مسار طويل».. ليرى بعدها بأن عبارة «أعمال وشؤون المواطنين ما تزال معطلة بانتظار أن يأتي من يسيرها» ما هي سوى فخ لساع يريد «استلام المنصب الجديد على أنقاض روما».. وأن محرر المادة وقع «ضحية نصاب من الطراز الأول»..

وتعقيباً على كلا المقالين نؤكد التالي:

المقال لم يذم أو يتهجم أو يوجه لرئيس مجلس مدينة السقيلبية أي اتهام.. كل ما ذهب إليه المقال أنه دعا لتسيير مصالح الناس لأنه من غير القانوني تعطيلها..

ليس من عاداتنا أو أخلاقنا أو منهجنا أو فكرنا التعامل مع الحاقدين أو الطائفيين أو العشائريين.. ولسنا ساذجين لنقع في أفخاخ من نصادف منهم، وندعو الجميع إلى التريث قبل إطلاق اتهامات كهذه لنا، سواء أكان هذا متعمداً أو ناتجاً عن انفعال عابر..

أما الأمور الفنية والقانونية التي لاندركها، وقد تمنع أي مسؤول كان من التوقيع، أو التأجيل والاستمهال.. فحبذا لو يشرحها لنا صاحب العلاقة لنفهم، ويفهم المواطنون ما يحدث..

في النهاية نعود ونؤكد، أننا لا نريد للمواطنين سوى «العنب»، وليس لدينا أي دافع أو طموح أو وقت فراغ لنقاتل «الناطور»..

■

برسم السيد وزير الداخلية..
هل يُفرض الانضباط بالعنف والفوضى؟

أمام المدخل الشرقي لرحبة الشرطة المجاورة لكراجات البولمان، وفي الساعة التاسعة من صباح يوم الأربعاء تاريخ ٢٠٠٩/٧/١، حدثت جلبة وضوضاء وملاحقة رجال الشرطة لبعضهم البعض بشكل مفاجئ، فأمسك أحدهم بتلابيب آخر، ومزق ثالث اللباس الرسمي لرابع، وجرت مطاردة بين أرتال السيارات، وواجه بعضهم، وبعض المواطنين الموجودين، خطر الصدم أو الدهس.



وحين سألنا عن حقيقة الأمر، عرفنا أن «دورية الانضباط» تحاول الإمساك بعناصر الشرطة المخالفين، ولم نعرف إن كانت المخالفة للسلوك أم للهندام..

حدث هذا في منطقة حساسة ومزدحمة مثل كراجات البولمان.. فهل هذا هو الأسلوب الأنجع لضبط المخالفات رغم أنه شكل منفّر ومقزز للنفس والعين، ومثير للاشمئزاز والهلع؟

أليس في هذا العمل الأخرق الذي قام به عناصر «دورية الانضباط» تشويه لصورة الوطن وحراس أمن المواطنين، إضافة إلى ما ينسب إليهم من مظاهر الفساد والرشوة؟

- ألم يكن من الأفضل فرض العقوبة المسلكية والانضباطية بحق المخالفين بشكل إداري ورسمي، وحسب القانون المعمول به أصولاً؟!

هذه الأسئلة وغيرها نضعها أمام السيد وزير الداخلية، لمحاسبة المسيئين، وإيقاف هذه الممارسات حرصاً على صورة حكومتنا ووطننا أمام المواطنين والسياح؟!

■ قاسيون

كيف أصبحت شيوعياً؟

ضيف زاويتنا لهذا العدد قيادي شيوعي قديم، هو الرفيق خالد جميل حمامي من تنظيم الرفاق في تنظيم (النور).

الرفيق المحترم أبو جميل نرحب بك، ونسألك أن تحدثنا كيف أصبحت شيوعياً..

أنا من مواليد حلب ١٩٣١، كان والدي يعمل عمل أبيه وجده في الحمامات، ثم انتقل ليعمل في ورشة صيانة القاطرات في سكة الحديد، وبعد زمن عاد إلى صنعته السابقة، وكان متعلماً.. وانضم إلى صفوف الحزب الشيوعي عام ١٩٣٩. أي باختصار نشأت في بيت شيوعي، وخلال دراستي في المرحلة الابتدائية تأثرت كثيراً بالمعلم الرفيق عبد الفتاح محبك، الذي كثيراً ما كان يحدثنا من خلال دروسه عن العدالة وحق الكادحين بالتحرر من الظلم والاستغلال، فصرت أشعر أنني قريب من الشيوعيين، أي غدوت صديقاً لهم.

وفي عام ١٩٤٩ كلفني الرفاق ببعض المهمات، ومنها توزيع بيان أصدره الحزب يندد بالديكتاتورية العسكرية وحكم حسني الزعيم، وعلى أثر ذلك قبلت عضواً في الحزب الشيوعي السوري، لتبدأ مرحلة غنية بالعمل والالتزام والنضال الحزبي والطبقي... ومن ذكريات الصبا ذكرى مشاركتي مع أهل حينا بمحاصرة ثكنة للجنود الفرنسيين، وأذكر بوضوح منظر اثنين من الجنود المغاربة وهما ينزلان بواسطة الحبال على سور الثكنة ومعهما سلاحهما لينضما إلى صفوف الوطنيين الثائرين.

أسهمت مع الرفاق بالعمل بين العمال، وصرت سكرتيراً للجنة الفرعية لعمال الغزل والنسيج حتى عام ١٩٥٩، وفي الشهور الأولى من ذلك العام كنت أعمل - كما يقال - تحت الأرض، أي في العمل السري، حتى اعتقالي وسجني في سجن المزة العسكري، حيث بقيت فيه ثلاث سنوات إلى أن حدث الانفصال وأطلق سراحي مع الرفاق المعتقلين. ثم تابعت نشاطي الجماهيري والحزبي، وأصبحت سكرتير اللجنة المنطقية في حلب، وفي عام ١٩٦٥ بُلّغت أنني أصبحت عضواً مرشحاً للجنة المركزية للحزب، وفي المؤتمر الثالث عام ١٩٦٩ انتخبت عضواً أصيلاً في اللجنة المركزية، وفي المؤتمر الرابع انتخبت عضواً في المكتب السياسي للحزب، وبقيت في هذا الموقع منتخباً إلى أن بلغت الخامسة والستين عام ١٩٩٦، لكنني لم أنقطع عن الالتزام الحزبي، وبقيت أحضر اجتماعات المكتب السياسي ولكن دون مهمات... وغني عن البيان أنني أحسست بالألم العميق نتيجة ما تعرض له الحزب من الانقسامات والتمزق مما أضعف دوره، واليوم أعمل بكل إخلاص وجهد مع جميع الرفاق كي يستعيد الحزب دوره وموقعه بين صفوف الجماهير الشعبية مناضلاً صلباً في سبيل مصالح الشعب والوطن..

ومن الذكريات العزيزة التي مازالت حية في قلبي وخاطري ذكرى أول عمل (نضال جماهيري) قمت به حين كنت أشتغل في مشروع جر مياه الفرات إلى حلب، يوم سمعت أحد العمال يقول للمهندس المسؤول عن العمل: إن رواتبنا لا تكفي، ونريد منكم أن ترفعوا لنا الرواتب، وألا تتأخروا في دفعها كما يحدث الآن، فما كان من المهندس إلا أن نهره وطلب منه أن يترك العمل فوراً، (وسرحه)، فجاء هذا العامل ليخبرنا بما حدث معه شاكياً حالته، فقمت مباشرة مع عدد من الرفاق بتحريض بقية العمال في الموقع، وأعلنا الإضراب احتجاجاً على تسريح زميلنا، فاضطرت المؤسسة إلى إعادته لعمله، لكنها وبعد أيام قليلة أصدرت قراراً باسم مدير المؤسسة يقضي بتسريح عدد من العمال، وكنت واحداً منهم.



واليوم أستعيد ذاكرتي يوم كنت في الخامسة من عمري، كيف حملني أبي على كتفه وهو يشارك مع كثير من الرفاق باستقبال أعضاء الوفد السوري العائد من فرنسا بعد المفاوضات مع المسؤولين الفرنسيين من أجل الاستقلال والتحرر.

إن ما شدني إلى صفوف الحزب هو أنني وجدت فيه نصيراً حقيقياً للفقراء.. للكادحين من العمال والفلاحين.

مارست مهنة عامل ميكانيك في أحد معامل شركة نسيج، وهناك بدأت أنشط بين العمال على نطاق المهنة، وانتخبت رئيساً لنقابة عمال الغزل والنسيج في حلب، واستمر نضالي العمالي حتى دخلت السجن. ومن الذكريات أيضاً أنني بعد أن انتخبت رئيساً للنقابة سرحت في اليوم التالي لإعلان نتيجة الانتخابات.

لاشك في أن عملنا ونضالنا كان يستحوذ كل حماسنا ونشاطنا، يغطي كل وقتنا، مسيرة نعتز أننا مشيناها بكل الهمة والاندفاع والصدق والإخلاص لقضية الكادحين ومصلحة الشعب والوطن، وتحملنا في سبيلها المصاعب والملاحقات والاعتقال، لكننا ظللنا بين جماهير الشعب تملأ نفوسنا العزيمة والأمل بانتصار قضية العمال والفلاحين.

رغم كل القهر والظلم والتجني الذي تعرض له الرفاق فما زالت خطانا تمضي على درب النضال.. ومازلت أذكر أعضاء الفرقة الحزبية التي كان أبي أحد أعضائها ومنهم الرفاق: فرنسوا خاجريان وجورج حبوب، وابنه اليوم نقابي شيوعي معروف، وكان مسؤول تلك الفرقة الرفيق عبد الكريم الحمصي. هذه الفرقة كانت سرية عملت بين عمال سكة الحديد، وكانت أكثر اجتماعاتها في بيتنا. وأذكر من شيوعيي حارتي الرفاق ديبو تومان وأديب عكو ومحمد جمال الذين أنشؤوا عائلات شيوعية.

■ إعداد محمد علي طه

تأثير متبادل بين التصحر والزراعة

تضارب القوانين ومعالجة الأخطاء القديمة بأخطاء جديدة

◄ إعداد: يوسف البني

وردت إلى «قاسيون» شكوى من المواطنين في البادية السورية بشأن القوانين المجحفة وغير المدروسة حول منع الزراعة الحقلية والشخصية التي يعتاش منها الكثير من المزارعين في البادية، وهي ليست وليدة اليوم أو الأمس القريب، بل تراكم عشرات السنين حتى وصلت إلى ما هي عليه. ويقولون إن الظروف المعيشية القاسية التي تحملها المواطنون خلال ربع قرن ونيف لم تكن ظروفاً عادية مؤقتة، بل مستمرة ومتصاعدة، ولا يمكن حلها إلا بالعودة للقوانين وتطبيقها تطبيقاً عادلاً ودياً، ينسجم مع آمال المواطنين وتطلعاتهم، ويأخذ بالاعتبار عدم دفعهم ثمن أخطاء التخطيط في العقود السابقة. فالقوانين التي توضع حالياً تحت شعارات مختلفة، كمحاربة التصحر أو الحفاظ على المراعي، سوف تؤدي إلى منع الزراعة الجزئية، لتشمل أبسط أنواع الزراعة المخصصة للاستخدام الشخصي وفي أضيق الأماكن (داخل فسحات المنازل)، وسيصبح المواطنون محاصرين داخل قراهم وتجمعاتهم السكنية البسيطة مجردين من الغطاء الأخضر بالرغم مما له من أهمية بيئية ومعيشية، وهذا سيؤدي إلى تعقيد الحياة ووقف مسيرة التطور وإبادة الحياة البرية الطبيعية.



• منع الزراعة في البادية سيجعل المواطنين يدفعون الثمن غالياً على جميع الأصعدة، وسيضطرهم أمام لقمة العيش المغمسة بالتعب أن يدفعوا أولادهم للهجرة.

• قانون استصلاح أراضي البادية لم يأخذ بعين الاعتبار التنمية المستدامة للبيئة، وقانون منع الزراعة الحقلية والخاصة قرار خاطئ يعالج قراراً خاطئاً.

يقول المواطنون في شكواهم إن منع الزراعة في البادية سيجعلهم يدفعون الثمن غالياً على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وسيضطرهم أمام لقمة العيش المغمسة بالتعب، أن يدفعوا فلذات أكبادهم للهجرة إلى دول الجوار والخليج يتحملون العذاب والتشريد والذل والهوان وويلات الغربة بحثاً عن فرص العمل. فلماذا نتوقف عن الزراعة وهي المعيار الأساسي للتطور، علماً بأن المنطقة غنية بالماء وأراضيها خصبة والكثير منها ما زال بكراً؟!!

من أجل الوقوف على حقيقة الحياة المعيشية في البادية، والتأثير المتبادل بين الزراعة والتصحر، كان لـ«قاسيون» دراسة في بحوث وسجلات منظمة الزراعة العالمية (الفاو)، وكان لنا الاستطلاع التالي:

التصحر يعني تدهور أو تردي الأرض الزراعية، وانخفاض أو فقد الإنتاجية الحيوية والاقتصادية في المناطق المتأثرة به، وأسبابه الرئيسية تتلخص في العوامل المناخية التي يصعب السيطرة عليها كتعاقب الجفاف وتغيرات عناصر المناخ المختلفة، وكذلك الممارسات غير السليمة في الاستثمار الخاطئ للموارد الطبيعية وسوء إدارة الأنظمة البيئية، كمخطط استصلاح أراضي البادية الذي لم يأخذ بعين الاعتبار التنمية المستدامة للبيئة، ثم قانون منع الزراعة الحقلية والخاصة. وتشير الدراسات إلى أن التصحر بات يهدد مساحات كبيرة تقدر بحوالي ١٠٩ آلاف كم٢، وتعادل حوالي ٥٩٪ من مساحة سورية.

أهم أسباب التصحر ومظاهره في القطاعات الإنتاجية والموارد الطبيعية الرئيسية:

١. الانجراف المائي: وهو السبب الأقل ضرراً مقارنة بالمسببات الرئيسية الأخرى، كالإنجرافات الريحية والتملح، نظراً لقلة الأمطار في معظم المناطق الداخلية. ولهذا فإن المناطق الساحلية وخاصة الجبلية منها، هي الأكثر تعرضاً لعمليات الانجراف المائي، نظراً لمعدلات الهطول العالية وكثرة تكرار العواصف المطرية والمنحدرات الطويلة والشديدة والغطاء النباتي المشتت. ويعمل الغطاء النباتي الكثيف الذي تتميز به الغابات على حماية التربة من الانجراف، ويقيها من تأثيرات الأمطار المنهمرة. ولكن تدخل الإنسان يؤذي هذا الغطاء ويسبب تخريبه، وأشارت إحصائيات وزارة الزراعة إلى أن أكثر من ١٠٠٠ هكتار من الغابات قد دمرت نتيجة للحرائق المفتعلة خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة، بالإضافة إلى تعديلات أخرى أدت إلى إزالة مساحات من هذه الغابات، ما أدى إلى نتائج سلبية يمكن ملاحظتها من خلال التكشفات الصخرية في العديد من المناطق.

٢. الانجراف الريحي: أهم مسببات تدهور التربة وأكثرها ضرراً في سورية، وتظهر على السطوح المستوية والمنحدرة ويمكن أن تنقل حبيبات التربة، وخاصة الناعمة منها، لمسافة مئات وآلاف الكيلومترات، والظروف المساعدة على حدوث الانجراف الريحي ترتبط بخصائص التربة مثل البنية والتماسك ومحتواها من كربونات الكالسيوم، وطبيعة الغطاء النباتي وخصائص الرياح (السرعة، الاتجاه، الدرجة الإعصارية).

تفاقمت الإنجرافات الريحية الأكثر خطورة بدرجة كبيرة خلال السنوات الماضية، لأنها ناجمة أساساً عن زراعات بعلية في مواقع غير مناسبة، وغير أخذة بعين الاعتبار نوعية التربة وبنيتها وارتفاع نسبة الكالسيوم فيها، وتقدر مساحة المناطق المتأثرة بهذه الظاهرة بحوالي ٢٥٪ من مجموع أراضي البادية السورية. ففي أعوام ١٩٨٨ و٢٠٠١ كان الفعل الميكانيكي الناجم عن حركة الرمال وعملية انجراف التربة والبذور والبادرات على سطح التربة، كافياً لأول مرة في التاريخ الحديث، لأن يمنع نمو الأعشاب الحولية في البادية المتدهورة بالفلاحة، مع أن هذه الأعوام قد تميزت بهطولات مطرية تجاوزت المعدل السنوي. وقد وجد أن ٥٠٪ من ترب سورية شديدة التعرض للانجراف الريحي، ومعظم ترب البادية أصبح ذا قابلية عالية للانجراف بعد التوسع في إدخال الزراعية البعلية إلى البادية، وتشير الاحصائيات الزراعية إلى أن المساحة المزروعة بعلاً في البادية قد ازدادت من ٣٦ ألف هكتار عام ١٩٨٢ إلى ٢١٨ ألف هكتار عام ١٩٨٥، لتصل إلى أكثر من ٥٢٢ ألف هكتار عام ١٩٩٠، علماً أن التربة صالحة للأعشاب الطبيعية والرعوية فقط، وليست صالحة للزراعة، مروية كانت أم بعلية.

بدأت مظاهر الإنجرافات الريحية في البادية السورية بفعل تحول استثمار الأراضي من الرعي إلى الزراعة البعلية. وسرعة الرياح ساهمت في حركة الحبيبات الرملية على مدار السنة، نتيجة لجفاف التربة وتفككها التي نتجت عن الحراثة وانحباس المطر. وقد قدرت حسابياً كمية التربة المحمولة في عاصفة ترابية واحدة اجتاحت البادية السورية عام ١٩٧٨ بـ٥٧٠ ألف طن من التربة السطحية الخصبة، وفي منطقة جبل البشري والمناطق المحيطة التي كانت تعتبر من أفضل المراعي في البادية، ونتيجة للتوسع في الزراعة البعلية للشعير، تدهور الغطاء النباتي الشجيري في مساحات واسعة من الجبل، وساعد هذا على تفاقم ظاهرة الإنجرافات الريحية في المنطقة والتي تمثلت بصورة تراكمات من الرمال الحديثة في المنخفضات وتكوين الكثبان الرملية على امتداد مساحات كبيرة، مما جعل جبل البشري يمثل المصدر الأكبر للرمال الزاحفة في البادية، حيث تنتشر بشكل متفرق على مساحة تقدر بـ٢١٩ ألف هكتار وتمتد لمسافة ١٠٠ كم إلى الشرق والشمال من الجبل، كما تصل أحياناً سماكة الرمال في بعض المواقع إلى ٥٠ سم.

٣. الكثبان الرملية الزاحفة: للانجراف الريحي أثر فعال في حركة التربة ونقلها من مكان إلى آخر، وتشكل الرمال المتحركة كثباناً رملية، وهي المرحلة الأخيرة لتدهور التربة وتصحرها، لما تسببه من زحف على الأراضي الزراعية والمنشآت المدنية والصناعية والطرق والسكك الحديدية. وتعتبر سهول الجزيرة السفلى كمناطق مالحة الذرو، جروان، أبو خشب، رويشد، الجويف، إضافة إلى منطقة الكسرة والكبر في شمال شرق مدينة دير الزور من أكثر المناطق التي تعرضت لخطر الكثبان الرملية الزاحفة، فقد وصل ارتفاع الكثبان الرملية المتراكمة على الحواجز المتواجدة في المنطقة حتى أسقف المنازل، وفي منطقة الكسرة أدى زحف الكثبان الرملية إلى خروج مئات الهكتارات من الأراضي الزراعية عن نطاق الاستثمار الزراعي. أما في منطقة البشري فمنذ عام ١٩٩٢ لوحظ تواجد الكثبان الرملية حديثة التكوين في الجزء الشرقي من الجبل وبمساحات كبيرة، وهذه الظاهرة جديدة على البادية السورية، ومن منطقة البشري تزحف الرمال باتجاه الشرق وتسبب أحياناً عرقلة السير على طريق دير الزور-تدمر-دمشق.

٤. التملح: عملية تنتشر في المناطق المروية من المنطقة الجافة في سورية أي في المنطقة الشرقية، حيث ترتفع قيم السطوع الشمسي ومعدلات التبخر. ويمثل وادي الفرات الذي يعتبر من أكبر المناطق الزراعية المروية، أوضح مثال على تفشي عملية التملح، حيث بدأت الملوحة في هذه المنطقة مع تطور أساليب الري في خمسينيات القرن الماضي، واستعمال المضخات الكبيرة لري مساحات واسعة من الأراضي، وتسارعت مع إدخال زراعة القطن كمحصول صيفي في المنطقة، والإسراف في ري ذلك المحصول.

٥. تلوث التربة: تصنف الملوثات التي تؤثر في خصائص التربة كما يلي:

- **ملوثات ميكانيكية:** تشمل مخلفات المدن كمخلفات البناء وأعمال الحفر والردم وكل المواد الصلبة التي تصل إلى التربة.
- **ملوثات كيميائية:** تشمل مركبات من أصل جوي مثل أكسيد الكبريت والرصاص والأبخرة النارنجية وغاز الكلور والنشادر والغبار وغيرها.
- **ملوثات سائلة:** تأتي مع المياه التي تطرحها المدن والمصانع وتستخدم لأغراض الري. فمعظم المدن تطرح مياه الصرف الصحي دون معالجة ويستخدم للري الزراعي. وتطرح في مجاري المياه مخلفات الصناعات المتنوعة التي يعتبر بعضها مصادر تلوث خطيرة على التربة والمزروعات والإنسان.
- **التلوث بالمبيدات** العشبية والفطرية والبكتيرية والحشرية الخطرة على النشاط البيولوجي في التربة وعلى الصحة العامة.

مخلفات الزراعة ضرر على الزراعة

٦. التلف الناجم عن الإنتاجي الزراعي: إن الإنتاج النباتي يستنزف العناصر المغذية الأساسية لنمو النبات وتطوره، ويقوم الماء بجرف المادة العضوية وغسل العناصر المغذية من التربة، فإذا أعطيت التربة الزمن الكافي (بالتبوير مثلاً) تستطيع ضبط توازنها وتجديد ذاتها فإذا لم تتح لها الفترة الكافية فإن الاستمرار في استنزاف العناصر المغذية يؤدي إلى نقص كبير في إنتاجها. كما يؤدي الإفراط في التسميد المعدني واستعمال المبيدات وسوء استخدام مياه الري وانعدام الصرف إلى تغيير في نوعية البيئة.

٧. تأثير الزراعة ذات المدخلات المرتفعة في التربة والبيئة: وهي نموذج آخر من الضغط على البيئة، لا علاقة له بتناقص خصوبة التربة، وإنما بتلوث التربة والمياه وتدمير النظام البيئي الطبيعي، ويزداد تأثيرها السلبي كلما زادت معدلاتها عما يستنزفه النبات، ويكون لها تأثيرات سامة أو تأثيرات جانبية غير مرغوب فيها. ومن أهم المشاكل البيئية الناجمة عن ارتفاع معدل المدخلات في الاستثمار الزراعي: انقراض بعض الأنواع النباتية والحيوانية، تلوث الأراضي والمياه بالمبيدات والنترات، كبس التربة وانجرافها وتردي خواصها، تملح التربة نتيجة سوء الصرف.

٨. سوء استعمال الأراضي: ويظهر في صور عديدة أهمها التوسع الزراعي غير المدروس والتخطيط غير المستدام على حساب المراعي والغابات الطبيعية أو التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، وعدم التقيد بالدورات الزراعية المناسبة، ما يؤثر سلباً على الإنتاج وخصوبة وسلامة التربة والبيئة.

٩. سوء استعمال الموارد المائية: ويتجلى في استعمال أساليب الري القديمة، إهمال شبكات الصرف الفعالة في مشاريع الري، الإفراط في استعمال المياه للري، استخدام المياه الجوفية المالحة في الزراعة ما يؤدي إلى تملح الأراضي وتصحرها مع الزمن، الإفراط في التنقيب عن المياه الجوفية والضخ الزائد واستنزاف المخزون الجوفي، استعمال المياه الملوثة أو العادمة (الصرف الصحي) في عملية الزراعة دون تنقيته ما يزيد من خطورة تركيز المواد السمية في التربة.

١٠. تدهور الغطاء النباتي: عوامل كثيرة تؤدي إلى تغيرات سلبية في التوازن البيئي والمناخ وتركيب الغطاء النباتي وخصائص التربة، ما يساعد على تسارع التصحر، من أهم هذه العوامل:

- حرائق الغابات التي تحدث نتيجة عوامل مختلفة طبيعية أو شخصية أو زراعية.
- القطع غير المنظم للغابات ما يسبب حدوث فجوات كبيرة داخل الغابات إلى تغيير في الشروط البيئية.
- سوء إدارة المراعي وآثار الرعي الجائر: سمح نظام الرعي التقليدي بتكريس الاعتداء على المراعي وضعف إمكانية السيطرة على تطور أعداد الحيوانات وتنظيم الرعي. فالأغنام ثروة يملكها القطاع الخاص وتشكل أهم مصادر المنتجات الحيوانية. والمراعي ثروة للقطاع العام (مشاع) تستخدم كمراع مجانية وفق نظام اجتماعي واستثماري سمح بتطور أعداد القطعان لتتجاوز طاقة المراعي، حيث كانت تقارب الثلاثة ملايين رأس عندما كان المرعى متوازناً، فأصبحت أكثر من ١٤ مليوناً تستنزف تدريجياً ما تبقى من هذه الثروة الوطنية. إلى أن وصلت إلى ما هي عليه من تردي وتدهور اختلفت درجاته باختلاف المناطق.

بين الأمس واليوم

قوانين استصلاح الأراضي على مدى عقود طويلة، دون خطط تنمية مستدامة، أوصلت سكان البادية إلى هذا الوضع الذي لا يحسدون عليه، وجاء قرار منع الزراعات الشخصية والحقلية، قراراً خاطئاً ليعالج قراراً خاطئاً، فمن أين سيعتاش الفلاح الذي امتهن الزراعة خلال أكثر من ثلاثة عقود، حتى ولو كانت الأرض التي يزرعها مستصلحة من أرض رعوية، فهل ستعود أرضاً رعوية تملؤها الأعشاب الطبيعية والطبية؟

إن مواطنينا في البادية يطالبون بإلغاء قرار المنع إضافة إلى المطالب المحقة التالية:

١. تأمين مياه الشرب وإنشاء خزانات وشبكات مياه.

٢. الموافقة على إعادة الزراعة في الأراضي التي كانت تزرع منذ السبعينات بشقيها المروي والبعلي، والتمييز بينها وبين الأراضي التي مازالت مخصصة للرعي، كما نصت عليها القوانين فالزراعة هي مفتاح الحل لجميع مشاكلنا.

٣. التأكيد على زراعة البندورة والشعير في الأراضي التي أصبحت تعاني اليوم من خطر التسبغ والتملح الذي بدأ يهدد المياه الجوفية نتيجة تغلغل طبقات الملح إلى عمق الأرض.

٤. السماح بزراعة أشجار الزيتون والأشجار الوافرة الظلال والحراجية المقاومة للعطش في المناطق المأهولة والتجمعات السكانية كأحد أنجع الحلول لمحاربة التصحر والتسبغ الذي بدوره هو الآخر بدأ يقلق حياتنا.

٥. تنظيم الاستفادة من المياه المتوفرة في المنطقة والتمييز بين المياه الصالحة للشرب والصالحة للزراعة، وبناء خزانات للمياه الصالحة للشرب والتشجيع على استخدام الطرق الحديثة للري كالتنقيط، وإعطاء القروض طويلة الأمد للسكان.

٦. إقامة مشاريع لتربية الدواجن كرديف لتربية الأغنام مما يعزز إيجاد الكثير من فرص العمل.

٧. إنشاء السدود السطحية للاستفادة من مياه الأمطار والأحواض الطبيعية، والتي لا تحتاج إلا لسد بعض المنافذ، وزراعة الأسماك فيها كأحد أهم البدائل إضافة لكونها تغذى المياه الجوفية، وتمكن من إرواء الأغنام والأشجار منها، وهذه خطوة كفيلة بعودة الحياة البرية إلى طبيعتها وسابق عهدها حين كانت الغزلان والأرانب والثعالب والوحوش والأنواع المختلف من السمان والبط والفري والحباري والجرم واللقالق والحمام والعصفور ومعظم أنواع الطيور الأخرى وحتى الزواحف. حيث التوازن الطبيعي للبيئة والتي غابت كنتيجة حتمية لمنع الزراعة.

٨. الاهتمام والعناية بالأوابد والمعالم الأثرية وترميم الأقنية الرومانية.

٩. إقامة منتج سياحي على المياه الكبريتية التي تبلغ درجة حرارتها أكثر من ٥٧ درجة مئوية.

١٠. تحسين الواقع الصحي وتطوير المراكز الصحية وزيادة عدد العاملين فيها ورفدها بالأجهزة والأدوية والأطباء الاختصاصيين.

١١. تحسين الواقع الخدمي والمعيشي للمواطنين وتأمين فرص العمل.

١٢. مد شبكات الهاتف وتطوير شبكات الكهرباء وإيصالها لجميع البيوت داخل وخارج المخططات التنظيمية.

■■

د. منير الحمش لـ«قاسيون»:

السياسات الاقتصادية ـ الاجتماعية هي سبب ارتفاع معدلات الفقر.. وهذا لم يعد مقبولاً



◄ حاوره: حسان منجه

الارتفاع سمة الاقتصاد السوري، لكن الذي ارتفع اليوم ليس معدل النمو كما تروج الحكومة دائماً، بل ارتفع خط الفقر الأدنى من ١١,٤٪ في العام ٢٠٠٤ ليصل إلى ١٢,٣ في العام ٢٠٠٧ حسب أرقام المكتب المركزي للإحصاء، كما ارتفع معدل البطالة من ٨,٢٪ في عام ٢٠٠٦ ليصل إلى ٩,٢ في العام ٢٠٠٨، وهذا يترافق بشكل عام مع زيادة في معدلات الفقر على الرغم من أن الخطة الخمسية العاشرة هدفت وتهدف إلى تخفيض معدلات الفقر، ولتسليط الضوء على الارتفاعات في غير مكانها أجرت «قاسيون» اللقاء التالي مع الدكتور منير الحمش بغية معرفة أسباب وحقيقة ما يشهده الواقع الاقتصادي السوري من مجريات وما سيليها من تداعيات وانعكاسات.

• رغم إعلان الخطة الخمسية العاشرة استهدافها معدلات الفقر في البلد، ما هي برأيك أسباب استمرار ارتفاع معدلاته في سورية؟

لتحصل على الجواب عليك أن تبحث في السياسات الاقتصادية والتجارية التي يتبعها الفريق الاقتصادي، فالجواب هو في هذه السياسات الاقتصادية. هناك محاولة لتحويل الاقتصاد السوري إلى اقتصاد حر (اقتصاد سوق)، وأمام هذا الواقع من الطبيعي أن تتراجع معدلات النمو لا أن تزداد، فأرقام النمو المعلنة من الفريق الاقتصادي غير دقيقة وغير صحيحة، وهذا يشير له أيضاً صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عندما أعلنا أن معدل النمو هذا العام لن يتجاوز ٢, ٣٪ وفي أحسن الأحوال ٧, ٣٪، في حين أن نسب النمو حسب التصريحات الحكومية مفتوحة وتتجاوز ٥ - ٦٪. وإذا أردنا تصديق منطقهم وافتراض معدلات النمو كما يقولون تزداد، عندها لابد من السؤال: من المستفيد من هذا النمو؟ فالجواب: هو أن الطبقة المستفيدة هي الفئة الجديدة من رجال الأعمال التي سُمح لها أن تعمل بلا قيود في مفاصل الاقتصاد الوطني، أما مجموع أفراد الشعب فلم يستفد، وهم الغالبية العظمى وأصحاب الدخل المحدود والفقراء، وحتى الطبقة الوسطى سحقت وبدأت تشعر بالمرارة نتيجة التدهور الحاصل في مستويات المعيشة، لذلك أنا أميل إلى القول إن معدلات الفقر تزداد وترتفع نتيجة الممارسات الطائشة وغير المدروسة على طريق تحويل الاقتصاد السوري إلى اقتصاد السوق ضمن ما يدعى الحريات الثلاث التي أعلنها رئيس الفريق الاقتصادي في بداية أعمال جمعية العلوم الاقتصادية وهي: تبادل السلع (إطلاق حرية التجارة)، حرية انتقال الأموال الخطيرة وحرية انتقال النشاط الاقتصادي بشكل عام، هذه الحريات فعلت ما فعلته في الولايات المتحدة وخلقت الأزمة المالية أولاً ثم الاقتصادية في جميع أرجاء العالم. فإطلاق حرية العمل دون ضوابط في السوق تحت وهم أن آليات السوق تستطيع بعفوية أن تخصص الموارد وتحدد الأسعار بشكل عادل، وتستطيع تحقيق النشاط الاقتصادي الحر الذي يؤدي إلى الازدهار، هذه المقولات الخاطئة هي التي أدت إلى تفاقم الفقر في البلاد.

• يحاول الفريق الاقتصادي تصوير هذا التراجع أو كما يسموه العثرات بفعل الحركة الانتقالية من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، فما رأيك هنا، وهل يشكل هذا أحد الأسباب الحقيقية للتراجع؟

• آن الأوان للقيام بعملية مراجعة تشارك فيها كل القوى الوطنية إلى جانب الحكومة.
• السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والتجارية هي سبب ما وصل إليه الاقتصاد السوري اليوم من تراجع.

أولاً أنا أرفض أن يقال عن المرحلة السابقة إنها مرحلة اشتراكية، لأنه لم تكن هناك اشتراكية في البلاد أصلاً ليتم تحويلها، حيث إنه كان هناك تدخل حكومي ونشاط للقطاع العام، وكان هناك رأسمالية دولة، وتخطيط تأشيري، لكن لم يكن هناك تخطيط مركزي، ولم يكن هناك علاقات سوق اشتراكية، إنما بقيت علاقات السوق رأسمالية وبقي القطاع الخاص هو الذي يتحكم بمسار التبادل السلعي في الداخل، إلى أن أحدثت المؤسسة العامة الاستهلاكية كتاجر جملة بهدف ضبط عملية السوق وتدفق السلع، لكن في النهاية قضوا على هذه المؤسسة وانهوها من حيث المهام الحقيقية التي أحدثت من أجلها وهي ممارسة تجارة الجملة، فكما هو معلوم أن الذي يسيطر على السوق هو تاجر الجملة، وهو الذي يحدد تدفق السلع وكمياتها وزمنها ومواصفاتها، فالتوجه كان عند إحداث المؤسسة العامة الاستهلاكية هو أن تحدث هذا التحول في السوق المحلية، وهي قامت بدور عظيم في أيام خرب ١٩٨٣، لكن مصالح قوى معينة تضررت نتيجة هذا الدور أدى إلى تقليص دورها.

• هل معدلات البطالة وارتفاعها مرتبط بارتفاع نسبة الفقر؟

الحكومة تحاول أن تعالج القضايا الاقتصادية بالقطعة وبشكل جزئي، ففي كل مرة تطرح قضية بمعزل عن القضايا الأخرى، بينما القضايا الاقتصادية تمثل عموماً كلاً مترابطاً، هناك بطالة إذاً هناك فقر، والبطالة نتيجة لتقلص الاستثمار، فالحكومة مثلاً وضعت فرضية أن القطاع العام خلال الخطة الخمسية العاشرة ينسحب من الاستثمار فتتدفق استثمارات القطاع الخاص، وبما أن استثمارات القطاع الخاص المحلي لا تكفي لذلك قرروا الانفراج والاتجاه بالاقتصاد الحر، وعندها تنهال الاستثمارات الخارجية علينا، وهذه كانت أكبر المصائب عندما تم استجرار هذه الاستثمارات بالشروط التي يريدونها ولم نجد حتى الآن استثماراً إنتاجياً يعتد به، بل إن الاستثمار العقاري خلق مشاكل السكن وارتفاع الأسعار والمضاربات بالأراضي، والأهم من هذا كله الاعتداء على أملاك الدولة، فإذا طرحت القضايا بشكل غير دقيق وغير صحيح ستؤدي حتماً إلى نتائج غير دقيقة وغير صحيحة.

• ألمحت الحكومة إلى أنها سترفع الرواتب بنسبة ٣٥٪ حتى نهاية الخطة الخمسية العاشرة ٢٠١٠، فهل هناك أسس واقعية تم الاستناد إليها لإقرار هذه الزيادة؟

هذا الرقم وهذه الزيادة وضعت في الخطة الخمسية العاشرة كباقي أرقام الخطة، وهو كغيره من الأرقام غير دقيق وغير مبني على أسس علمية، فأنا أعرف أن الزيادة في الأجور يجب أن ترتبط بجدول الزيادة في الأسعار، فربط الأجر بمستوى المعيشة لم يحصل حتى الآن، بينما في البلدان النامية جميعاً تقريباً، وحتى البلدان المجاورة يتم ربط جدول زيادة الرواتب مع زيادة مستوى المعيشة، وبعض الشركات الأجنبية العاملة في سورية لديها جدول يربط مستوى الأسعار بالأجور، ويمكن اللجوء إلى هذا الجدول في القطاع العام بالتتابع، كل ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو سنة.

❖ هل زيادة ٣٥٪ إذا ما تحققت قادرة على تغطية ارتفاع الأسعار منذ أيار ٢٠٠٨؟

ـ الحقيقة إن زيادة ٣٥٪ التي أعلنها رئيس الوزراء لا يمكن معرفة تأثيراتها، لأن التوجهات السياسية الاقتصادية لا يمكن التحكم بها ومعرفة نتائجها، ولكن المؤكد أنه لو تمت هذه الزيادة اليوم، فلن يكون هذا المبلغ كافياً مقابل زيادة الأسعار الجنونية.

• ارتفعت الرواتب منذ ٢٠٠١ حوالي ٣٥٪ بينما ارتفعت الأسعار ٧٠٪ بشكل وسطي بالنسبة للسلة الغذائية، فهل هذا مقبول اجتماعياً واقتصادياً ووطنياً؟

ـ هذا غير مقبول لا اقتصادياً ولا اجتماعيا ولا حتى أمنياً، لأن النظر إلى السياسات الاقتصادية بمجملها يجب أن تتناسب مع الآثار الاجتماعية، اليوم كما يقال اقتصاد السوق اجتماعي أي أن هناك مكونين للاقتصاد: الأول السوق بآلياتها مشترين وبائعين ومنتجين ومستهلكين، والمكون الثاني المكون الاجتماعي، وهو الضمان الاجتماعي والضمان الصحي والتعلم المجاني، وتهيئة الظروف المناسبة لقيام المواطن بواجباته بدافع وطني هذا الأمر يجب ألا يغيب عن البال، لأنه عندما قيل في أوربا قبل ثلاث سنوات أو أربع: لماذا عاشت أوربا بعض الصعوبات الاقتصادية؟! كان الجواب: نتيجة تصاعد مسؤولياتها بفعل صندوق الضمان الصحي والشيخوخة وراتب البطالة التي أدت إلى إفلاس هذه الصناديق، وعندما تم الطلب بتخفيض الالتزامات الاجتماعية السابقة، فكان الجواب: إذا خفضنا هذه الالتزامات يعني فتح المجال لتهديد السلم الاجتماعي، لأن هذه الضمانات هي أسس السلم الاجتماعي، بمعنى أن هذه الصناديق تضمن عدم وجود فروقات في مستويات المعيشة والدخول والثروة، لأن التفاوت في الدخول يؤدي لتفاوت في الحياة الاجتماعية، وبالتالي سيكون له انعكاسه على الشعور بالانتماء للمجتمع، فهذه النقطة يبدو أنها غائبة عن الفريق الاقتصادي، فالسلم الاجتماعي نحن بأشد الحاجة للحفاظ عليه، بل نحن مهددون أمنياً بسببه. والدوائر المسؤولة في سورية لم تستوعب بعد خطورة منعكسات تردي الأحوال الاقتصادية للسكان، ولم تدرك بعد أن المحافظة على السلم الأهلي هي إحدى أهم الأهداف الوطنية، فكل الأحزاب التي تعمل في سورية منذ فجر الاستقلال طالبت بالعدالة الاجتماعية، والتي تعني السلم الاجتماعي الذي يتهدد بالضرورة بالفروق الطبقية وفروق الدخل، وبالتالي يؤدي هذا بدوره إلى تهديد الواقع الاقتصادي السياسي في البلد. فالقضايا الأمنية مرتبطة بالقضايا الاقتصادية إلى حد كبير.

• هل الخطة أم التنفيذ هي أسباب «الخلل» الحاصل في الاقتصاد السوري؟!

ما يجري في التنفيذ لا أعتقد أنه خارج الخطة الخمسية العاشرة، لكن إذا كنت تتحدث عن الأرقام والمعدلات، فالأرقام وضعت جزافاً لتبرير الأهداف الحقيقية، حيث قيل سابقاً إن معدل النمو ٧٪ لم ولن يتحقق! وقيل إن القطاع الخاص سيقدم ١٠٠٠ مليار ليرة استثمارات، فأين هذه الاستثمارات؟! وهذا نوع من التضليل، فالخلل في السياسات، لأن ما يجري على أرض الواقع هو أكبر وأعظم مما رسمته الخطة..

❖ ما هو واقع اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية؟

اقتصاد السوق الاجتماعي هو اقتصاد سوق رأسمالي بنكهة اجتماعية، وذلك لتخفيض وطأة اقتصاد السوق وآلياته وجموح الرأسمالية وسوقها على معيشة المواطن. تاريخياً بعد الحرب العالمية الثانية حصل نوع من المساومة بين النقابات العمالية والرأسمالية والحكومة بعد تحرير أوربا، التي أصبحت بعد الحرب أمام قضية بنائها الداخلي الذي واجه ثلاثة تحديات: أولها إعادة تعمير ما دمرته الحرب، وثانيها إقامة نموذج اقتصادي متطور يقف في وجه النموذج السوفيتي الذي بدأ ينتعش ويثبت جدواه وجدارته، والتحدي الثالث هو النقابات والأحزاب الاشتراكية، ونتيجة هذه التحديات ولتخفيف من غلواء النقابات ومن يمينية الأحزاب اليمينية الأوربية ومن الجشع الرأسمالي، تم التوصل لصيغة اقتصاد السوق الاجتماعي من خلال تقديم الضمان الاجتماعي والصحي والتعليم المجاني، أما الطابع العام للنظام الاقتصادي الأوربي بقي رأسمالياً.

فاقتصاد السوق الاجتماعي نشأ في أوربا من رحم الرأسمالية لمعالجة ظروف رأسمالية متطورة، وخرج من واقع مختلف عن واقعنا، ولمواجهة تحديات ضمن المجتمعات الرأسمالية المتطورة، بينما نحن نطرح اقتصاد السوق الاجتماعي من رحم الدولة التدخلية، وفي ظل وجود اقتصاد سوق انفلاشي فوضوي وآلياته مشوهة، وهذه هي المفارقة!! فالمطلوب هو اقتصاد سوق اجتماعي يتناسب مع واقعنا وظروفنا وتطلعات شعبنا وتطلعاتنا، وأن لا يكون مجرد نقل لتجارب الآخرين.

وفي ختام اللقاء معه، أكد الدكتور منير الحمش أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والتجارية هي سبب ما وصل إليه الاقتصاد السوري اليوم من تراجع وارتفاع في الفقر وزيادة في البطالة، واليوم آن الأوان للقيام بعملية مراجعة تشارك فيها كل القوى الوطنية إلى جانب الحكومة، هذه الحكومة التي كانت تتعامل في السنوات الماضية بطريقة أحكوا واكتبوا ونحن نفعل ما نريد، لأنهم لا يريدون سماع سوى ما يقدم لهم من الاتحاد الأوربي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لكن رأي الناس والخبراء السوريين لا يهمهم، على الرغم أن سورية تزخر بأصحاب العقول الذين يزاحون ويستبعدون بعناصر هامشية وبأفكار هامشية أو تستورد الخبرة الأجنبية.

مطبات

حقاً إنها أخلاق سوق

◄ عبد الرزاق دياب

لم نؤل جهداً في تعداد انهياراتنا الاقتصادية، من سوقنا المفتوح على مصراعيه أمام التجار الذين يتحكمون بنا كما يشاؤون دون رقيب أو حسيب، الغلاء الذي لا تقدر عليه جيوب الأغلبية من الفقراء، الخطط الموضوعة لجعلنا خارج عنوان ذوي الدخل المحدود، القرارات التي ليس بمقدورها ملء بيت (المونة) أكان براد بردى أو (فريزا) جنرال تبريد على الهواء... أو نملية قديمة بشبك ما زالت تمتلكها عجوز محنية من وطأة العمر والعوز.

كل السيناريو الاقتصادي الطويل الذي كتبا عنه، وأوجع أيامنا ورؤوسنا، وحول حياتنا إلى نواح كالثكالى اللواتي فقدن المعيل وعمود البيت، هذا السيناريو لم يبق وحده هاجسنا المر، تجاوزت مشاكلنا الركض خلف لقمة العيش ورغيف الخبز، لم يعد الجري الطويل والدوام ليوم كامل يثقل ظهورنا المحنية، ولا انتظار معاش التقاعد في الستين من العمر كنهاية سعيدة لإنجاز يرفع الرأس أمام الأولاد كما لو كان إرثاً.

ما يثير الذعر الواقع المنهار لأخلاقنا بعد عضة الاقتصاد القاسية في قلوبنا، كيف لنا أن نحتمل ما تكتبه الصحف المحلية عن اغتصاب طفلة في الرابعة من عمرها من أربعة (وحوش) مكبوتين، فضوا روحها قبل جسدها، أربعة (..) رؤوا في الجسد الرخو مادة لإفراغ جوعهم، أربعة أعوام أفاقت على ما لا تعرف من قرفنا الإنساني حين نحوله إلى غريزة فظة وقاتلة، ما الذي ستتركه هذه الجريمة في ذاكرة وروح الطفلة، كيف ستنسى الألم الذي ربما خف بالمخدر والأدوية، لكن أي مهدئ سينتزع عيون الذئاب من روح لم تر بعد الكذب والغدر والأنياب، نحن الذين نمشي على أربعة، ونأكل بعضنا من أجل لذة عابرة.

قبل أكثر من سنتين أحد الوحوش الضالة افترس طفلة في طريق عودتها من الدكان المجاورة لمنزل أهلها، الطفلة التي تحمل بفرح كيس (الديربي) الذي قادها على حتفها، في الجوار زريبة قديمة قادها الوحش إلى وسخها ووسخه، لم يكفه الاغتصاب، حمل أكبر حجر وهرس به الرأس الصغير، ماتت الطفلة ولم تأكل كيسها وعمرها، ماتت طفولتها البريئة تحت شخير الوحش الذي لم ير فيها سوى لهاثه المدنس، ورائحة تعرقه المقرفة؟ في المحصلة ألقي القبض عليه، وحكم بالإعدام في ساحة البلدة الصغيرة.. لكنه عقاب لا يكفي لموت البراءة، وبالتأكيد لا يكفي لحل المشكلة/ الظاهرة ورفع أسبابها ودوافعها العميقة.

ذبح الطفولة حادث طارئ على مجتمعنا، لكنه ينتشر كالوباء، فالذبح ليس الاغتصاب والقتل وحدهما، أن تعمل طفلة لم تتجاوز الزهرة الرابعة عشرة من عمرها في ملهى ليلي أكبر من قتل، أن تعمل طالبة في الثانوية العامة في فصل الصيف بمحل لبيع الموبايلات لجلب الزبون لتعين أسرتها، جريمة قد تقود إلى جريمة، أن تعلن محلات الألبسة بكل صفاقة عن حاجتها لآنسة للعمل، أن تنشر صحف الإعلانات عن رغبة مؤسسة بلا عنوان لفتيات كمندوبات من أعمارهن بين ٢٠-٣٥، والخبرة غير ضرورية، ألا يثير إعلان كهذا شهوة الريبة، أو طلب سكرتيرة جميلة تجيد لغة أجنبية وبدوام مفتوح.

قادنا الاقتصاد المفتوح إلى أخلاق جديدة، قد يقول قائل: ما علاقة قتل طفلة واغتصابها بالاقتصاد، بالأخلاق الوافدة؟ عندما تفرغ المعدة تهون الأخلاق، تتكسر القيم، ويمكن أن تبيع ما غلى لأجل أطفال ينتظرون وجبة طعام، قادنا إلى أن نبرر للص سرقته بدعوى الحاجة، أن نبرر لساقطة فعلتها للسبب نفسه، أن نشعر بالتعاطف مع موظف مختلس أو مرتش لأن راتب الوظيفة لا يكفي.

الأخلاق الجديدة والاقتصاد الجديد سوف يذهبان بنا إلى اللحظة التي سنقف فيها أمام مرآتنا المكسرة ولا نتعرف بجهد على وجهنا الأول، الوجه الذي كان، حين لا يجعل طعم الفقر في أفواهنا.. أجسادنا عرضة للهوى، ولا أيدينا قادرة على الاختلاس لأنها لنا، الأخلاق الجديدة أخلاق سوق فعلاً.

الناتو يخسر الحرب بأفغانستان

قال خبير عسكري بريطاني كان دبلوماسياً رفيعاً لدى بلاده إن الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي يخسران الحرب في أفغانستان بسبب غياب التنسيق والافتقار إلى التزام واسع.

وقال بادي آشداون (٦٨ عاماً) الذي شغل منصب الممثل الخاص لبلاده في البوسنة ورشح سابقاً لمنصب مبعوث دولي خاص إلى أفغانستان، مخاطباً مجموعة من خبراء الدفاع في لندن، إن الهزيمة ستحدث إن لم تُدخل تغييرات عملياتية.

وأوضح «إننا نواجه الهزيمة ورجالنا يموتون هناك لأن السياسيين لا يودون التحرك مع بعض» في إشارة إلى القادة السياسيين لدول الناتو.

واعتبر آشداون اختلاف الأولويات أكبر خطر في أفغانستان، وضرب مثلاً بالقوات البريطانية التي تركز على هلمند في جنوب أفغانستان وتراها المعضلة الأكبر، في حين تركز القوات الهولندية على أوروزغان، والكنديون على قندهار والألمان على منطقة أخرى في الشمال، بينما للقوات الأمريكية أولويات أخرى مختلفة.

وكان آشداون يتحدث في لندن في انطلاق مشروع إستراتيجي أمني ودفاعي يشرف عليه فريق من خبراء الدفاع في معهد دراسات السياسات العامة، وهو مركز أبحاث بريطاني.

وأعد الفريق، الذي يضم آشداون والأمين العام الأسبق للناتو جورج روبرتسن، والسفير البريطاني السابق بواشنطن جريمي غرينستوك، تقريرا من ١٤٣ صفحة تتضمن «مقترحات صارمة» لمعالجة الوضع في أفغانستان حيث زادت طالبان هجماتها الأشهر الأخيرة، وحيث تستعد الولايات المتحدة لنشر عشرين ألف جندي إضافي لدعم تسعين ألف جندي من القوات الأجنبية يشكل الأمريكيون ثلثيهم تقريباً.

وقال التقرير «إذا لم نعالج الغياب التام للتنسيق الفعال للجهد الدولي في أفغانستان، سيظل التقدم بطيئاً وسندفع الضريبة بحياة جنودنا وبحياة المدنيين الأفغان».

ودعا التقرير إلى خطة واحدة في أفغانستان بمشاركة الحكومة الأفغانية تحدد أولوياتها بدقة، مع وجود عزيمة من المجموعة الدولية على تنفيذها ووحدة حقيقية في الهدف والصوت.

وحث التقرير بريطانيا على تخصيص موارد مباشرة إضافية للوضع في باكستان، وعلى العمل أكثر لدمج العمليات العسكرية مع عمل وزارة التنمية الدولية.

وجاء التقرير في وقت انتقد فيه القائد الأعلى للناتو المنتهية مهمته الجنرال جون كرادوك الدول الأوروبية لأنها لا تؤدي حسب قوله الدور المنوط بها في أفغانستان.

وقال في لقاء مع صحيفة شتوتغارتر زايتونغ إن قادة أوروبا كثيراً ما استعملوا الرأي العام «ذريعة لعدم المضي قدماً» في مناطق ساخنة كأفغانستان.

واعتبر الجنرال كرادوك النقاش حول ما إذا كان الانتشار الألماني في أفغانستان مشاركة في حرب، نقاشاً غير ضروري قائلاً «يمكن للسياسيين أن يسموها ما شاؤوا. أنا رجل عسكري وبالنسبة لي يتعلق الأمر بحرب، وأعتقد أنك لو سألت الجنود الألمان لسموها الشيء نفسه».

■وكالات

حوار القاهرة في طريق مسدود!

◄ **محمد العبد الله**



ثلاثة أيام كانت كافية ليسدل الستار على لقاءات جلسة الحوار السادسة بين فتح وحماس، التي انعقدت في أجواء من «التشاؤل» الفلسطيني، خاصة وأن الفترة الفاصلة بين الاجتماع السابق، والأخير (٢٨ / ٦)، كانت قاسية وصعبة على الفصيلين، وعلى أبناء الشعب الفلسطيني الخاضع لقمع وعسف الاحتلال. فعلى صعيد القوتين المتناحرتين، استمر الشحن الداخلي المترافق باتساع حملة الاعتقالات في الضفة الغربية المحتلة، وقطاع غزة، مع تسارع واضح في المنطقة الأولى. ويترافق ذلك مع بقاء الاستعصاءات السابقة المطروحة على جدول الأعمال، خاصة ملف الأجهزة الأمنية والانتخابات واللجنة/الهيئة الفصائلية المقترحة من مصر كبديل لحكومة الوحدة الوطنية. ما رشح عن المداولات بين الطرفين بعد انقضاء اليوم الأول من اللقاءات، يشير إلى خلاف واضح بدأ منذ اللحظة الأولى على صيغة جدول الأعمال، كما عبّر عن ذلك عضو وفد فتح نبيل شعث بقوله (وفد حماس أصر على مناقشة موضوع المعتقلين قبل البدء في مناقشة قضايا الحوار الأساسية، إذ أن حماس تقول إن ٩٠٠ من أعضائها معتقلون في الضفة الغربية وأنها تحتجز ٢٤٠ من أعضاء فتح في غزة)، مما دفع بالمتحاورين للوصول إلى صيغة توافقية أدت لتشكيل لجنة فرعية لبحث موضوع المعتقلين.

أما قضية الانتخابات فقد بقيت مطروحة على طاولة الحوار كما يقول عضو وفد فتح عزام الأحمد الذي تحدث عن (وجود مقترح مصري بشأن الانتخابات تجري دراسته، يقوم على أساس نظام مختلط تتقسم وفقه الدوائر على الشكل الآتي: ٧٥ في المئة نسبية، و٢٥ في المئة دوائر، و٣ في المئة نسبة الحسم). مؤكداً بذات الوقت على (أن الخلاف لا يزال قائماً إزاءها منذ بداية الحوار، معرباً عن أمله أن تلقى هذه القضية طرحاً جديداً يدفعها إلى الأمام). لكن اللافت لنظر المراقبين، كان التوقيت والإعلان عن المذكرة التي تقدمت بها ثمانية فصائل فلسطينية للسفارة المصرية في رام الله المحتلة.

فقد عبّرت الفصائل عن قلقها الكبير «إزاء المنحى الخطير الذي أخذ ينحو إليه مسار الحوارات الثنائية بين فتح وحماس» لأنه يشكل في بعض جوانبه «تراجعاً عما أنجزته جولات الحوار الشامل وما توصلت إليه اللجان الخمس المنبثقة عن مؤتمر الحوار».

المذكرة حملت امتعاض القوى لعدم وجود ضمانات لإنهاء الأمر الواقع لأن «اللجنة الفصائلية المشتركة دون ضمانات لن تكون أكثر من صيغة تنسيق كونفدرالية بين حكومتين وكيانين منفصلين، الأمر الذي يعني قوننة وشرعنة واقع الانقسام بدلاً من إزالته، وتكريس الانفصال بدلاً من تجاوزه». واعتبرت المذكرة أن المقترحات لحل المسألة الأمنية، عبر تشكيل قوة مشتركة من الطرفين بدلاً من إعادة صياغة الأجهزة الأمنية على أسس وطنية مهنية وغير فصائلية، هي «صيغة هشة وغير قابلة للحياة. ولأن إقرارها ينطوي على مخاطر جمة، تنعكس على وحدة الكيان الوطني الفلسطيني ووحدانية التمثيل الفلسطيني وتقود إلى تمزيقه وتآكل مكانة م.ت.ف كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني» لأن هذه القوى «لايمكن أن تقبله ولا أن تكون شريكة فيه». كما نظرت القوى الموقعة على المذكرة «بخطورة بالغة إلى التراجع عن مبدأ التمثيل النسبي الكامل، والارتداد إلى مبدأ النظام المختلط والدخول في مساومات حول النسب بين القوائم والدوائر وحول عتبة الحسم».

وكان الموقف الأبرز في المذكرة، تأكيد تلك الفصائل على موقفها الرافض لنتائج الحوار الثنائي بين فتح وحماس: «إن نتائج الحوار بين فتح وحماس لن تكون ملزمة لفصائلنا، التي لا تقبل أن تكون طرفاً في أي اتفاق لا يضمن وضع حد فوري لواقع الانقسام، المتمثل في وجود حكومتين وكيانين في غزة والضفة الفلسطينية، أو لا يوفر الضمانات لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في موعدها الدستوري المقرر في كانون الثاني ٢٠١٠، مع تأكيد أهمية اعتماد نظام التمثيل النسبي الكامل بنسبة حسم لا تتجاوز ١,٥٪».

مذكرة الفصائل أثارت لغطاً كبيراً داخل أروقة غرف الحوار، وعلى صعيد الساحة السياسية، نظراً لأن بعض الفصائل الموقعة، مشاركة في حكومة سلام فياض، و بعضها الآخر متوافق- بل متطابق- مع برنامج السلطة، مع الإشارة إلى أن أبرز القوى الموقعة «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» مازالت تؤكد بخطابها السياسي/ الإعلامي على تمايزها- عن معظم الفصائل الأخرى التي شاركت بصياغة المذكرة- في رؤيتها لمعالجة الانقسام ونتائجه.

في ظل هذا المشهد الفلسطيني المتنافر، لم يكن ممكناً أن يكون يوم السابع من تموز الذي تسعى إليه القيادة المصرية كموعد لإنهاء الانقسام، ولتوقيع اتفاق المصالحة الفلسطينية، «مسك الختام» في ماراثون الحوارات العتيدة، خاصة مع الرؤيا/ الموقف الذي عبّر من خلاله «أسامة المزيني» أحد قادة حماس عن انتقاده التمسك المصري بموعد السابع من تموز لتوقيع الاتفاق، متسائلاً (إن لم يكن هناك اتفاق على النقاط الباقية، فما قيمة أن تعلن مصر اتفاقاً... وإذا لم يجر التوصل إلى حلول، فهل ستجبر مصر الطرفين على رؤيا معينة؟ وهل يمكن أن يحصل تصالح بين شخصين بالإكراه). وأضاف (لابد من أن نصل إلى حل من القلب يوافق عليه الطرفان، وإلا فستعود الأمور كما حدث بعد اتفاق مكة، وسرعان ما تنفجر الأمور بعد ذلك).

مع انفضاض جلسة الحوار السادسة، تحدث عضوا وفد حركة فتح، زكريا الآغا ونبيل شعث (إنه تقرر أن تكون الجلسة المقبلة من الحوار يوم الخامس والعشرين من تموز المقبل، تعقب ذلك جلسة شاملة بمشاركة الأمناء العامين للفصائل أو من ينوب عنهم، ليتم التوقيع على الاتفاق يوم الثامن والعشرين من الشهر ذاته). وأوضح شعث أن (الأشقاء في مصر قد منحوا الحوار الفلسطيني فرصة أخرى للوصول إلى أهدافه). وهذا ماأكده مسؤول مصري رفيع المستوى في تقييمه لما حصل (سيتعيّن على الجميع أن يعودوا مجدداً إلى هنا قبل نهاية الشهر، تلك ستكون المهلة الأخيرة، بعدها لكل حادث حديث). لقد جاءت نتيجة الأيام الثلاثة من الحوار، لتعكس عمق الأزمة بين القوتين المسيطرتين، ولتكشف بذات الوقت عن المأزق الذي يعانيه كل طرف، بما يفرضه ذلك على الشعب الفلسطيني في كل مناطق وجوده من مآس. إن قراءة الواقع الراهن بتطوراته ودلالات أحداثه، تؤكد أن خلاص شعبنا من حالة الانقسام مرهون بقدرته على تجديد وحدته «شعباً وأرضاً وسياسة» حول برنامج المقاومة، وعلى رفضه صيغ الحكم الإداري الذاتي مهما تنوعت أسماؤها، والتي كانت إحدى إفرازات اتفاق أوسلو الكارثي وملحقاته. ■

«٢ تريليون» للفقراء في نصف قرن مقابل «١٨» للمصارف في سنة

كشفت الأمم المتحدة، خلال قمتها التي انعقدت في (٢٤-٢٦ حزيران الماضي) حول الأزمة الاقتصادية العالمية، النقاب عن حجم «نفاق» الدول الغنية التي تصرخ الآن من «الفقر» من جراء الأزمة العالمية التي سببتها، فيما تتجاهل خطورتها على الفقراء.

وحسبما كتب ثالف دين في نشرة آي بي أس فإن مداولات «القمة» أفادت أن الدول الصناعية قدمت للبلدان النامية مساعدة قدرها تريليوني دولار في نصف قرن، فيما أعانت مصارفها ومؤسساتها المالية بأكثر من ١٨ تريليوناً في سنة واحدة فقط.

مدير حملة ألفية الأمم المتحدة سليل شيتي قال إن «التباين الصارخ بين الأموال التي قدمت لأفقر فقراء العالم على مدى ٤٩ عاماً وبعد مؤتمرات قمة ومفاوضات مضنية، وبين حجم المبالغ المخصصة لانتشال من خلقوا الأزمة الاقتصادية العالمية، تجعل من المستحيل على الحكومات أن تدعي افتقار العالم إلى المال لإعانة ٥٠.٠٠٠ شخص يموتون من الفقر المدقع، يومياً».

وحذر الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون أن الانهيار المالي الراهن لا ينبغي التذرع به لوقف مساعدات التنمية أو سحق البلدان النامية وعلى رأسها مجموعة الـ٤٩ الأقل تنمية والأكثر فقراً في العالم.

وأكد أن المساعدات السنوية التي قدمت لأفريقيا قد سجلت عجزاً لا يقل عن ٢٠ مليار دولار عما التزم به زعماء الدول الصناعية في قمتهم في غلينايغيل، استكولندا في عام ٢٠٠٥.

وقال بان كي مون بالحرف «إذا كان العالم قادراً على حشد أكثر من ١٨ تريليون دولارا لانتشال القطاع المالي، فإنه بالتأكيد قادر أيضاً على حشد أكثر من ١٨ تريليون دولاراً للإيفاء بالتزاماته التي تعهد بها تجاه أفريقيا».

وأفادت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، أن الأزمة الاقتصادية العالمية خلقت ١٠٠ مليون جائع إضافي، انضموا إلى مليار جائع في العالم هذا العام. كما تباكت هيئات مالية أخرى كالبنك الدولي على «الجيل الضائع» نتيجة موت بين ١.٥ مليون و ٢.٨ مليون طفل بحلول عام ٢٠١٥. ■

توريث الحكم في مصر.. الكارثة المحدقة

◄ **إبراهيم البدراوي- القاهرة**



تدور في مصر الآن، وعلى نطاق واسع أحاديث عن قرب حل مجلس الشعب، تتبعه إجراءات خاصة بترتيب الأوضاع تمهيدا لتوريث الحكم لـ«جمال مبارك». وهو أمر يعد موضع رضاء كامل من القوى الخارجية الإمبريالية المعادية بوجه عام، والصهيو- أمريكية بشكل خاص، مضافاً إليها قوى التبعية المحلية والإقليمية. وهذا دون شك يستند إلى رصد العديد من المؤشرات منها:

تحركات رجال الأعمال المهيمنين على ما يسمى «لجنة السياسات» التي تقود حزب الجماعة الحاكمة، والتي يتولى جمال مبارك أمانتها.

جولات المذكور بصورة مكثفة في محافظات مصر.

الحملات الإعلامية الواسعة التي تستهدف تلميع المذكور وإبرازه، وصولاً إلى تبييض وجه السلطة بالكشف عن عمليات فساد، هي لا شك جزئية وهامشية في نطاق الفساد الشامل في مصر.

التضامن السياسي والتزييف الإعلامي الواسع لإرضاء أمريكا والغرب وإسرائيل في موضوع الانتخابات الإيرانية التي أسفرت عن سقوط عملاء الامبريالية.

لكن كل ما يتم إنما يدفع بالبلاد بقوة إلى مزيد من تفاقم الأزمة الشاملة لدرجة غير مسبوقة، بل يمكن القطع أن توريث السلطة، رغم الرفض الشعبي ورفض قوى فعالة، إنما يعني ولوج مرحلة خطيرة من انعدام الاستقرار، وتعريض البلاد للفوضى، وانسداد أفق التطور السلمي.

إزاء هذا الحدث الخطير، لابد من نظرة سريعة تلخص مجمل الوضع بالنسبة لقوى العمل المباشر الراهن خارج إطار الطبقة الحاكمة والقوى المنخرطة في مشروعها:

أولاً- قوى التغيير (المعارضة الحقيقية):

القوى السياسية الجذرية النشطة على اختلاف انتماءاتها السياسية والفكرية، وهي ذات توجه يساري بالمعنى الواسع. ولكنها رغم اخلاصها الشديد تعتبر حتى الآن دائرة محدودة، وتواجه صعوبات جمة في توحيد صفوفها عملياً، وفي اجتذاب حركات الاحتجاج الاجتماعي. غير أن الظاهرة الايجابية هي رفدها بالعنصر الشبابي (حركة شباب ٦ ابريل التي يجري الفرز بداخلها ويحقق نتائج ايجابية).

حركات الاحتجاج الاجتماعي النشطة في صفوف الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء والطلاب والمهنيين والموظفين... الخ، التي عبرت عن نفسها بعدد غير محدود من الإضرابات والتحركات الاحتجاجية المتنوعة والواسعة في كل أنحاء البلاد.

وتتمثل المشكلة في أن حركات الاحتجاج الاجتماعي لا تزال محجمة عن الانخراط في النضال السياسي الشامل بفعل تجربتها السياسية مع الأحزاب التي انخرطت في المشروع السياسي للسلطة. ويفاقم من هذا الأمر قيام مجموعات محسوبة على قوى التغيير بتزكية رفض هذه الحركات للنضال السياسي اكتفاءً بالتحركات حول مطالب جزئية.

ثانياً- القوى المنافسة للسلطة:

ويقف على رأسها الإخوان المسلمون الذين لا تختلف رؤاهم السياسية والاجتماعية عن السلطة الحاكمة، وبالتالي تطرح الجماعة خطاباً سياسياً ملتبساً. بل ومتناقضاً، وتتخذ موقفاً متأرجحاً من الغرب الإمبريالي (خصوصاً الولايات المتحدة) حيث حضروا خطاب أوباما في جامعة القاهرة. كما يوافقون علناً على توريث السلطة بشرط إلغاء قانون الطوارئ بهدف الاستفادة من آلية الانتخابات في الوصول للحكم. وهم يراهنون على إمكانية حدوث انفجار اجتماعي عفوي واسع للقفز إلى السلطة.

قوى الليبراليين الجدد خارج الأطر السياسية الرسمية (أيمن نور، سعد الدين ابراهيم، جماعات حقوق الانسان بما فيهم حزبيون... الخ) حيث تنشط الولايات المتحدة والغرب الإمبريالي عموماً عبر التمويل السخي لاستخدامهم في تركيع السلطة أكثر فأكثر وإشاعة أفكار الليبرالية الجديدة والعولمة الرأسمالية... الخ.

القوى الإصلاحية التي تشيع الالتباس الفكري عمداً باستخدام خطاب مراوغ ظاهره المعارضة وباطنه استهداف ترشيد أداء البرجوازية وجعل الرأسمالية أكثر قبولاً وقدرة على الاستمرار ويطمحون لقبولهم كشركاء في الكعكة.

وتبين هذه الصورة العامة أن الأزمة في مصر مركبة وتزداد تعقيداً. ويزيدها تفاقماً، رغم نضج الظرف الموضوعي إلى حد كبير، عدد من العوامل:

ضعف العامل الذاتي للقوى الوطنية والجذرية حالياً. وتباطؤ عملية توحيد قواها، وعدم انخراط حركات الاحتجاج الاجتماعي فيها إلى حد الآن.

تعجيل عملية توريث الحكم قبل أن ينضج العامل الذاتي.

تصاعد دور العامل الخارجي، حيث تم تطوير أساليب الإمبريالية وعملائها عبر تضخيم غير مسبوق لدور قوة المال والإعلام بعد الهزائم التي منيت بها الإمبريالية في حروبها (طبعاً مع عدم استبعاد استخدام القوة عند اللزوم).

على أن الأمر- رغم الصعوبات- لايفضي في النهاية إلى طريق مسدود. إذ لا تزال قوى التغيير الجذري تمتلك احتياطياً هائلاً متمثلاً في دوائر واسعة من السياسيين الوطنيين الشرفاء العازفين عن المشاركة حالياً، ودوائر فاعلة ومؤثرة أخرى. وهو ما يتطلب جهوداً كبيرة للتصدي للتوريث الذي سيتسبب في كارثة وطنية حقيقية، ولتأمين تغيير شامل وتطور سلمي في البلاد.

إن تبعات هذا الأمر مهما كانت، لاتقاس بالأضرار الهائلة التي تهدد مستقبل الكيان الوطني نتيجة تفاقم الأزمة الشاملة الراهنة، وما سوف ينتجه التوريث، أو نتيجة انفجار اجتماعي عفوي هائل لا يمكن التنبؤ بنتائجه. ■

أرقام كارثية في عراق الاحتلال والحكم الفاسد.. (من 2003 ولغاية 2009)

تم استخدام (٢٠٠٠) طن من اليورانيوم المنضب خلال الاحتلال الذي قادته واشنطن في ٢٠٠٣، إضافة إلى (٣٢٠) طناً في عام ١٩٩١. وكنتيجة لذلك تلوث (٣٥٠) موقعاً في العراق خلال عمليات القصف بالأسلحة التي تحتوي على اليورانيوم المنضب حسب قول نرمين عثمان وزيرة البيئة العراقية، والبلاد تواجه حوالي (١٤٠,٠٠٠) حالة من الإصابة بالسرطان، مع وجود (٧٠٠٠-٨٠٠٠) حالة جديدة سجلت لكل عام (مجلة CADU في ٢٦ تموز ٢٠٠٧).

تم توثيق استخدام الفوسفور الأبيض (تلفزيون بي. بي. سي تشرين ثاني ٢٠٠٥).

هناك مساحة تقدر بـ(١٧١٨) كيلو متر مربع مقاربة لمساحة مدينة لندن الكبرى ملوثة بألغام أرضية، ٣٠٪ من القنابل الانشطارية التي استخدمت لم تنفجر ومعظمها ألغام صغيرة الحجم. سمحت القوات المحتلة بسرقة منتجات اليورانيوم المخزونة قرب مركز التويثة للأبحاث النووية في العراق. وتقدر وكالة الطاقة الذرية أن (١٠) كغم من اليورانيوم المشع قد سرقت و(٢٠٠) حاوية ملونة تم أخذها من الموقع. هذا المركز كان تحت المراقبة دائماً وكان يفتش بانتظام قبل الحرب. وسببت هذه السرقات تلوثاً على مستوى عال (وكالة الطاقة الذرية، ١٣ نيسان ٢٠٠٣)- يقدر الجيش الأمريكي أنه ألقى (١٠,٧٨٢) قنبلة انشطارية تحتوي على (١,٨) مليون قنبلة صغيرة على العراق خلال الحرب واستخدم البريطانيون أكثر من (٢٠٠٠) قنبلة احتوت على (١١٠,٠٠٠) قنبلة صغيرة. وتقدر الأمم المتحدة أن في بغداد وحدها يوجد (٨٠٠٠) موقع إما لخزن العتاد أو قنابل انشطارية، وجميع تلك المواقع تحتاج إلى تنظيف (منظمة السلام الاخضر).

(٣٠,٠٠٠) طن من مياه المجاري غير المعالجة تطرح يومياً في نهر دجلة (التصادم- منظمة السلام الأخضر).

تدمير المباني التاريخية في بغداد والمناطق الريفية الأخرى ليس بسبب الأعمال الحربية و«الإرهاب» فقط ولكن أيضاً بسبب التخريب المتعمد والسرقة (منظمة مراقبة المواقع التاريخية).

اجتثاث بساتين الأشجار المثمرة في الحادثة التي ذكرت في منطقة (دهولية) في محافظة ديالى وكذلك حرق المزارع. كذلك قطع الأشجار من قبل السكان المحليين الذين لم يتوفر لهم الوقود- وكما تصف مجلة أخبار جنود المارينز رقم mwss-٣٧٤ والتي نشرت بتاريخ ٢٠٠٤/٢/٥ بقولها: «اتضح المشهد المكتوب للسيمفونية التدميرية النارية. حيث أن أصوات احتراق الأعشاب والأشجار الصغيرة تمتزج مع رائحة الدخان الأسود اللاذعة التي ملأت السماء. ومن بين هذه النار الجهنمية يقف اثنان من جنود المارينز المسؤولين عن إشعال النار في المنطقة المحددة بحيث تحولت إلى رماد كامل» الحياة في العراق- آذار ٢٠٠٨

مختصر الحقائق منذ زيادة عدد القوات الأمريكية في شباط ٢٠٠٦:

عودة اللاجئين إلى العراق برهن على أنه خدعة. وإن تحسن الحالة الأمنية الذي طبل له الإعلام الحكومي يظهره الصمت والخوف في الشوارع الخالية. وانخفاض عدد القتلى سببه الاعتقالات الهائلة لأعداد المواطنين والتهجير. وصل عدد المهجرين العراقيين (٤,٥) مليون شخص منذ عام ٢٠٠٣.



١- **قتل المدنيين:** آخر إحصائية أجريت من هيئة (ORB) البريطانية والتي نشرت في أيلول ٢٠٠٧ تقول بأن (١,٢) مليون عراقي قتلوا في العراق منذ ٢٠٠٣ لاتوجد إحصائية متوفرة لتحليل ذلك الرقم ولكن تقرير منظمة (اوكسفام) يذكر أن ٩٠٪ من القتلى كانوا رجالاً.

٢- **جدران الفصل العنصري:** تم تهجير (١,٣٦٤,٩٧٨) من سكان بغداد استناداً إلى تقرير منظمة الهلال الأحمر العراقية بعنوان (المهجرون داخلياً في العراق) المنشور في ٢٧ كانون ثاني. وذلك الرقم يمثل واحداً من كل خمسة من عدد سكان بغداد. نصف حالات الهجرة حدثت خلال عملية زيادة عدد القوات الأمريكية والتي اعتمدت على إقامة أميال وأميال من الحواجز الإسمنتية بارتفاعات ٣ أو ٤ أمتار حول المناطق السكنية بحيث تجبر الساكنين في تلك المناطق على الاختيار بين أي من الجانبين. واستناداً للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR) على لسان المتحدث باسمها (رون ريدموند) في ٨ كانون ثاني فإن (٢,٢) مليون مواطن تم تهجيرهم داخليا وحوالي (٢) مليون مواطن خارج العراق. ومن بين كل ستة مواطنين هناك واحد مهجر.

ويقول بعض البرلمانيين العراقيين أن ذلك هو جزء من خطة لتقسيم بغداد والعراق والتي فشلت لغاية الآن بواسطة توازن أو تعادل القوى على الأرض.

٣- **المعتقلون:** أكثر من (٦٠) ألف سجين ومعتقل محتجزين في سجون ومراكز اعتقال أخرى في شهر تشرين الثاني من العام الماضي حسب (كارل ماتلي) مدير فرع العراق في منظمة الصليب الأحمر الدولية. العدد الأكبر من هؤلاء تم اعتقالهم خلال عملية زيادة عدد القوات الأمريكية في العراق. وذلك يرتبط مع العدد البالغ (٢٤,٥٠٠) معتقل الذي قدمه الجيش الأمريكي في العراق في آب ٢٠٠٧. وهذا يعني ٥٠٪ زيادة خلال فترة زيادة عدد القوات الأمريكية. ومن المعتقد بأن مليوني عراقي قد عانوا من الاعتقال أو الاحتجاز مرة واحدة على الأقل منذ عام ٢٠٠٣ وذلك حسب (نيك موتيرن) مدير منظمة (كونسورتيوم فور بيس). هناك (١٠,٠٠٠) امرأة عراقية عانت منذ ٢٠٠٣ من الاعتقال لدى قوات الاحتلال إثر عمليات وشاية. ويستمر اعتقال النساء بدلاً عن أقربائهم من الرجال.. وخلال اثني عشر شهراً سبقت الانتخابات المحلية كانت هناك حملة شرسة من الاعتقالات الكبيرة في طول البلاد وعرضها، وهي مستمرة لحد الآن، وهؤلاء الذين خرجوا من السجن يحكون عن قصص مرعبة من التعذيب الشديد وانتزاع الاعترافات الكاذبة بواسطة التهديدات بالاغتصاب أو اغتصاب زوجاتهم، أخواتهم أو أمهاتهم. وهذا الذي تأمله الحكومة في تجميل صورتها لتطبيق عملية القانون والنظام حسب قول (حنا إبراهيم) في ٢٧كانون ثاني ٢٠٠٩. التقرير الطبي ١٦ كانون ثاني ٢٠٠٨

- ٧٥٪ من الأطباء والصيادلة والممرضات تركوا وظائفهم منذ عام ٢٠٠٣ وأكثر من نصفهم هربوا خارج العراق
- (٢٠٠٠) طبيب عراقي تم اغتيالهم (تقريباً كلهم من ذوي الكفاءات العالية والخبرة والتخصص) و(٢٥٠) تم اختطافهم. تقريباً نصف أعداد الأطباء العراقيين غادروا البلاد تقرير منظمة اوكسفام حول العراق، ٣٠ تموز ٢٠٠٧
- (١٨٠) مستشفى عراقية من بين (٢١٧مستشفى) تنقصها المعدات الأساسية والأدوية.
- ثمانية ملايين عراقي بحاجة إلى مساعدات مستعجلة (أربعة ملايين رصدهم برنامج الغذاء العالمي في عام ٢٠٠٦ وأربعة ملايين تم تهجيرهم.
- ٤٣٪ من العراقيين يعانون من الفقر المدقع. ١٩٪ من الأطفال يعانون من سوء التغذية في عام ٢٠٠٣، ٢٨٪ في عام ٢٠٠٧.
- ٩٢٪ من أطفال العراق يعانون من مشاكل في التعليم بسبب الأوضاع العامة - ١٧٪ فقط من السكان المهجرين داخلياً يستلمون مساعدات غذائية ٥١٪ يستلمونها بين فترة وأخرى، ٣٢٪ لا يستلمون مساعدات. لاتتوفر تجهيزات كافية من المياه، ٥٠٪ فقط في عام ٢٠٠٣، ٧٠٪ في عام ٢٠٠٧، ٨٠٪ دون نظام صرف صحي ملائم.
- استنزاف العقول، ٤٠٪ من أفضل المتعلمين وذوي الخبرة العراقيين غادروا العراق- ٧٠٪ من العراقيين المهجرين داخلياً هم نساء. منظمة محكمة بروكسل (براسيل ترسيونال. اورغ):
- تم توثيق اغتيال (٤١٤) أكاديمياً عراقياً وذلك الرقم يمثل قائمة جزئية. - تم توثيق قتل واغتيال (٣٠٦) من العاملين في الوسط الإعلامي وذلك الرقم يمثل قائمة جزئية.

■

حكومة لبنان «الحريرية».. سليمان «يكلف» وبترايوس «يؤلف»!

◄ عبادة بوظو



وسط معطيات «تدويل» و«تداول» مسألة تشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة، بعدما كلف الرئيس اللبناني ميشيل سليمان سعد الحريري بذلك، برزت خلال الأسبوع الماضي سلسلة اتصالات وزيارات من أكثر من عاصمة إقليمية ودولية باتجاه مثيلاتها (الرياض، دمشق، باريس، بيروت، واشنطن)، ولكن اللافت فيها هو أن الأخيرة تعمدت إعطاء زخمها في الموضوع طابعاً عسكرياً بحتاً، عندما أوفدت له قائد القيادة الوسطى في الجيش الأمريكي الجنرال دايفيد بترايوس الذي زار على التوالي رئيس الجمهورية اللبنانية، ميشيل سليمان، ورئيس الحكومة المكلف، الحريري الابن، ورئيس حكومة تصريف الأعمال، (بطل لبنان والمنطقة في «البكاء السياسي»)، فؤاد السنيورة، ووزير الدفاع، إلياس المر، وقائد الجيش اللبناني، جان قهوجي.

بترايوس الذي حضر ببذته العسكرية البهية إلى بيروت لتقوية صفوف ١٤ آذار، أشاد بالطبع بالديمقراطية اللبنانية وبنزاهة الانتخابات البرلمانية الأخيرة، ووضع على رأس جدول اهتماماته «ضرورة تأليف حكومة الحريري بأسرع وقت ممكن»، قافزاً فوق «اللازمة الغنائية» التي اعتادت الطبقة السياسية اللبنانية على تكرارها «الوفاق الوطني»، وكذلك فوق مطلب «الثلث الضامن/المعطل» وما قد يستلزمه هذا البحث من زمن، في وقت لم تتمكن فيه هذه الطبقة من حسم خيارات الصيغ المطروحة حتى ساعته لتركيبة الحكومة عدداً وتوزيعاً (٤-١٠-١٦ التي طرحها الحريري، أو ٧-١٠-١٣ أو ٥-١٠-١٥ اللتين لا يعارضهما سليمان)!

وبينما قرن بترايوس بين عامل الوقت المتسارع، وتجديد الوعود الأمريكية حول «التزام واشنطن بتدريب الجيش اللبناني وتسليحه»، برزت بين السطور معالم التدخل الأمريكي المباشر، بقوة «البسطار العسكري»، في صياغة البيان الوزاري للحكومة المرتقبة، ولاسيما وضع الأطر والسياقات لأي بحث لبناني داخلي جدي لمسألة «الإستراتيجية الدفاعية» و«سلاح المقاومة»، في وقت تولى فيه المبعوث الأمريكي جيفري فيلمتان التأكيد أن «سلاح حزب الله يشكل خطراً على لبنان والمنطقة».

على خط مواز توجهت الرياض إلى دمشق، ليس لتنقية الأجواء وإعلان أي اعتذار عن أي من الإساءات السابقة، وإنما لتتبنى بشكل مباشر الخط الأمريكي، مكررة مطالب واشنطن بترسيم الحدود السورية اللبنانية، وحسم «تابعية» مزارع شبعا وحدودها، وحسم قضية السلاح الفلسطيني في لبنان! وواضح أن الاتجاه في ذلك ليس طلب مساعدة سورية، وإنما محاولة تحميلها مسؤولية بقاء هذه الملفات، وكأن القضية لا علاقة لإسرائيل بها، مع الإيحاء بأن دمشق تعرقل ولادة الحكومة الحريرية لأنها لا تريد «الضغط» على حلفائها في لبنان للمساعدة في ذلك، (وكأن ذلك وارد في الحسابات السياسية المباشرة ضمن علاقة الطرفين)، مقابل إيحاء مخادع آخر مفاده أن السعودية «تنتصر» للتضامن العربي وهي الآن تلعب دور «الوسيط» في ترميم العلاقات السورية- اللبنانية (فريق ١٤ آذار)!

والرياض كذلك تتوسط في ترميم العلاقات السورية-المصرية، وهو ما تمت الإشارة إليه في قمة شرم الشيخ التي جمعت العاهلين السعودي والبحريني بالرئيس مبارك، ولكن لكي تبحث بشكل رئيسي حسبما هو معلن «تطورات الأوضاع على الساحة العربية وخاصة ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، مع التركيز على الوفاق الفلسطيني والحوار بين الفصائل الفلسطينية الذي ترعاه مصر» أي بشكل ضمني، تنسيق المواقف لترويج محاولات القاهرة «التكيف الانبطاحي» مع «لاءات» نتنياهو، في وقت كانت تستكمل فيه في واشنطن معالم «الخديعة الكبرى» حول خلافات أوباما- نتنياهو بخصوص «الاستيطان» وتقديم باراك نفسه كوسيط بين الطرفين، بعدما أصبح الاستيطان هو السقف الجديد للقضية.

ولأن «حبل» أوباما على «جرار» بوش، دون أي تغير حقيقي في الاتجاهات العامة سوى بحجم التضليل، فقد جاءت تصريحات الساكن «الأسمر» للبيت «الأبيض» محذرة الشعب العراقي من «أيام عصيبة» بما يعني إعطاء التسويغ المسبق لإراقة المزيد من دمائهم، وهو ما عاد إلى الواجهة من خلال تكاثف عمليات التفجير استهدافاً للمدنيين، في وقت تعمد فيه واشنطن إلى إخلاء مسؤوليتها إعلامياً عن ذلك كونها التزمت بـ«مصداقيتها الأخلاقية» بخصوص الانسحاب من مراكز المدن العراقية، باتجاه القواعد العسكرية في محيطها، لتقف في موقع المحرض/ الممول/ المشرف المتفرج على ما يجري في أرض الرافدين والمنطقة، في وقت تتكبد فيه واشنطن خسائر متلاحقة في صفوف جنود احتلالها في العراق وحتى في أفغانستان.

o.bozo@kassioun.org

انقلاب هندوراس.. مؤشر يأس أمريكي أمام «البديل البوليفاري»

◄ وسيم الدهان



بعيداً عن الآلية التي تم بها، وعن طريقة تنفيذه، وعن الحجج التي سيقت لتبريره، وبعيداً حتى عن الحق الرئاسي لـ«مانويل زيلايا» الذي توالت تنديدات الدول بالإطاحة به في انقلاب عسكري مباغت، يمكن القول إن ما جرى في هندوراس يأتي ليشير بطريقة أو بأخرى إلى سأم الإدارة الأمريكية من فشلها في إشعال الجزء اللاتيني من القارة الأمريكية، وأنها بصدد شن محاولة جديدة لتفجيره.

فمنذ شهور مضت والمحاولات الأمريكية مستمرة لإضرام الخصومات بين دول «البديل البوليفاري» المعادية للإمبريالية والرأسمالية بكل أشكالها، فتارةً تستغل ذريعة منظمة «فارك» الكولومبية لتأليب بعض تلك الدول على بعضها الآخر، وتارةً تماحك أبناء أمريكا الوسطى واللاتينية مباشرةً بلقاء انقلابيين في العاصمة الفنزويلية كراكاس أو بشكل غير مباشر حين يجول أسطولها الرابع قرب الشواطئ اللاتينية.

لقد أطيح بزيلايا إثر انقلاب عسكري قال قادته إنهم انقلبوا على نية رئيس هندوراس تعديل القانون الذي يحدد فترات بقائه في السلطة بالفترة الواحدة. ورغم إدانة الولايات المتحدة لهذا الانقلاب- شأنها في ذلك شأن منظمة الدول الأمريكية- ورغم قولها إنها لن تعترف بأية حكومة باستثناء حكومة الرئيس المخلوع، إلا أن ضلوعها يتكشف- بالحد الأدنى- حين تنفي إمكانية بدئها بأي حظر تجاري على هندوراس، علماً بأنه لو فرضت الولايات المتحدة حظراً من هذا النوع على الانقلابيين لمثل هذا العقوبة الأشد بحقهم، لأن هندوراس توجه نحو ٧٠٪ من صادراتها إلى الولايات المتحدة وتستورد أكثر من نصف احتياجاتها من السلع المستوردة من هناك.

وبعيداً عن انتماء الرئيس المخلوع زيلايا إلى قوى اليسار اللاتيني الصاعدة (بعدما كان محسوباً على اليمين الليبرالي)، وعن اقتراحه إغلاق القاعدة العسكرية الأمريكية قرب تيغوسيغالبا (عاصمة هندوراس) والتي يتواجد فيها ٦٠٠ عنصر من أفراد القوات المسلحة الأمريكية، يمكن القول إن المستهدف ثانياً بعد وحدة الصف اللاتيني، هو الثورة البوليفارية في فنزويلا التي هدد رئيسها هوغو شافيز بالتدخل عسكرياً في حال قيام القوات الهندوراسية بتحرك ضد سفارته أو سفيره هناك.

أما الرئيس الإكوادوري رفائيل كوريا فقال بدوره أن حكومة بلاده لن تشارك في عمل عسكري ضد هندوراس إلا إذا كان هناك ما يهدد الدبلوماسيين الإكوادوريين أو دبلوماسيي حلفاء الإكوادور.

وفي مواقف الدول قال متحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إنه «يشعر بقلق عميق إزاء أحدث التطورات في هندوراس ويدين اعتقال الرئيس الدستوري للبلاد». بينما ندد الاتحاد الأوروبي بالانقلاب في حين «عبر» الرئيس الأميركي باراك أوباما «عن قلقه» من تطورات الأوضاع في هندوراس ودعا إلى عودة الدستور. ومن ناحيته وصف الرئيس المخلوع الانقلابيين بأنهم عصابة مارقة. وقال زيلايا إن الجنود «خطفوه» وبالكاد أعطوه فرصة لتغيير ملابس نومه، ورحل بعد ذلك في طائرة عسكرية إلى كوستاريكا.

وكانت وسائل الإعلام تطرقت إلى أن زيلايا (٦٥ عاماً) الذي تولى منصبه عام ٢٠٠٦ وتنتهي ولايته التي تستمر لأربع سنوات في أوائل ٢٠١٠، قد أثار غضب الجيش والقضاء والكونغرس عندما سعى لإجراء استفتاء يسمح بإعادة انتخابه لولاية ثانية. ولكن زيلايا بانضمام بلاده إلى منظمة «البديل البوليفاري» التي تضم دول أميركا اللاتينية وتحكمها أنظمة يسارية، خسر دعم الطبقة البورجوازية وأثار قلق الولايات المتحدة خصوصاً بعد زيارته لكوبا في ٢٠٠٧، وهي أول زيارة لرئيس هندوراسي إلى هافانا منذ نصف قرن..

ومن ناحية ثانية أعلن رئيس هندوراس المؤقت روبرتو ميتشيليتي حالة الطوارئ لمدة ٤٨ ساعة بعد ساعات من الانقلاب، وأدان ميتشيليتي الرفض الدولي لتسميته رئيساً، وقال إن وصوله للرئاسة لم يأت عبر انقلاب عسكري «ولكن من خلال عملية قانونية تماماً كما هو مبين في قوانيننا» محذراً الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز بأن بلاده على استعداد لخوض حرب إذا حصل تدخل في شؤونها الداخلية، كما أكد أن لديه معلومات بأن عدة كتائب عسكرية تقف على مشارف هندوراس استعداداً لدخولها.

ومع تطور الوضع وإعلان تشافيز تأهب قوات بلاده على الحدود مع هندوراس، ما كان من الولايات المتحدة إلا أن أرسلت تحذيراً مستتراً لشافيز وحلفائه، إذ قال مسؤول كبير في وزارة الخارجية الأمريكية إنه ينبغي عدم التدخل بما يجري في هندوراس من أية دولة في الأمريكيتين، وذلك طبعاً رغم تأكيد الإدارة الأمريكية أن زيلايا هو الرئيس الدستوري للبلاد.

■

خطة «بيلدربرغ» للعام 2009..
إعادة هيكلة الاقتصاد السياسي العالمي

◄ أندرو غافن مارشال
باحث مساعد في مركز أبحاث العولمة.

اجتمعت النخبة العالمية سراً في اليونان من ١٤ إلى ١٧ أيار، في إطار مؤتمر بيلدربرغ السنوي، بحضور ١٣٠ من أكثر الأشخاص نفوذاً في العالم وذلك لمناقشة القضايا الملحّة في الوقت الراهن، ولوضع مسار للعام المقبل. كان الموضوع الرئيّس في نقاشات اجتماع هذا العام هو الأزمة المالية العالمية. لم يكن ذلك مفاجئاً، نظراً لأنّ قائمة الحاضرين تتضمّن العديد من مهندسي الأزمة الأساسيين، إضافةً إلى أولئك الساعين إلى «حلّها».

جدول الأعمال:
إعادة هيكلة الاقتصاد السياسي العالمي

موضوع النقاش الرئيس لاجتماع هذا العام كان التطرّق لمعالجة الأزمة الاقتصادية، بحيث يحدث «إما كساد مديد يحكم العالم بعقود من الركود والتدهور والفقر، أو كساد أقصر مدى لكن أشدّ حدّةً، يعبّد الطريق أمام نظام اقتصادي عالمي جديد مستدام، ينطوي على سيادة أقل، ولكنه أكثر نجاعةً». تضمنت البنود الأخرى في جدول الأعمال خطةً لـ«مواصلة خداع ملايين المدّخرين والمستثمرين المنغمسين في تصديق الدعوات الصاخبة المتصلة بالنهوض الاقتصادي المزعوم. وهم على وشك التعرّض لخسارات شاملة ومخاطر مالية موجعة في الأشهر القادمة».

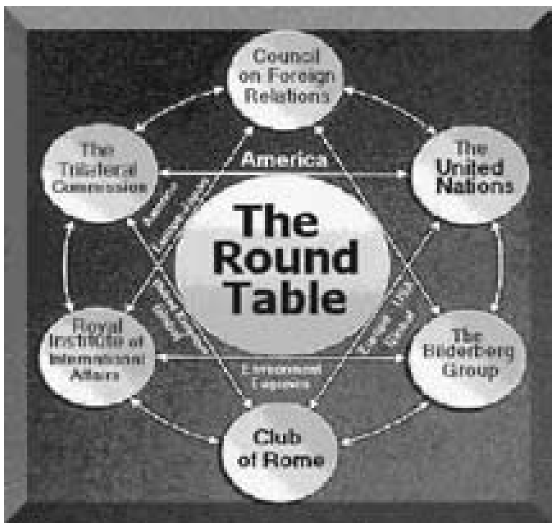
بعيد بدء الاجتماعات، ذكر متابع مؤتمر بيلدربرغ جيم تاكر نقلاً عن مصادره الداخلية أنّ أولوية المجموعة تتمثّل في «خطة لإنشاء وزارة عالمية تختص بشؤون الصحة، وخزينة عالمية، وكساد قصير المدى عوضاً عن ركود اقتصاديّ طويل الأمد». ذكر تاكر أنّ وزير الخارجية السويدي ورئيس الوزراء السابق كارل بيلدت «ألقى كلمةً شجّع فيها تحويل منظمة الصحة العالمية إلى وزارة عالمية للصحة وتحويل صندوق النقد الدولي إلى وزارة عالمية للخزينة، وكلاهما بالطبع برعاية الأمم المتحدة». كذلك ذكر السيّد تاكر أنّ «وزير الخزينة الأمريكي غيثنر وكارل بيلدت طالبا بركود أقصر أمداً، لأنّ ركوداً لعشر سنوات سيلحق بصناعيي مجموعة بيلدربرغ أنفسهم الكثير من الأضرار. وعلى الرغم من رغبتهم في وجود أقسام عالمية للعمل والخزينة، فهم يحققون أرباحاً، ومثل هذا الكساد الطويل سيكلفهم أموالاً طائلة على الصعيد الصناعي لأنّ أحداً لن يشتري سلعهم».

أما بعد انتهاء الاجتماع، فقد ذكر تاكر أنّ «أحد الانشغالات الرئيسية لمجموعة بيلدربرغ، هو الخطر المتمثل في أنّ حماسهم لإصلاح العالم عبر توليد الفوضى بغرض ترسيخ أهدافهم على المدى الطويل يمكن أن يفضي إلى وضع يخرج عن السيطرة، ويؤدي عاجلاً أو آجلاً إلى سيناريو تتجاوز فيه الأحداث مجموعة بيلدربرغ والنخبة العالمية، وينتهي بفقدانهم السيطرة على الكوكب».

في ٢١ أيار، ذكرت وكالة الأنباء المقدونية الدولية أنّ «تقريراً جديداً صدر عن الكرملين حول مجموعة بيلدربرغ الغامضة، والتي عقدت في الأسبوع المنصرم اجتماعها السنوي في اليونان، ذكر أنّ النخبة السياسية والمالية الغربية خرجت من مكان انعقاد اجتماعها بعد الاتفاق على ضرورة تدمير دولار الولايات المتحدة «كلياً» بغرض مواصلة الدفع باتجاه نظام عالميّ جديد تهيمن عليه قوى الغرب». كذلك، نص التقرير غير المؤكد نفسه على أنّ «غالبية أعضاء النخبة الأكثر ثراءً في الغرب اتفقوا في اجتماع سرّي غير مسبوق في نيويورك، دعا إليه وتزعمه ديفيد روكفلر، على التآمر لتصفية دولار الولايات المتحدة»!..

> **مؤتمر بيلدربرغ هو اجتماع سنوي مغلق تلتقي فيه حفنةٌ من أكثر الأشخاص ثراءً في العالم للتشاور في آليات وأشكال استمرار تحكمهم بمصير العالم.**

> **مؤتمر بيلدربرغ: «اقتصاد الولايات المتحدة يحمل عبء ٢٠ تريليون دولار من الدين المفرط. وإلى أن يتم التخلص من هذا الدين، فإنّ فكرة قفزة اقتصادية سليمة هي محض سراب»..**



تخفيض عدد سكان الكوكب!

في الاجتماع السري المشار إليه، التقت حفنةٌ من أكثر الأشخاص ثراءً في العالم، وفي حشد خاصّ غير مسبوق بدعوة من بيل غيتس وورن بوفيت لمناقشة منح الأموال. ضمّ الاجتماع كذلك «محسنين بارزين» كعمدة نيويورك مايكل بلومبرغ، وجورج سوروس وإيلي برود وأوبرا وينفري وديفيد روكفلر الأب وتيد ترنر.

رفض المشاركون في الاجتماع بإصرار البوح بمحتوى النقاش. تحدّث البعض عن اتفاق على إبقاء الاجتماع سرياً.. تشير تقارير إلى «أنّهم ناقشوا كيفية التطرّق للأزمة العالمية وتوسيع أنشطتهم الإحسانية خلال التدهور».

ذكرت صحيفة التايمز البريطانية أنّ «أصحاب المليارات البارزين هؤلاء اجتمعوا سراً للتفكير ملياً في إمكانية استخدام ثرواتهم لإبطاء النمو السكاني في العالم»، وأنّهم «ناقشوا حشد قواهم للتغلب على معيقات التغيير الدينية والسياسية». وقد «اتفقوا على أنّ عدد السكان المفرط أمرٌ له أولوية». أخيراً، «توصّلوا إلى إجماع على أنهم سيدعمون استراتيجيةً للتحكم بالنمو السكاني بوصفه تهديداً صناعياً واجتماعياً وبيئياً ينذر بالكوارث»، وأنهم «ينبغي أن يكونوا مستقلين عن الوكالات الحكومية، غير القادرة على مواجهة الكارثة التي يرون جميعاً أنها وشيكة الحدوث». قال أحد الضيوف في الاجتماع إنّهم «يريدون التحدث من غنيّ لغنيّ دون خشية أنّ أي شيء يقولونه سينتهي به المطاف في الصحف ويصوّرهم على أنّهم حكومة عالمية بديلة».

كانت النظرة المتفق عليها أنّ الركود سيتفاقم، وأنّ استعادة العافية «ستكون بطيئةً نسبياً ومديدة».. والبحث عن هذه المواعيد في الصحافة خلال الأسابيع والشهور التالية. بعض المصرفيين الأوروبيين البارزين ممن يواجهون شبح فنائهم المالي أبدوا قلقاً شديداً، وأكّدوا أنّ العجز في ميزانية الولايات المتحدة يمكن أن يؤدي إلى انهيار الدولار»، وقد أقرّ أحد أعضاء مجموعة بيلدربرغ بأنّ «المصارف نفسها لا تعرف إجابةً على توقيت (ارتطام قاع المركب)».

بدا أنّ الجميع توافقوا على أنّ «مستوى رأس المال اللازم للمصارف الأمريكية قد يكون أعلى مما اقترحته الحكومة الأمريكية خلال اختبارات الجهد الأخيرة». كذلك، «أشار أحدهم من صندوق النقد الدولي إلى أنّ دراسةً خاصةً بالبنك حول الركودات التاريخية تفترض أنّ الولايات المتحدة هي في ثلث طريق الركود المالي، لذلك فالوقت المتوقّع لاسترداد الاقتصادات لعافيتها بفضل انبعاث الطلب في الولايات المتحدة طويل». صرّح أحد المشاركين بأنّ «خسارات رؤوس الأموال في العام ٢٠٠٨ كانت أسوأ مما يوازيها في العام ١٩٢٩»، وبأنّ «الطور التالي للتدهور الاقتصادي سيكون أسوأ كذلك من تدهور الثلاثينات، لاسيما وأنّ اقتصاد الولايات المتحدة يحمل عبء ٢٠ تريليون دولار من الدين المفرط. وإلى أن يتم التخلص من هذا الدين، فإنّ فكرة قفزة اقتصادية سليمة هي محض سراب».

بصدد المقترحات التي وضعها كارل بيلدت لتأسيس وزارة خزينة عالمية ووزارة صحة عالمية برعاية الأمم المتحدة، أعاد بيلدت التأكيد على استخدام «التغيرات المناخية» بوصفها التحدي الرئيس للسعي وراء أهداف بيلدربرغ، مشيراً إلى الأزمة الاقتصادية بوصفها «أزمةً تحدث مرّةً في كل جيل، في حين أنّ ارتفاع حرارة الكوكب هو تحدّ يحدث مرّةً كلّ ألفيّة».

صندوق النقد: خزينة عالمية

بدأ تطبيق خطة بيلدربرغ لخلق خزينة عالمية قبل بدء الاجتماع بقرارات اتخذت في القمة المالية لمجموعة العشرين في شهر نيسان. ومع أنّ مجموعة العشرين أرادت تشكيلها بحيث تأخذ شكل بنك مركزي عالمي، إلا أنّ المرجح أن يقوم صندوق النقد الدولي بالدورين معاً.

عقب اجتماع مجموعة العشرين في مطلع نيسان ٢٠٠٩، ذكر أنّ العالم قد خطا خطوةً أخرى نحو تبني عملة عالمية، يموّلها مصرفٌ عالميٌّ مركزي، يدير سياسةً نقديةً للبشرية جمعاء، فقد نصّ البيان الذي أطلقه زعماء مجموعة العشرين على ما يلي: «اتفقنا على دعم توزيع حقوق سحب خاصة ستحقن الاقتصاد العالمي بـ٢٥٠ مليار دولار (١٧٠ مليار جنيه إسترليني) وتزيد من السيولة العالمية. حقوق السحب الخاصة هذه هي عملة ورقية اصطناعية يصدرها صندوق النقد الدولي الذي بقي ساكناً لنصف قرن». أساساً، «إنهم يطرحون عملةً عالميةً فعلياً في الميدان، وهي خارج سيطرة أية هيئة ذات سيادة».

بعد اجتماع بيلدربرغ، طلب الرئيس أوباما من الكونغرس إقرار مبلغ ١٠٠ مليار دولار على هيئة قرض لصندوق النقد الدولي للمساعدة في إنشاء صندوق إنقاذ عالمي رأسماله ٥٠٠ مليار دولار، ستمنح هذه المؤسسة امتيازاً أساسياً حصرياً بخزينة عالمية، بوسعها إنقاذ البلدان المحتاجة حول العالم.

أشارت التقارير الأخيرة أيضاً إلى أنّ دور صندوق النقد في إصدار حقوق السحب الخاصة يتضافر مع نقاش بيلدربرغ حول انهيار دولار الولايات المتحدة، وإلى أنّ تحويل مقياس الدولار إلى نظام مبني على حقوق السحب الخاصة سيشكل قطيعةً مع سياسة استمرت أكثر من ستين عاماً. ذكر أنّ هنالك طريقتين يمكن من خلالهما تقليل دور الدولار في النظام النقدي العالمي. الإمكانية الأولى تدريجية، جعل الدولار يتآكل في السوق كعملة احتياطية لصالح اليورو، ومع أنّ دور اليورو الدولي يتزايد منذ بداية إصداره، لاسيما في الأسواق المالية، لكنّ تجاوزه للدولار كعملة احتياطية مسيطرة أمرٌ صعبٌ في المستقبل المنظور. من جانب آخر، نظراً لأنّه من غير المتوقع أن تتمكّن قوى السوق من تقويض هيمنة الدولار، على الأقل في المديين القصير والمتوسط، سيكون الطريق الوحيد لإحداث تخفيض رئيس في دوره كعملة احتياطية بسرعة نسبية هو عبر اتفاقية دولية. هنا يأتي دور حقوق السحب الخاصة بوصفها طريقةً لجعل حقوق السحب عملةً احتياطيةً رئيسيةً حالما يمكن إصدار وتوزيع كمية هائلة من حقوق السحب الجديدة على أعضاء صندوق النقد الدولي.

الغارديان تغطي بيلدربرغ

كانت صحيفة الغارديان البريطانية منبر الأخبار الرئيسي الوحيد الذي يقدّم تغطيةً متواصلةً لاجتماع بيلدربرغ خلال عطلة نهاية الأسبوع. كانت أولى مقالات تشارلي سكلتون هجائيةً وساخرةً إلى حدّ ما، حيث أشار إلى الحدث بوصفه «عطلة نهاية أسبوع طويلة في فندق فخم، حيث تستطيع نخب العالم أن تتصافح وتقرع الكؤوس، وتضع جدول أعمالها العالمي وتتشاجر حول من سيحوز أفضل الكراسي الهزازة». لكن أثناء عطلة نهاية الأسبوع، تغيرت نبرة تقارير الصحافي. فقد ذكر يوم السبت: «أعرف أنني ملاحق، أعرف لأنني تبادلت أطراف الحديث مع شرطي بزي مدني أمسكت به وهو يلاحقني». وقد تمّ توقيفه مرتين في اليوم الأول للاجتماعات لمحاولته التقاط صور أثناء دخول سيارات الليموزين إلى الفندق.

ذكر لاحقاً أنه كان «يشمّ رائحة نتن في دولة اليونان»، وأضاف أنّه في «ثلاثة أيام أصبح مشتبهاً به، ثم مثير مشاكل غير مرغوب فيه، متعب وخائف قليلاً». مضى بعدها ليكتب أنّ «بيلدربرغ يدور حول السيطرة. إنّه حول (ما الذي سنفعله لاحقاً)؟ نحن نَدير الكثير من الأمور، ماذا لو أدرنا المزيد منها؟ وماذا لو جعلنا التحكم بها أكثر سهولةً؟ جعل كلّ شيء أكثر فعاليةً. الفعالية جيدة. سيكون الأمر أكثر سهولةً بوجود مصرف واحد، عملة واحدة، سوق واحدة، حكومة واحدة. ماذا عن جيش واحد؟ سيكون ذلك أمراً رائعاً. لن تكون هنالك أية حرب إذن. كوكتيل الجمبري هذا لذيذ. ماذا عن طريقة واحدة في التفكير؟ ماذا لو كانت الإنترنت تخضع للمراقبة»؟

ثمّ يقدّم ملاحظةً: «لا أبالي إن كانت مجموعة بيلدربرغ تخطط لإنقاذ العالم أو لرميه في خلّاط وشرب عصيره، لكني لا أعتقد أنّ هذا هو الأسلوب المناسب لخوض السياسة». ثمّ أعلن: «إن كانوا يحاولون علاج السرطان، فبوسعهم فعل ذلك بعيداً عن العتمة». وأوضح أيضاً أنّ «بيلدربرغ هي مسألة مواقع سيطرة. ما كدت أقترب نصف ميل حتى أصبحت أحد الخاضعين للرقابة. أنا ملاحق، مراقب، مسجّل، محتجز، ومحتجزٌ مجدداً».

هل تلاحق الشرطة وتقتفي أثر المراسلين الذين يغطون المنتدى الاقتصادي العالمي؟ لا. لماذا حدث ذلك إذن مع مجموعة بيلدربرغ إن كان هذا المؤتمر لا يتعدى مناقشة الأفكار بحرية؟

يوم الاثنين الذي أعقب المؤتمر، كتب سكيلتون: «لم أكن الوحيد الذي أوقفته الشرطة لتجرئه على الوقوف على بعد نصف ميل من أبواب الفندق. فبضعة صحافيين قاموا بجولة في فوليا غميني هذا العام تمّ إزعاجهم وضربهم بجهاز لاسلكي يوناني، وتمّ اعتقال عدد لا بأس به منهم».

من كان هناك؟

من بين أعضاء مجموعة بيلدربرغ العديد من عاهلي أوروبا. في اجتماع هذا العام، كانت بياتريس ملكة هولندا حاضرة، كذلك، حضر من العائلات الملكية الأوروبية الأمير فيليب أمير بلجيكا وملكة إسبانيا صوفيا.

وكالعادة، امتلأت قائمة الحضور بأسماء تمثّل أكبر مصارف العالم، ومن بينهم ديفيد روكفلر، المدير التنفيذي السابق ورئيس تشيس مانهاتن، وجوزيف أكرمان، المصرفي السويسري، وهو المدير التنفيذي في دويتش بنك والمدير غير التنفيذي في رويال دتش شل، وروجر آلتمان، نائب وزير الخزينة الأسبق في إدارة كلينتون، وآنا باتريشيا، رئيسة مصرف إسبانيا الرسمي ومصرف إسبانيا للإقراض..وغيرهم.

من بين الأعضاء البارزين في مجموعة بيلدربرغ مديرو البنوك المركزية الرئيسية في العالم. حاكم البنك الوطني في اليونان، وحاكم بنك إيطاليا، ورئيس بنك الاستثمار الأوروبي جيمس وولفنسون، الرئيس السابق للبنك الدولي، ونوت فيلينك، عضو مجلس إدارة بنك التسويات الدولية، وجان كلود تريشيه، رئيس البنك المركزي الأوروبي.

إدارة أوباما في بيلدربرغ

تمثلت إدارة أوباما بكثافة في هذا المؤتمر السنوي. كان من بين الحضور كيث بي ألكسندر، اللواء في الجيش الأمريكي ومدير وكالة الأمن القومي، وكالة التجسس الشاملة في الولايات المتحدة؛ تيموثي غيثنر وزير الخزينة والرئيس السابق لمصرف الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك؛ ريتشارد هولبروك مبعوث إدارة أوباما الخاص إلى أفغانستان وباكستان؛ الجنرال جيمس جونز، مستشار الأمن القومي؛ هنري كيسنجر مبعوث إدارة أوباما الخاص إلى روسيا، عضو المجموعة القديم ووزير الخارجية ومستشار الأمن القومي السابق؛ دينيس روس، المستشار الخاص للخليج الفارسي وجنوب غرب آسيا لدى وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون؛ ديفيد بترايوس، قائد القيادة المركزية في الشرق الأوسط؛ لورنس سامرز، مدير المجلس الاقتصادي القومي في البيت الأبيض ووزير الخزينة في إدارة كلينتون والرئيس السابق لجامعة هارفارد وكبير الاقتصاديين السابق في البنك الدولي؛ بول فولكر الحاكم السابق للاحتياطي الفيدرالي رئيس الهيئة الاستشارية للمعافاة الاقتصادية في إدارة أوباما؛ روبرت زويليك، الرئيس السابق لغولدمان ساكس والرئيس الحالي للبنك الدولي ومعاون وزيرة الخارجية جيمس شتاينرغ.

أسماء مرموقة أخرى

من بين آخرين حضروا الاجتماع، هنالك فيسكونت إيتيان دافينيون، نائب الرئيس السابق للمفوضية الأوروبية والرئيس الفخري لمجموعة بيلدربرغ؛ فرنشيسكو بينتو بالسيماو رئيس وزراء البرتغال السابق؛ فرانكو برنابي، المدير التنفيذي في تيليكوم إيطاليا ونائب رئيس روتشيلد يوروب؛ كارل بيلدت، رئيس وزراء السويد السابق؛ كينيث كلارك، وزير أعمال الظلّ في المملكة المتحدة؛ ريتشارد ديرلوف، الرئيس السابق لوكالة الاستخبارات السرية البريطانية البريطانية (MI٦)؛ دونالد غراهام، المدير التنفيذي لشركة واشنطن بوست؛ جاب دي هوب شيفر، الأمين العام لحلف الناتو؛ جون كير، عضو مجلس اللوردات البريطاني ونائب رئيس رويال دتش شل؛ جيسيكا ماثيو، رئيسة معهد كارنيجي للسلام الدولي؛ ريتشارد بيرل من معهد المشروع الأمريكي؛ رومانو برودي رئيس الوزراء الإيطالي السابق؛ بيتر ساذرلاند المدير العام السابق للاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (غات) وأول مدير عام لمنظمة التجارة العالمية، وهو يشغل حالياً منصب رئيس بريتيش بيتروليوم وغولدن ساكس إنترناشيونال، بيتر ثيل عضو مجلس إدارة فيس بوك؛ فريد زكريا الصحافي الأمريكي وعضو هيئة مجلس العلاقات الخارجية. كما أنّ هنالك تقارير أشارت إلى حضور المدير التنفيذي لغوغل إيريك شميدت، إضافةً إلى رئيس تحرير وول ستريت جورنال بول غيغوت.

الخلاصة

من الواضح وجود امتياز في اجتماع بيلدربرغ لهذا العام، يتمثّل في استغلال الأزمة المالية العالمية بقدر المستطاع لبلوغ أهداف حددتها المجموعة منذ سنوات عديدة تتضمن هذه الأهداف إنشاء وزارة خزينة عالمية، وعلى الأرجح بالاقتران مع هيئة تشابه بنكاً مركزياً عالمياً، أو بحيث تكون جزءاً منه كلاهما على ما يبدو في مسار الاندماج مع صندوق النقد الدولي

من الطبيعي أن يخدم اجتماع بيلدربرغ مصالح الأشخاص والمنظمات الممثلة هناك، ونظراً للعدد الكبير من ممثلي مؤسسة السياسة الخارجية لإدارة أوباما في الاجتماع، فمن المفاجئ عدم وجود مزيد من المعلومات التي تتصل بالسياسة الخارجية الأمريكية عن اجتماع هذا العام، لاسيما في ما يتعلّق بباكستان وأفغانستان

نظراً لدرجة التمثيل العالية لمؤسسة السياسة الخارجية في إدارة أوباما المنعقدة في بيلدربرغ هذا العام، فمن المرجح أنّه تم اتخاذ بعض القرارات أو على الأقل مناقشة تسارع الحرب في أفغانستان وامتدادها إلى باكستان لكن ليس مفاجئاً أنّ الفقرة الرئيسية في جدول الأعمال كانت حول الأزمة المالية العالمية دون شك، سيكون العام القادم مثيراً للاهتمام وستأمل النخبة بالتأكيد أن تجعل منه عاماً منتجاً.

■ ترجمة واختصار قاسيون
● المادة كاملة منشورة على موقع قاسيون

عن الخواء... وعلب السردين!!

◄ محمد سامي الكيال

«هكذا يفرِّغ أولئك الشباب كبتهم في الخواء، ويعودن لبيوتهم كأولاد مطيعين، بعد أن عاشوا حياة ألف ثوري وفنان وفيلسوف... في علبة سردين مغلقة ليس بإمكانها أن تزعج استقرار أية مؤسسة سلطوية».

تلك هي الكلمات التي اختتم بها المقال الصغير الذي نشرته «قاسيون» تحت عنوان «أشياء لا تحدث إلا في ساروجة»، وبغض النظر عما أثاره هذا المقال من ردود فعل إيجابية أو سلبية، فإننا ندرك أن مشكلة التلقي لا تنفصل عن مشكلة الإنتاج الثقافي في مجتمعنا، مما سيدفعنا في هذا الحيز إلى توسيع الأفكار التي عبَّرت عنها تلك الكلمات بشكل مكثّف ومركّز.

سوسيولوجيا الخواء!

لعل الرطانة الفارغة والمنعدمة السياق هي من أهم أمراض الثقافة والمثقفين في عهود الخواء، وهذا ما دفعنا إلى استهلال هذه الفقرة بهذا العنوان المليء بالرطانة، مستحضرين مقولة



الفنان والمفكر الإسباني الشهير فرانسيسكو غويا: «إن سُبات العقل يولِّد المسوخ»، سُبات العقل هنا لا يمكن نسبته إلى خلل فيزيولوجي ما في عمل الدماغ، بل هو نتيجة لسُبات اجتماعيً شامل يُعطل فاعلية العقل ويلغي إبداعه. هكذا رسم غويا مسوخه الشهيرة في ظل الجمود الاجتماعي العام الذي فرضته السلطة السياسية والاجتماعية–الدينية على المجتمع الأسباني أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، ليعبِّر عن مدى استلاب الإنسان في ظل هكذا شرط تاريخي.

وبالنسبة لشرطنا الاجتماعي والثقافي الحالي تكتسب مقولات غويا ومسوخه أهميةً كبرى، بحيث يبدو فناناً ومفكراً معاصراً أكثر من كل فنانينا ومفكرينا الحاليين، فالخواء الثقافي والسُبات العقلي الذي نعانيه لا ينبع من فساد عابر أصاب وسطنا الثقافي، بل ينبع من حالة الركود السياسي–الاجتماعي الشامل الذي أصاب بنيتنا المجتمعية في الصميم، فعندما يُحرم مجتمعٌ كامل من قدرته على الفعل والتعبير، وعندما تصبح العلاقة بين السلطة والخاضعين لها علاقة مباشرة قائمة على القوة دون توسط «مجتمع مدني» حقيقي (بالمعنى الماركسي الذي أعطاه غرامشي لهذا المفهوم)، يغدو من الطبيعي أن لا نجد حولنا إلا المسوخ... وهكذا نصادف على الدوام مسوخاً لأحزاب سياسية ومنظمات شعبية ومدنية، ومشاريع ثقافية (مع تقديرنا لكل المحاولات الرامية للخروج من عنق الزجاجة). ونشهد لجوء الأغلبية الساحقة من الأفراد إلى البنى السابقة لنشوء الدولة والمجتمع الحديث لعلها تؤمن لهم الغطاء والوساطة المفقودة، هنا تصبح ثنائية الدولة– البنية الاجتماعية التقليدية (طائفة، عشيرة، عائلة) هي الأساس المكون لمعادلة السلطة. وهذا ما سيقودنا للحديث عن علب السردين...

الحياة في علبة سردين!!

تفترض الحياة في أي مجتمع حديث وجود القنوات والسبل اللازمة للقاء والحوار الاجتماعي، بحيث تصبح هذه القنوات والسبل التعبير المؤسساتي عن الفعالية الاجتماعية، ولكن معادلة السلطة التي ذكرناها آنفاً لم تترك لمن ما يزالون مصرين على التشبث بمظاهر الحياة الحديثة إلا مساحات ضيقة معلَّبة، ومنفصلة عن الواقع الاجتماعي، ولهذا فقد انتشرت ظاهرة «علب السردين» في المدن الكبرى كافة، حيث نجد «الوسط الثقافي» يعيش في كانتونات معزولة، مشغولاً بمناكفاته الصغيرة، ومتسائلاً بدهشة عن سبب غياب المشروع لدى أحزابه ومؤسساته، وفي تجمعاته ...ومقاهيه!!

والحياة في علبة سردين حياةٌ كئيبة حقاً على الرغم من الجاذبية الظاهرية لكل تلك التجمعات «الثقافية»، ولذلك فمن الطبيعي أن نجد كل أشكال الفكر العبثي والعدمي مزدهرة بين كل أولئك الأفراد المعلبين (حتى «الثوريين» منهم) كأننا في أوروبا الخمسينات والستينات، مع فارق جوهري هو أن تلك النزعات في الفكر الغربي كانت مترافقة مع حراك اجتماعي هائل، وقد ساهمت بقسط وافر في إخصاب ذلك الحراك، بل وتثويره في الكثير من الأحيان.

وتغدو هذه المظاهر أكثر إيلاماً بين الأجيال الشابة، فإذا كان معظم المثقفين «المخضرمين» قد أدرك منذ زمن بعيد إفلاسه وعدم قدرته على العطاء الحقيقي، فإن المثقفين الشباب يصعب عليهم استيعاب وضعهم والتأقلم معه، وهكذا نجدهم يعيشون «خوائيتهم» الخاصة، ويحلمون بوطن بديل يخرجهم من تلك الحالة!!

وهذا ما دفعنا في المقال السابق إلى الحديث عن مقاهي ساروجة ذات الطابع الشبابي، وليس عن مقاهٍ «ثقافية» و«عريقة» كمقهى الروضة مثلاً.

أشياء لا تحدث إلا في ساروجة!!

في الواقع تلك الأشياء تحصل في كل «علب السردين» المشابهة لساروجة، ولكنها لا تحدث بالرتم والأسلوب نفسه، فذلك الحي الأثري الجميل بات يمثل صورةً شديدة التكثيف عن توصيفنا وقراءتنا للوضع القائم.

بإمكانك هناك (أكثر من أي مكان آخر) أن تجد عشرات الفتيان والفتيات يقضون جلَّ أيامهم وهم يجلسون جلستهم المتراخية التي لا تتغير أبداً... تمضي بهم الساعات وهم يتنقَّلون



بين مختلف المشاريع والأحاديث التي لا تجمع بينها إلا تيمة الخواء، ويحلمون باليوم الذي سيحظون به بـ«الفيزا» التي ستخرجهم من البلاد.

هل يحقُّ لنا إذاً أن نطالبهم بالتغير، كما فهم البعض من المقال السابق؟ بالتأكيد لا، وما كتبناه كان توصيفاً لحالة، ولا يحوي دعوةً من أي نوع، لأن رهان التغيير لا يمكن أن ينطلق من علبة سردين!!

فيما مضى كتب سعد الله ونوس مسرحيةً قصيرةً عن «المقهى الزجاجي» (وكان مقهى «الهافانا» هو النموذج الذي استوحى منه العمل) للتعبير عن حالة من الجمود والخواء شبيهة بما تحدثنا عنه، وفي ختام المسرحية يأتي الأطفال ليحطموا جدران ذلك المقهى. ومن المؤلم حقاً أن أحداً حتى الآن لم يستطع التعبير عن خوائنا الحالي بمثل ذلك العمق والحرارة التي كتب بها ونوس، رغم أن الكثير من الشباب الذين يعيشون هذا الظرف المشوه لا تنقصهم الموهبة، فهل يمكننا أن نحلم باليوم الذي سيحطمون فيه جدران مقهانا الزجاجي؟!!

● اللوحات للفنان: فرانسيسكو غويا

سعدي يوسف
يفوز بجائزة «الأركانة» العالمية للشعر

اجتمعت بمدينة الرباط، يوم ٢٣/ ٢٠٠٩، لجنة تحكيم جائزة الأركانة العالمية للشعر التي يمنحها بيت الشعر في المغرب بشراكة مع مؤسسة صندوق الإيداع والتدبير، برئاسة الناقد صبحي حديدي (سورية/باريس)، وعضوية: منصف الوهايبي (شاعر/تونس)، محمد الغزي (شاعر/تونس)، بنعيسى بوحمالة (ناقد/المغرب)، حسن نجمي (شاعر/المغرب) ونجيب خداري (شاعر/المغرب). وقررت بالإجماع منح الجائزة في دورتها الرابعة للشاعر العربي الكبير سعدي يوسف (العراق).

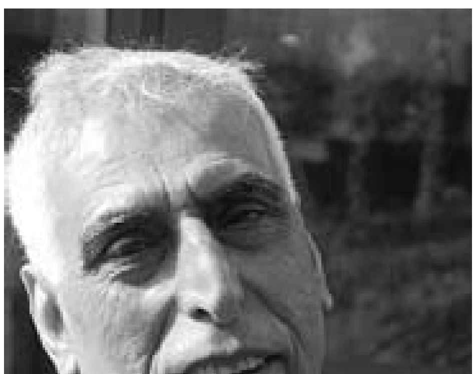
وهذا بعض مما جاء في نص البيان الذي أصدرته لجنة التحكيم:

في إطار التقليد الاحتفائي بالشعراء، المغاربة والعرب والعالميّين، الذي سنّه «بيت الشعر في المغرب» تفعيلا منه لمواثيقه وأعرافه التأسيسية، وبعد أن حازها في الدورات الثلاث السابقة الشعراء: بي ضاو (الصين)، محمد السرغيني (المغرب)، ومحمود درويش (فلسطين)، تؤول جائزة «الأركانة» العالمية للشعر، لعام ٢٠٠٩، إلى الشاعر العربي الكبير سعدي يوسف (العراق)، وذلك تحية رمزية من «بيت الشعر في المغرب»، وعموم الشعراء المغاربة، لاسم شعري شامخ وكذا لمنجز شعري مديد ثريّ، يغطي حوالي ستة عقود، ويؤشّر على كدّ تصوّري عصامي وملحاح وعلى مثابرة كتابية جديرة بالإشادة كانت لهما آثار ملموسة ومحفّزة سيّان في الوعي الشعري العربي المعاصر أو في الذائقة القرائية بالعالم العربي.

وإذن، وجائزة «الأركانة» ترسو، في دورتها الحالية، عند سعدي يوسف فإنّما هي تسدي قسطا من مديونيّة معنوية طائلة لشاعر محنّك، فطن، ومبتكر لا يمكن التّطرق إلى الشعرية العربية المعاصرة واستثارة كبريات قضاياها وأسئلتها.. سيروراتها وتمفصلاتها.. بمعزل عن استحضار البصمة القوية والنوعية التي كانت له، هو بالذات، في هذا الشأن: معاجم وتوليفات.. موضوعات وتلوينات.. وأخيلة وتمثّلات، الشيء الذي تعبّر عنه دواوينه الشعرية المتوالية ويشكّل، دون شك، قيمة إبداعية مضافة. فضلا عن نقولاته المائزة والمثمرة، إلى العربية، لمدوّنة مكتنزة تقترح نصوصا ومتونا أساسية في الشعر والسرد العالميّين.

يذكر أن الشاعر سعدي يوسف من مواليد مدينة البصرة سنة ١٩٣٤ . بعد حيازته لشهادة الإجازة في الآداب ،عمل بالتدريس والصحافة الثقافية. غادر العراق في سبعينيات القرن الماضي متنقلا بين عدة دول عربية وغربية، ليستقر ببريطانيا . أصدر سعدي على مدى ستة عقود العديد من الدواوين والمجاميع الشعرية، كما قام، من جهة أخرى، بترجمة أعمال كبار شعراء العالم إلى اللغة العربية.

من بين أهم أعماله الشعرية: قصائد مرئية ،(١٩٦٥) نهايات الشمال الإفريقي(١٩٧٢)، الأخضر بن يوسف ومشاغله(١٩٧٢)



كيف كتب الأخضر بن يوسف قصيدته الجديدة (١٩٧٧) إيروتيكا (١٩٩٤)، حانة القرد المفكر (١٩٩٧)، الشيوعي الأخير يدخل الجنة(٢٠٠٧). ومما قدمه في الترجمة: أوراق العشب، والت ويتمان (١٩٧٩)، وداعاً للإسكندرية التي تفقدها، كافافي (١٩٧٩) إيماءات يانيس ريستوس (١٩٧٩). حاز سعدي العديد من الجوائز الأدبية والشعرية الرفيعة: جائزة سلطان العويس، الجائزة الايطالية العالمية، وجائزة (كافافي) من الجمعية الهلّينية، جائزة فيرونيا الإيطالية لأفضل مؤلف أجنبيّ (٢٠٠٥)، جائزة المتروبولس في مونتريال في كندا (٢٠٠٨)ً.

«التكوين» تمنح «جائزة الديوان الأول» لسوريّة وعراقي

كانت «دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر» بدمشق قد أعلنت عن جائزة شعرية سنوية باسم «جائزة الديوان الأول». واشترطت على المتقدم للمسابقة أن لا يكون قد نشر ديواناً سابقاً، على أن تقوم الدار بطباعة الديوان الفائز وتوزيعه على نفقتها. ونشرت الدّار الإعلان عن تلك الجائزة وشروطها في دورتها الأولى لعام ٢٠٠٩، في عدد من الصحف السورية ومواقع الانترنت.. وحدّدت تاريخ ٣١/آذار ٢٠٠٩ آخر موعد لاستلام المَخطوطات المشَاركة بالجائزة.

وها هي ذي الدار تعلن النتائج بعد مداولات ومناقشات مستفيضة من لجنة التحكيم المكونة من: سامي أحمد، صاحب دار التكوين، مقرراً للجائزة (شاعر)، محمد عُضيمة (شاعر)، د.خالد حسين حسين (ناقد)، محمد مظلوم (شاعر).. وقد قررت اللجنة منح جائزتها السنوية الأولى «جائزة الديوان الأول» لعام ٢٠٠٩ لصوتين شعريين جديدين هما: لينا شدود (مواليد طرطوس – سورية ١٩٦٦) عن مجموعتها الشعرية «لا تشِ بيِ لسكّان النّوافذ»، وعمر الجفال (مواليد بغداد /العراق ١٩٨٨) عن مجموعته الشعرَية «خيانات السيدة حياة».

تظاهرة أفلام أميركا الإيبيرية بثربانتس دمشق

يقدّم المركز الثقافي الإسباني سلسلة أفلام وثائقية من أميركا الإيبيرية يوم ٧/٥ في معهد ثربانتس بدمشق، فيلم الافتتاح: «سيمفونية في صول ماجور»، للمخرجين الكوبيين مارسيلو مارتين ودانييل ديث، إنتاج كوبا، ٢٠٠٦، عن زيادة الحركة الموسيقية للسيفونية الوطنية مع الهجرة الجماعية للموسيقيين نحو الخارج في سنوات الأزمة الاقتصادية في كوبا في عقد تسعينيات القرن الماضي. ثم سيعرض «فيلم ستة وثلاثين»، للمخرجين ناديا باريتو وبابلو ماردونيس، إنتاج بوليفيا ٢٠٠٧، وهو عن اجتماع الجمعية الدستورية للبلاد في عام ٢٠٠٦، ووعودها. أما الوثائقي الثالث بعنوان «راديو تشكيمولا» إذاعة من غواتيملا تتناول حكايات الحياة والموت، الفرح والفقر وأحلام وجوع سكان منطقة مهملة في هذا البلد الصغير في أمريكا الإيبيرية، للمخرج مانويل غارثيا سيرانو، إنتاج إسباني- غواتيمالي. أما الفيلم الأخير لهذا اليوم فهو بعنوان «ظل دون روبيرتو»، للمخرج التشيلي خوان دييغو سبوييرير والمخرج السويدي هاكان إنغوستريم، المولود كلاهما في عام ١٩٥٨، وإنتاج تشيلي والسويد عام ٢٠٠٦.

تضم التظاهرة عشرين فيلماً وثائقياً وتعرض مساء كل أحد، على مدار خمسة أسابيع في معهد ثربانتس بدمشق في الساعة السابعة مساءً.

ركن الوراقين

سبع دقائق تكفي

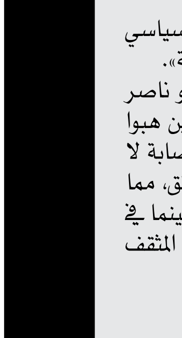


وقّع الكاتب متولي أبو ناصر مجموعته الأولى في المركز الثقافي الفلسطيني باليرموك، والمجموعة تتضمن نصين مسرحيين هما «سبع دقائق تكفي» و«حلم ولكن..». والكتاب صادر عن دار «كنعان» بدمشق.

تكتب خزامى رشيد في مقدمة المجموعة: «حمّل الكاتب في هذا العمل اللصيق بالواقع رؤياه الخاصة عن واقعه الذي يحياه كفلسطيني، الواقع السياسي وتأثيراته على تفاصيل الحياة الإنسانية».

في «سبع دقائق تكفي» يمسرح أبو ناصر وجع شاب عاد من المجاهدين الذين هبوا للحرب في العراق، حيث يعود مع إصابة لا تسمح له بالتركيز أكثر من سبع دقائق، مما يجعله عاجزاً عن ممارسة أية مهنة. بينما في «حلم ولكن» فيقوم بالنبش في مأزق المثقف المعاصر من خلال شخصية كاتب.

تمرُّد



صدر حديثاً عن «دار نون» في حلب، ديوان «تمرد» للشاعرة الإيرانية فُروغ فَرُّخ زاد ترجمته عن الفارسية علياء الداية. يزخر هذا الديوان بعوالم المرأة في آمالها وتطلعاتها المتمردة تارة على الحياة، والمستكينة أحياناً إلى آلامها .كما يحتوي مقدمة عن حياة الشاعرة التي رحلت مبكراً بعد تجربة حياة شديدة القسوة. يقع الديوان في مئة صفحة من القطع الصغير.

من أجواء الديوان :عندما ... عاد إلى فضاء بصرك ،

الخاطر البلوري لقوس قزح الملوّن،
يخفق في أعماق محراب القلب المنير،
وأنا كالشعلة في لهيب تلك اللحظة المتأخرة

(تم إغلاق تحرير هذا العدد مساء يوم الأربعاء 2009/7/1) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

إيقاف «المتقاعدين» عن العمل الفني والإعلامي (الحكومي)..

ضرر يصيب أقساماً واسعة من الإذاعة والتلفزيون..!

◄ إعداد وحوار: جهاد أسعد محمد

صدر عن وزارة الإعلام في الثامن من شهر حزيران الفائت، قرار إداري تم تعميمه على جميع مديريات الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، يقضي بـ«.. إنهاء تشغيل جميع العاملين لدى المديرية العامة لهيئة الإذاعة والتلفزيون الذين استمروا بالعمل على البونات بعد أن بلغوا السن القانوني وأحيلوا إلى التقاعد».

وضمت قائمة الموقفين عن العمل أسماء عشرات الشخصيات (١١٢ شخصية) من فنانين وفنيين ومخرجين ومذيعين وإعلاميين، سبقها تنويه غريب يوحي بالارتجالية وعدم إحاطة مصدري القرار بكل من يشملهم الإيقاف، ومعاملة الكثيرين منهم ضمنا على أنهم نكرات، حيث تضمن ما يلي: «يعتبر كل من لم يرد اسمه قد سقط سهوا، ويعامل معاملة نظرائه».. لتأتي لاحقا حاشية مدير الإذاعة مكررة المضمون القاسي ذاته: «السادة رؤساء الأقسام والدوائر.. للتقيد بمضمونه والعمل على التنفيذ الفوري والانتباه إلى ملاحظة: (يعتبر كل من لم يرد اسمه قد سقط سهوا ويعامل معاملة نظرائه)»..

العاملون في الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، سواء من يشملهم القرار، أو من لا يشملهم، تلقوا الأمر الإداري الذي لم يناقشهم به أحد من قبل أو من بعد، بكثير من الذهول والدهشة، أولا بسبب لغته المتعالية وخلوّه من الحكمة والإنصاف، خصوصا وأن جميع المخضرمين الذين قامت الهيئة بجميع أقسامها على أكتافهم سوف يتم رميهم بكل بساطة دون أي تقدير أو تكريم، وثانيا ليقينهم أن أقساما بكاملها سوف تتضرر منه جزئيا أو كليا لعدم وجود بدائل حقيقية (الأقسام الأجنبية نموذجاً).. وزاد من هذه الدهشة مسارعة مدير الإذاعة لإيقاف بعض المبدعين عن العمل، من أمثال: فاروق حيدر، مروان قنوع، فاضل وفائي، محمد عنقا، عدنان دياب، ثراء دبسي.. وغيرهم.. رغم أن بعضهم لم يكن موظف أصلاً، وغير متقاعد من وزارة الإعلام بالمعنى الإداري، ناهيك عن الفني.. هناك من يؤكد أن ضغط المصاريف هو الدافع للقرار، فإذا كان الأمر كذلك، فكان من الأجدر إمعان البصيرة في السقوف المفتوحة لبعض العقود، وضبط مصاريف سيارات المدراء والتكاليف الباهظة للمهرجانات، وليس إعادة النظر بمخصصات (البونات)، وهي الأقل غالبا بين مثيلاتها، علماً بأن نظام (البونات) هو حل عملي خاص اعتمده النظام الداخلي للهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، يجري بموجبه إيجاد صيغة مالية تقدّم تعويضات محددة بسقوف للكفاءات والكوادر الذين تتم الاستعانة بخبراتهم وإبداعاتهم.. وبذلك فإن القرار وضع سقفا ميكانيكيا للإبداع، وهي سابقة لا مثيل لها في الحقل الإعلامي والفني، وإلا لاختفى كبار الإعلاميين المعروفين من كبرى مؤسسات الإعلام العربية..

وللوقوف على حيثيات القرار وأسبابه والنتائج التي ستنجم عنه، التقت قاسيون الفنانتين العريقتين ثراء دبسي وفايزة جاويش، وأجرت معهما الحوار التالي:

● ما هي أسباب ودوافع هذا القرار برأيكما؟

- ثراء دبسي: لا أعتقد أن هناك مبررات واضحة، ويمكنني الجزم بأن هذا القرار جائر وغير موضوعي!

● ألا يمكن أن يكون الدافع الحقيقي هو التخفيف من البطالة المقنعة وضبط المصاريف الزائدة وإفساح الفرصة أمام الشباب؟

- ثراء دبسي: لو كانت هذه الدوافع هي السبب، لأوقفوا عن العمل من لا يعملون، أما من يشملهم القرار فهم جميعا منتجون وفعّالون وحضورهم أساسي.. يريدون فتح المجال أمام الشباب، ليكن، ونحن مع التطوير والتحديث والإصلاح، ولكن أين هؤلاء الشباب الذين نقف عقبة أمامهم؟ وهل قامت الهيئة بتدريب أو تأهيل أي منهم ليحل محل المخضرمين، وخاصة من الناحية الإبداعية؟

- فايزة جاويش: لا أحد ممن يشملهم القرار عالة على الهيئة.. وإنما هؤلاء هم أعمدة العمل في معظم الأقسام، وهم من تقوم معظم الأعمال على كواهلهم..

● ألا يوجد إقبال لدى الشباب من فنيين ودراميين للعمل في الهيئة، وفي الإذاعة تحديدا؟

- ثراء دبسي: لا يمكن لهذا الكلام أن يشمل الجميع، هناك بلا شك مجموعة من الشباب الطموحين والراغبين الذين يمتلكون القدرة والإمكانية الثقافية اللازمة للإبداع الإعلامي والدرامي، ولكن المشكلة لا تتعلق بالشباب أو بالكهول، بل بالمفهوم الخاطئ للمسألة، إذ ما هو الفن؟ الفن حياة، ولا يمكن نسف جذور حياة الفن، فعندما ننسف القديم، فنحن نقوم بنسف الجذور، ومن ليس له ماض، فليس له حاضر ولا مستقبل، والحياة لا تبنى على جيل الشباب فقط وإنما تبنى على أسس قوية ومتينة تساهم الأجيال كافة في صياغتها وقطف ثمارها، نحن تعلمنا من الجيل القديم وعطائه وخبرته، واستطعنا بناء أنفسنا وخبراتنا، وتعاونا مع الجيل الجديد وعلمناه، وبالنسبة لي، أنا أستحضر الشباب الموهوبين في جميع أعمالي لأنني أحب الشباب، ولكن الفن لا يمكن أن يكون فنا ما لم يكن هناك لحمة بين جميع المراحل العمرية..

إذا كان لدى البعض فكرة بأن هناك هدراً أو بطالة مقنعة فيجب تحديد العناصر التي تتسبب بالهدر، وتحديد مكامن البطالة المقنعة.. أما هذا القرار بصيغته الحالية ونتائجه المتوقعة فهو قاتل..

● ما التداعيات التي قد تنجم عن تطبيق هذا القرار، وتحديدا على مستوى الدراما الإذاعية؟

- فايزة جاويش: سوف تتراجع الدراما الإذاعية تراجعا كبيرا، وهذا إذا لم تنته بالكامل من حيث النوعية. وأنا لا أتكلم الآن بلساني وحسب، وإنما بلسان شريحة مقتولة: لا يصح أن نلغي وجود جيل كامل.. هذا لا يجوز أبدا. الشباب بمعظمهم لا يندفعون للعمل في الإذاعة، إذ يعدونها أصغر من طموحاتهم الفنية والمعنوية والمادية..

● هل هناك ما يخطط المتقاعدون لعمله للاعتراض على القرار؟

- ثراء دبسي: نتمنى أن نستطيع إيصال أصواتنا إلى السيد رئيس الجمهورية، فهو بالتأكيد، لن يرضى أبدا بأن تنتهي شريحة كبيرة من الموهوبين الذين قدموا كل حياتهم وإبداعهم للبلد بهذه الطريقة اللاإنسانية، هل يمكن لأمريكا مثلاً أن تستغني عن أوبرا وإيستوود لتجاوزهما الستين؟ لا يمكن ذلك.. فهذا اسمه إعلام وفن، ولا يمكن معاملتهما كما تعامل القطاعات الأخرى مع احترامنا للجميع..

- فايزة جاويش: قرار إحالة المرء على التقاعد عند بلوغه الستين تم منذ زمن طويل، أي حين كان متوسط عمر الفرد منخفضا، وقد ارتفع متوسط عمر الفرد هذه الأيام كثيرا، ولا يمكن التعاطي مع هذه الشريحة الناضجة فكريا وإبداعيا بأنها غير قادرة على الإنتاج والإبداع، أما إذا اعتبرنا أن كل من يبلغ الستين من العمر يفقد لياقته الفكرية والجسدية، فإني أؤكد أن هناك مئات المسؤولين الرفيعين في جهاز الدولة تجاوزوا الستين ومازالوا على رأس عملهم.. أفليس من المفترض أن يحالوا هم أيضا إلى التقاعد ولاسيما أنهم يتحكمون بمصائر الناس، بينما نحن لا نتحكم بمصير أحد؟

وبعيداً عن الموهبة والإبداع وغيرهما، أود الإشارة إلى موضوع المعيشة، إذ ليس هناك راتب تقاعدي يكفي المواطن لتأمين عيشه الكريم، فالمواطن العادي الذي يحال إلى التقاعد قد يبيع البسطرما أو يعمل سائقا لسيارة أجرة، ومع تقديرنا لكل المهن، ولكنني لا أرى هذا لائقا بالعاملين في مجال الإبداع الدرامي من مخرجين ومؤلفين أن يضعوا بسطة صبارة وينادوا على برودة صبارتهم! هذا ليس معقولا لا بحقنا ولا بحق البلد التي ننتمي لها.

- ثراء دبسي: لا يجوز أن نمنع من تجاوز الستين عن العمل إذا كان ما يزال قادرا على العطاء.. خصوصا إذا كان يقدم إضافات ولا يقف عقبة في وجه أحد.. وإلا فإن عددا كبيرا من الفنانين السوريين الكبار ستخسرهم الحياة الفنية.. يجب إلغاء هذا القرار لأنه ليس تطويرا ولا تحديثا.. إنما هو عكس ذلك تماما..

- فايزة جاويش: يجب ألاّ يقر قرار من هذا النوع بمثل هذه السهولة، ويجب ألاّ ينفذ بهذه السرعة، بل من المفترض أن تكون هناك لجان لدراسته ودراسة آثار تنفيذه على المستويات كافة، لمعرفة تداعياته السلبية.

- ثراء دبسي: إنهم يهربون من مواجهة الاستحقاقات كما هي، يجب عليهم أن يكونوا جريئين لا أن يخلطوا الحابل بالنابل هروبا من المواجهة، يجب عليهم تحديد المقصرين والهادرين والسارقين والبلطجيين بعينهم، فنحن في دولة ذات قانون.. هناك سوء إدارة للمشكلات وسوء تفسير للقرار أيضا.. القرار جائر وتفسيره جائر أكثر.



ثراء دبسي: القرار بصيغته الحالية ونتائجه المتوقعة جائر وغير موضوعي



فايزة جاويش: ليس هناك راتب تقاعدي يؤمّن عيشاً كريماً للمبدعين

زوروا «قاسيون الثقافي»



http://kassioun.org/culture/index.php

«منيحة...!!»

زياد الرحباني يعود إلى دمشق



اختارت «مينا» لتنظيم الفعاليات أن تبدأ نشاطاتها بحفلات تلبي رغبة جمهور عريض، وأن تكون في الوقت نفسه ذات سوية فنية عالية، لذا ستكون البداية مع عودة زياد الرحباني إلى دمشق ليقدم حفلات بمثابة الحدث صيف عام ٢٠٠٩.

ستحمل الحفلات عنوان «منيحة...!!» وسيميزها هذا العام أنها ستتضمن ما يعكس الروح الخاصة لزياد الرحباني وهي «الاسكتشات»، أي النصوص والتعليقات التي ستقدم بين الفقرات الغنائية والموسيقية، والتي سيشارك فيها مجموعة من الموسيقيين والعازفين السوريين، إضافة إلى كورال مؤلف من عدد من المغنيات السوريات.

- تقام الحفلات أيام ١٥ – ١٦ – ١٧ – ١٨ / تموز/ ٢٠٠٩ في قلعة دمشق.

- تحدد أسعار البطاقات وأماكن بيعها لاحقاً.

بين قوسين

مفكِّر...كبير!!

◄ ثائر ديب



حين كان «شيوعيا»، أواخر سبعينيات القرن الفائت، كان يكفي أن يطلقَ زعيمه أيّ شيء، كأن يكحّ مثلاً، كي يعتبر ذلك «بعضاً من عطاءات هذا الزعيم الفلسفية».

حين كان لا يزال» شيوعياً»، أوائل ثمانينيات ذلك القرن، كان يكفي أن يخرج ناقدٌ قيد أنملة عمّا يعتبره «الواقعية الاشتراكية في الأدب والفن» كي يهدر مهدِّداً: «نحن الممتدين من الرياض، إلى طهران، إلى موسكو»، حتى إنّ الروائي السوري هاني الراهب أخذ مقاطع حرفيّة من سجالاته هذه ووضعها على لسان شيوعي «خفيف» في روايته «بلد واحد هو العالم».

وحين جاءت البيروسترويكا باتت صنمه الجديد. وبانهيارها، وفي غمرة انشقاقات الشيوعيين، راح يتقلب على غير هدى، حتى إنّه فكّر للحظة، مع بعض الفتية الذين انفضّوا عنه لاحقا، أن يكون له انشقاقه الخاص.

جاء الفرج، مع مطلع القرن الجديد، بصنم مطابق للزيّ الدارج: المجتمع المدنيّ. غير أنّ طبعته من المجتمع المدني بدت نقلة لافتة وزائدة على نحو خاص: من «سوسيولوجيا» لا ترى سوى الطبقات، وتجد في الطبقة العاملة حلاً لمشكلات الدنيا والآخرة جميعا إلى «سوسيولوجيا» لم تعد تجد أيّة طبقات في فضاء المجتمع برمّته، بل طوائف متناحرة وأقليات وأكثريات بأردأ معانيها.

هكذا، بات الأعداء طوائف معينة (وليس طبقات أو فئات اجتماعية)، وبلدانا معينة (وليس الرأسمالية والإمبريالية العالمية)، وأشخاصاً معينين (وليس منظومة قمع أو فساد). وجرى التعبير عن ذلك كلّه بأسلوب في الكتابة منفِّر، بالنسبة لي على الأقّل، حتى لا أكاد أفرّق بينه وبين أساليب من يكتب ضدهم، كأنه مجرّد ردّة فعل مريضة على فعل مريض، وكتابة لا دلالة لها خارج عداواتها، كما يليق بأيّة كتابة فكرية حقّة ترنو، ولو قليلاً، أبعد منْ أحقادها.

مسلّحاً بهذا العتاد الجديد، لم يكن غريباً أن يدلي بدلوه فيما شهده لبنان ويشهده: مؤامرةٌ صفويّةٌ على البلد الحريريّ المستنير. أمّا أبناء الجنوب -الذين لطالما أهملتهم الدولة وأذلّتهم إسرائيل، فقاتلوها مع كل من قاتلها (من الفلسطينيين إلى حزب الله مرورا بكل الأحزاب الوطنية اليسارية)- فهم مجرد أداةً طيّعة بيد العقل الفقهي والمؤامرة الصفوية، يوجّهانها إلى خطف الإسرائيليين، والحرب، وثقافة الموت بدلا من إرسال أبنائها لجلب شهادات الدكتوراه.

بعد هذا المسير الطويل، كان لا بدَّ للسأم أن يفعل فعله، فبدا صاحبنا كأنه أعطى شعبه «عدّانا»، أو موعداً محدداً للتغيير، نابعاً من مزاجه الذي تعب وملّ الانتظار، وإلا فليأت ذلك التغيير من أي مكان في الأرض، من واشنطن، أو الرياض، أو قريطم.

آخر عهدي به يصرخ في برنامج فضائيّ سجالي، والمذيع يسأله مشمئزا: هل يمكن لمفكر أن يزعق على هذا النحو؟

آخر عهدي به يصرف، وسواه، من الرصيد التاريخي لليسار السوري، أعمارا وسنين عذاب و آمال خلاص وتقدّم، فيؤخّره، على تأخّره، عشرات السنين. روحي على روحك تنسحن حن بويه حن».

زوروا موقعنا على الإنترنت: www.kassioun.org زار موقعنا بين عددين 78.781 زائراً